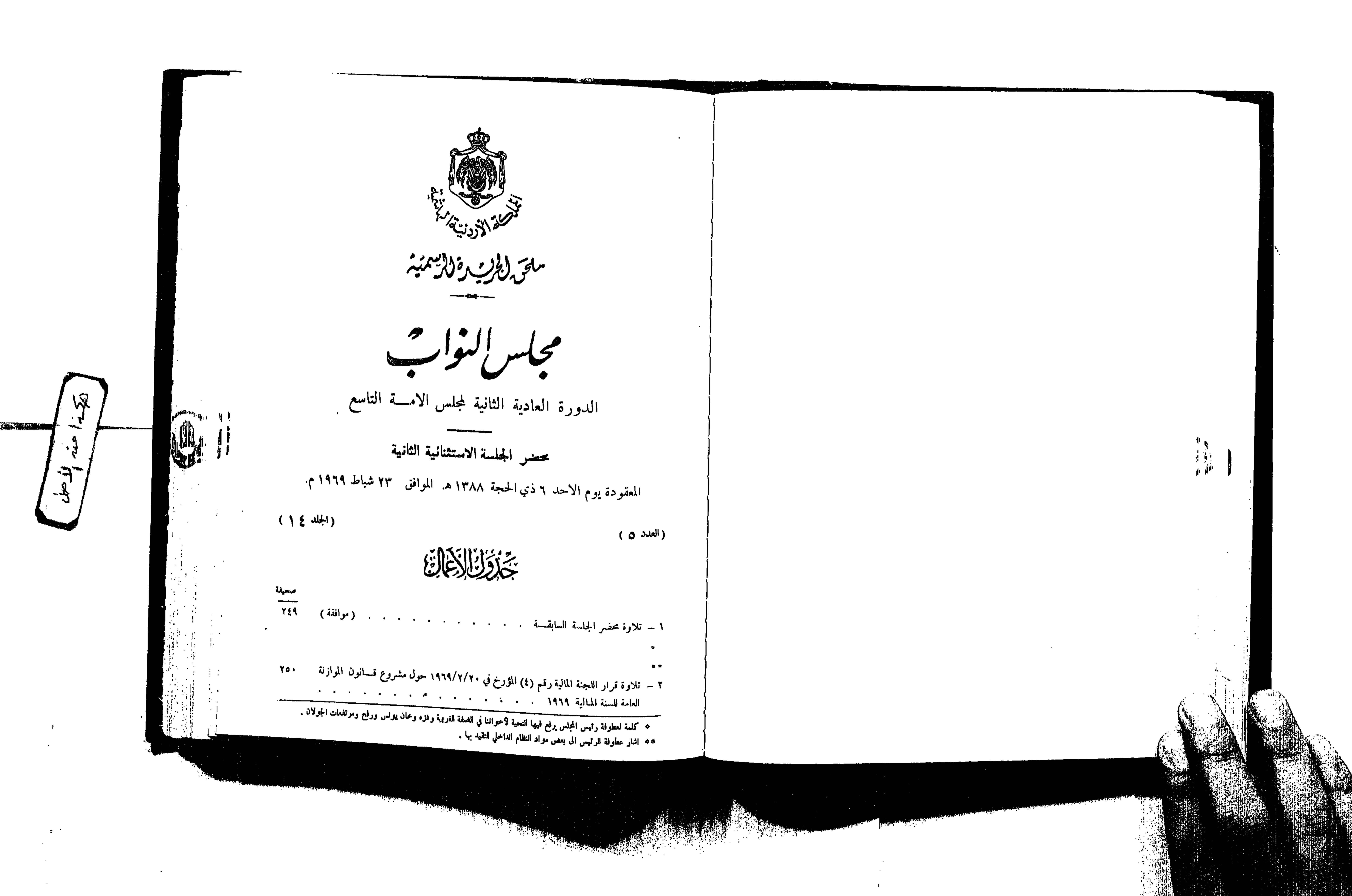


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية الثانية لمجلس الامــة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم الاحد ٦ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ. الموافق ٢٣ شباط ١٩٦٩ م.

(العدد ٥) (المجلد ١٤)

جدول الأعمال

* كلمة لعطوفة رئيس المجلس يرفع فيها التحية لاخواننا في الضفة الغربية وغزه وخان يونس ورفح ومرتفعات الجولان .

** اشار عطوفة الرئيس الى بعض مواد النظام الداخلي للتقيد بها .

٭٭٭ اشار عطوفة الرئيس الى بعض مواد النظام الداخلي والدستور للتقيد بها .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاحد الواقع في ٦٩/٢/٢٣ برئاسه عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا : النواب السادة : امين مجج رمضان حجه ، صدقي الجعبري ، محمد عثمان ابو صبحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس عبد القادر الصالح ، عبد الله الخطيب ، صالح الضامن حفظي ملحيس ، سليمان ارشيد ، محمد سعيد اليونس عبد الله الفياض ، شريف التبج ، عيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء .

معالي السيد احمد طوقان نائب للرئيس ووزير الدفاع .

سماحة الشيخ عبد الله غوشه وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد هاشم الجيوسي وزير المالية .

معالي السيد ضيف الله الحمود وزير الداخلية

معالي السيد سمعان داود وزير العدلية والمواصلات

معالي السيد بشير الصباغ وزير التربية والتعليم.

معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة والانشاء والتعمير .

معالي السيد صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد نظام الشرابي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي السيد محمد اديب العامري وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار .

معالي السيد عبد المنعم الرفاعي وزير الخارجية

معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاشغال العامة والنقل .

معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة .

معالي السيد موسى ابو الراغب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

كما حضر ايضا عطوفة السيد علاء الدين التمري مدير الموازنه .

افتتاح الجلسة:

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة ؟

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

السيد الرئيس

اخواني النواب المحترمين

قبل ان تبدأ في البحث في جدول اعمال هذه الجلسة ، ارجو من هذا المجلس الكريم ان يوافق على رفع التحيات الى اخواننا في الضفة الغربية وغزة وخان يونس ورفح ومرتفعات الجولان لما قاموا ويقوموا به ، واننا نحييهم ونؤكد لهم باننا سنعمل ما بامكاننا لمؤازرتهم ومساعدتهم والسلام عليكم .

(تصفيق : وموافقة)

• •

السيد الرئيس

الفت نظر حضرات النواب المحترمين الى المادة (٥٥) من النظام الداخلي للمجلس التي تنص : —

لايجوز التوجيه بالكلام الا للرئيس او المجلس ويتكلم الاعضاء وقوفاً في اماكنهم او على المنبر .

وكذلك الفت النظر للمادة (٦٢) التي تنص : —

لا يجوز مطلقا المساس بكرامة المجلس او رئيسه او الخوض في الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد او ارتكاب اي امر من شأنه ان يخل بالنظام .

٢ — تلاوه كتاب اللجنة المالية رقم — ٤ —

السيد الرئيس

ليتفضل معالي مقرر اللجنــة المالية السيد خالد الحاج حسن .

السيد المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني في جلسات متتالية بتاريخ ١٠ و١١ و١٢ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ / ٢ / ١٩٦٩ برئاسة رئيس اللجنة السيد سليم البخيت وحضور السادة المقرر — خالد الحاج حسن ، عبد الوهاب المجالي ، فضل الدلقموني ، عمران المعـايطة محمد الخشمان ، سليمان القضاة ، رزق البطاينة ، فرح ابو جابر ، عبد السلام العوري ، محي الدين الحسيني . وذلك لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ وتقديم توصياتها الى مجلسكم الكريم وفقا للاجراءات الدستورية وقــد حضر الى اجتماعات اللجنة السادة . وزراء الدفاع والمالية والمواصلات والداخلية والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والانشاء والتعمير والخارجية والثقافه والاعلام والسياحة والنقل ، والزراعة ونائب رئيس مجلس الاعمار ، ومدير المؤسسة الاقليميــة لاستغلال نهر الاردن وروافده ، ومدير دائرة الموازنة .

حيث استوضحت اللجنة منهم وناقشت معهم تنظيم مشروع الموازنة وما تضمنته من تقديرات للواردات والنفقات ، وبرامج الخدمات ومشاريع التنمية والاعمار .

وترى اللجنة المالية ان تؤكد لمجلسكم الكريم بانها في دراستها لمشروع الموازنة العامــة ومناقشتها تفصيليا مع المسؤولين قد اهتدت والتزمت بتلك الروح البناءة التي تفرضها مبادىء التعاون المثمر البناء الهادف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لما فيه خدمة اسرتنا الاردنية ، مقدرة كل التقدير الصعوبــات التي واجهتها الحكومة في تنظيم مشروع الموازنة في هذه الظروف القاسية والمرحلة الصعبة التي تجتازها المملكة الاردنية الهاشمية بسبب احتلال جزء كبير عزيز منها ادى الى الحاق اكــبر الاضرار في الاقتصاد الاردني مما اعاق مسيرته في مجــال التطور والبناء والاعمار .



١ — توجيه الشكر الى الدول العربية الشقيقة التي قامت وتقوم بتقديم العون ومد يد المساعدة الى اردننا الغالي لمساعدته لدعم قدرته العسكرية واعادة بنائها لتؤدي دورها قوية منيعة في الذود عن حياض الوطن وتحرير ارضنا من الغاصب المحتل .

٢ — لاحظت اللجنة العجز الكبير في الميزانية والبالغ (٠٠٠ر٠٠٠ر١٤) دينارا والمتوقع تغطيته من الواردات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية — ترى اللجنة انه يتوجب على الحكومة عدم المساس في الاحتياطي العــام الا في الحالات الاستثنائية خاصة وان الاقتصاد الاردني يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين ايراداته ونفقاته .

كما ان اللجنة ترى ضرورة عدم لجوء الحكومة الى فرض اية ضرائب او رسوم جديدة لتغطية العجز وذلك تجاوبا مع ما يعانيه الشعب الاردني من اعباء اقتصادية قاسية في هذه الظروف .

٣ — اجراء التعديل التالي على مشروع قانون الموازنة وهو اضافة فقرة جديدة بحرف — ه — الى المادة السابعة بالنص التالي : —

ه — يستثنى من هذه المادة الفصل (٢ ، مجلس الامة .

٤ — لاحظت اللجنة ان الموازنة تضمنت مبلغ ثلاثة الاف دينار كاعادة تقدير لواردات الاذاعــة والتلفزيون ولدى الاستيضاح من المسؤولين ان هذه الواردات بلغت (٠٠٠ر٩٧) الف دينار لم يدفــع للخزينة سوى جزء قليل منها فترى اللجنة التزام الحكومة باتخاذ الضمانات اللازمة لتحويل جميع هذه الواردات للخزينة .

٥ — ان اللجنة وهي تقدر كل التقدير الواجب الذي يحتم على الدولة شعبا وحكومــة ان ينتهج خطة تقشفية في كافة القطاعات العامة .

وبناء على ذلك اتخذت اللجنة القرار التالي : —

أ — جدول النفقات المتكررة

١ — تنزيل مبلغ اربعة الاف دينار من البند (٤٣) المساهمات المادة ٤٠ من البرنامج ب الفصل ٤٣/١ وزارة الشؤون الاجتماعية .

٢ — تنزيل مبلغ (١٨٠٠) دينار من البند ٤٢/المساهمات المادة (٤٠) من البرنامج/التسجيل التعاوني وزارة الشؤون الاجتماعية .

٣ — في الفصل ٥/١ وزارة العدلية ينقل مبلغ ١٢٠٠ دينارا من المادة ١٦ (علاوة فنية وعلاوات اخرى) الى المادة ١١ (الموظفون المصنفون) لتضاف الى الراتب الاساسي لكل من رئيس محكمة التمييز الاول ورئيس محكمة التمييز الثاني بحيث يصبح راتب كل منهما الاساسي معادلا لراتب الوزير العامل اي (١٨٠) ديناراً في الشهر بالنظر لاهمية المركز الذي يشغلانه .

ب ـ جدول النفقات الانمائية .

١ ـ تنزيل مبلغ ثلاثة الاف دينار لكامل مواد الماده ٣١ من الفصل ٢/٩ وزارة الداخلية .

٢ ـ تنزيل المبالغ التالية من المادة ٣٢ ـ استملاك وابنية وانشاءات الفصل ٢/٩ وزارة الداخلية .

أ ـ ٤١٠ر٣١ دينار استملاك اراضي للاصلاحية
ب ـ ٠٠٠ر١٠ « انشاء مكاتب لشرطة عجلون
جـ ـ ٥٠٠ر٠٢ « انشاء منامة ومنافع لشرطة عجلون
د ـ ٠٠٠ر٤٠ « اكمال بناء مديرية الدفاع المدني
هـ ـ ٠٠٠ر٣٠ « اكمال بناء دائرة المخابرات العامة

وذلك لان هذه الاستملاكات والانشاءات خارجة عن اختصاص وزارة الداخلية وترى اللجنة ان مديرية الامن العام بمخصصاتها عليها تأمين ذلك علماً بان مخصصاتها زادت بمبلغ يقارب النصف مليون دينار سنة ١٦٦٨ .

٣ ـ تنزيل مبلغ ٧٠٠ر٤٣ دينارا المادة ٢٤ من الفصل ٢/٢٢ دائرة الموازنة حيث ان مهام دراسات المشاريع والاجهزة ممكن تأمينها عن طريق الوزارات والمؤسسات المختصة القائمة .

٤ ـ تنزيل مبلغ ٠٠٠ر٥٥ دينارا ـ المادة ٢٤ ـ البرنامج (أ) الادارة العامة ـ وزارة الاقتصاد الوطني .

٥ ـ تنزيل مبلغ (٠٠٠ر ٣٥) دينارا المادة ٣٢/ البرنامج (أ) ـ الادارة / وزارة الاقتصاد الوطني . اذ انه تبين الى اللجنة عند مناقشة معالي وزير الاقتصاد الوطني بان هذا المبلغ البالغ ٥٥ الف دينار لا يتوجب دفعه في السنة المالية الحالية بموجب الاتفاقية المتعلقة بهذا المشروع اما بالنسبة الى مبلغ ٣٥ الف دينار فرأت اللجنة العدول عن الاشتراك في هذا المعرض بالنسبة للظروف الراهنة .

٦ ـ الغاء اعادة تخصيص مبلغ (٠٠٠ر١٤٦) دينار لاغراض الفقرة (د) من المادة ٣٢/البرنامج أ ـ الفصل ٣/٣٠ ـ مجلس الاعمار لانتهاء الاعمال بالنسبة للظروف الحاضرة .

٧ ـ تصحيح عبارة فتح طريق القدس ـ بيت لحم ـ بعبارة طريق داميه ـ الشونة الواردة في المادة المادة ٣٢ البرنامج/أ ـ الفصل ٣/٣٠/ مجلس الاعمار .

٨ ـ تنزيل ٢٠٪ (اي ما يساوي ٣٤٠٩٣) دينار من مجموع مخصصات كامل الفصل ٢/٥٢ برنامج الهندسة التلفزيون/وزارة الثقافة والاعلام. وذلك لان اللجنة على ضوء مناقشتها الوزير الاعلام ولمدير التلفزيون اقتنعت بأن تنزيل المبلغ بهذه النسبة لا يؤثر على احتياجات مؤسسة التلفزيون وتطويرها .

٦ ـ مراعاة عامل الاقتصاد في اجراء التنقلات في جهاز وزارة الخارجية لما يترتب على الخزينة من اعباء ماليه نتيجة لمثل هذه التنقلات .

٧ ـ مراعاة جانب الحذر والدقة قبل الارتباط مع اية هيئة عامة او خاصة عند انشاء المشاريع والدوائر التي تفرض على الدولة التزامات مالية ، اذ انه ثبت مرات عديدة ان انسحاب الهيئات الممولة قد جابه الحكومة بمشكلة تمويل هذه الدوائر والمشاريع وعرضها الى اعباء مالية جديدة :

٨ ـ لاحظت اللجنة لدى مناقشتها ميزانية وزارة الاعلام والثقافة ان هناك فائضا في جهاز موظفي دائرة الاذاعة يقدر بحوالي (١٥٠) موظفا كما لاحظت ان هناك دوائر ووزارات اخرى تشكو من نقص موظفي اجهزتها . وبناء عليه ترى اللجنة ان على الحكومة ان تتخذ الاجراءات اللازمة والكفيلة لمعالجة مثل هذه المشاكل الادارية .

٩ ـ التزام الحكومة في عدم احالة الموظفين من عسكريين ومدنيين على التقاعد الا اذا ثبت للحكومة ان الموظف لم يعد يستفاد منه . ويعلم مجلسكم الكريم ان التقاعد والتعويضات ترتب على الموازنة اعباء مالية مرهقة .

١٠ ـ لتضح للجنة لدى مناقشتها موازنة وزارة الاقتصاد الوطني مع معالي وزير الاقتصاد الوطني ان موضوع مركز التنمية الصناعية لم يحقق فوائد ملموسه من هذا المركز ، كما تبين لها ان اهداف المركز ومسؤولياته لا تختلف عن اعمال ومسؤوليات قسم الصناعة بوزارة الاقتصاد الوطني علاوة على انه اصبح يشتمل على عدد فائض من الموظفين والمهندسين مما يتطلب . وبناء عليه ترى اللجنة التزام الحكومة باجراء عملية التوحيد بين المركز وقسم الصناعة واعادة النظر في جهاز موظفية لتنسيق ذلك وفقا لمتطلبات المصلحة العامة منعا للازدواجية في اعمال الوزارة وتوفيرا للنفقات .

كما اتضح للجنة ان مؤسسة تسويق المنتوجات الزراعية قد اختصت بقسم كبير من اعمال دائرة التسويق الزراعي . لذلك وبسبب تقلص اعمال هذه الدائرة ، ترى اللجنة ان المصلحة تقضي اعادة النظر في ملاك هذه الدائرة ، كما وتوصي اللجنة بضرورة اعادة النظر في سياسة مؤسسة التسويق الزراعي لضمان تمثيل كافة المناطق الزراعية المنتجة في مجلس ادارتها وحماية هذه المؤسسة من تسلط الوسطاء وذلك تحقيقا للاغراض التي وجدت من اجلها .

١١ ـ لدى مناقشة موازنة المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في جهاز هذه المؤسسة بسبب تقلص اعمالها مع الاخذ بعين الاعتبار النظر في امكانية توحيدها ضمن سلطة المصادر الطبيعية وذلك توفيرا للنفقات وتوحيدا لنوعية العمل .

وبناء عليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وعلى مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٩ معدلا .

امين عام مجلس الامة — اللجنة الماليه

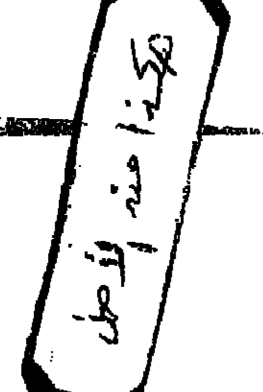
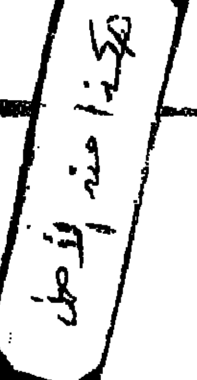
هاني خير

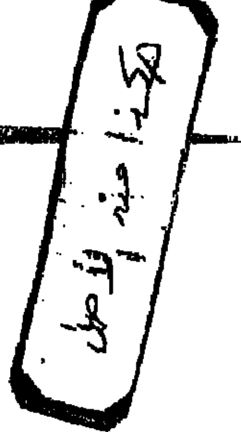
ملاحظه : نوافق على قرار اللجنة باستثناء مخالفتنا لمقدار العجز وسنوضح ذلك للمجلس الكريم .

عضو اللجنة — عضو اللجنة
عبد السلام العوري — رزق البطاينة

ملاحظه : اوافق على ما جاء في قرار اللجنة ولي ملاحظات حول الاحتياطي :

عضو اللجنة
سليمان القضاه



٣ـ مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ .

السيد الرئيس

ارجو ان اوضح لحضرات الأعضاء المحترمين ما يلي :

في كيفية التصويت على مشروع قانون الموازنه التصويت على قرار اللجنة المالية مع التعديلات ارجو ان النت النظر الى المادة (٤٤) من النظام ثم الأقتراع على الموازنة فصلا فصلا المادة ١١٢ فقره (٢) من الدستور . . ثالثاً التصديق على مشروع قانون الموازنة بمجموعه بعد الاقتراع على فصوله على الشكل التالي تجمع الاصوات امـا برفع الايدي . او بالقيام او بالاقتراع السري ، يعد الرئيس علنا اوراق الاقتراع او الأيدي المرفوعـة او التصويت ويعلن النتيجة في الحال .

السيد القضاه نائب عجلون :

الملاحظات جزء من القرار يجب ان نبديها .

السيد الرئيس

اولا ارجو ممن يود المناقشه تسجيل اسمه .

السيد دولة رئيس الوزراء :

اولا ملاحظات اعضاء اللجنه المخالفين نريد ان نسمعها وبعد ذلك يوجد لمعالي وزير الماليـة بعض الملاحظات على قرار اللجنة المالية .

السيد الرئيس

سنقوم اولا بتسجيل الأسمـاء ثم نستمع الى الملاحظات والآن ارجو من عطوفـة الأمين العام للمجلس تسجيل اسمـاء حضرات النواب المحترمين الذين يودون مناقشة الموازنة .

(فسجلت الأسماء ورفعت الى عطوفة رئيس المجلس) .

وهم الساده :

١) معالي الدكتور قاسم الريماوي .
٢) عطوفة السيد عاطي ابو العز .
٣) « « رزق البطاينة .
٤) « « عبد السلام العوري .
٥) « « محمد المنور الحديد
٦) « « يوسف العظم .
٧) « « وحيد العوران .
٨) « « اميل الغوري .
٩) « « جلال مرزوق .
١٠) « « محمود الروسان .
١١) معالي « عاكف الفايز .
١٢) سماحة الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد العوران نائب الطفيلة :

ارجو شطب اسمي اذا امرت .

السيد المفلح نائب عمان :

ارجو ان نسير كما طلب دولة الرئيس .

السيد الرئيس

نعم . والآن نستمع الى ملاحظـات اعضاء اللجنة المالية الوارده والمشار اليها بنهاية قرار اللجنة ، وليتفضل السيد عبد السلام العوري .

السيد العوري نائب رام الله :

سجلت ملاحظاتي حول الموازنة ، لأنه سبق وفي العام الماضي منع اعضاء اللجنة المالية من الأدلاء بكليات وآراء وتحفظاً ولتمكيني من القاء كلمة حول الموازنة .

السيد الرئيس

. . تتول في قرار اللجنة . . انك موافق على قرار اللجنة ما عدا موضوع واحد فارجو ان تبدي هذه الملاحظه حوله .

السيد العوري نائب رام الله :

لي ملاحظات حول سياسة الحكومة وسألقي ملاحظاتي بكلمه وقد سجلت اسمي .

السيد الرئيس

اذن ارجو ان يتفضل السيد رزق البطاينه .

— ١ —

السيد البطاينه نائب اربد :

ان ملاحظتي على قرار اللجنة المالية كان منصباً على حجم العجز الذي ورد في الموازنـة وحيث ان الموازنة هي العمود الفقري للدولة وترتكز عليهـا سياستها فانني سأوضح اسباب هذه المخالفة بايجاز .

عطوفة الرئيس — اخواني النواب

من خلال الظروف التي يجتازها وطننا ، وفي مواجهة ضغط الاحداث ، ومع تعاظم حجمها في حركتها السريعة ، وامام عـدم وضوح الرؤيا على طريق المستقبل ، اجد نفسي بحكم الواجب الملقى على عاتقي كمواطن ، وبحكم الامانة التي انو بحملها ان اذهب الى قول ما تمليه علي قناعتي المجرده بكـل صراحة واخلاص ، في وقت اجد فيه بانه لا شفيع لاي مواطن قادر على المشاركة في المسؤولية الايجابية قولا وعملا بان يحجم عن شرف الاسهام فيها .

وقبل ان انتقل الى مناقشة الموازنه العامه للسنة المالية ١٩٦٩ في مجالاتها الرقميه والتطبيقيه ، اجد لزاماً علي ان ابعث بالتحيه والاعجـاب الى شعبنا في غزه والضفة الغربيه على مواقفه البطوليه الرائعة وصموده الباسل في مقاومة الغاصب المحتل والتصدي لتحدياته واحباط خططه ومؤامراته التوسعيه . الاستعمارية ، كما واستمطر شآبيب الرحمة على ارواح قوافل شهدائنا الأبرار من عسكريين ومدنيين الذين استهانوا بالموت في سبيل ارض الوطن وكرامة فانزرعت اجسادهم مشاعـل على الطـريق تنير دروب الكفاح وتذكي ارادة التحرير .

وفي صدد مناقشة الموازنه العامه في مجالاتهـا الرقميه اجد نفسي مقيدا بصفتي احد اعضاء اللجنة المالية بموافقتي على قرارها انسجاما مع رأى الاغلبية لزملائي اعضاء اللجنة ، باستثناء ما سجلته من مخالفة حول مقدار وحجم العجز البالغ (١٤ مليون دينار) ومع انني من حيث المبـدأ اتفق مع الحكومه على انه من الصعب بالنسبة لمقتضيات ظروفنا الراهنة تجنب العجز ، الا انني اختلف معها من حيث طبيعة العجز وحجمه ومقداره وما ذهبت اليه في وسائل معالجتها لتغطية هذا العجز .

لقد اقامت الحكومه سياستها المالية في تغطية العجز على مرتكزات ثلاثه : —

١ — التحسن المتوقع في الواردات والوفورات في النفقات
٢ — ومن الاحتياطي العام .
٣ — القروض الداخليه .

وسوف اتناول بايجاز مناقشة هذه المرتكزات واحدة بعد الاخرى : —

١ — التحسن المتوقع في الواردات والوفورات في النفقات

افترضت الحكومه ان يطرأ تحسن على الواردات كما افترضت ان يطرأ وفورات في النفقات ، وقد اهملت ذكر تقدير هذه الواردات وهذه الوفورات بالأرقام وبالمقابل فقد اهملت ان هذه الافتراضات قد تحتمل العكس ، وفي اعتقادي لا يصح في علم الارقام

الذى يستند الى معـــادلات من الركون الى مثل هذه البدعه التي هي الاولى من نوعها في تاريخ الموازنات الأردنية ، وكان اجدر بالحكومه ان تقيم بالشرح وبالمعادلات الحسابيه الدليل على التحسن الذى تتوقعه في الواردات والوفورات في النفقات وتبين بالارقام مقدار المبالغ التي تتحصل كنتيجه لذلك ، بدلا من ان تترك الامر مجهولا يقرره عالم الغيب .

٢ ـ الاحتياطي العام ـ :

ان العجز بلغ هذا العام حدا لم تبلغه من قبل اية موازنة في تاريخ هذا الوطن ولما كان ضخامـــة هذا العجز واسبابه هو حصيلة النفقات المتكررة والنفقات الانمائيه وجاء كنتيجة لهما معا ، فانـــه من الخطأ ان تقيم الحكومه سياستها الماليه على تغطية هذا النوع من العجز من الاحتياطي العام، اذ ان من القواعد الخطيره التي تتجنب الدول الوقوع بها ان تغطي عجزا ناشئا عن النفقات المتكرره من الاحتياطي العام .

وقد اتفق مع الحكومه لو كان العجز ناشئا عن المشاريع الانمائيه فقط وكنتيجة لها وذهب حينئذ الى تغطيته من الاحتياطي العام فقد يكون لها العذر بان ما تعطيه المشاريع الانمائية من محصلات انتاجيه قد تعوض في المستقبل الاحتياطي العام . غير ان الامر الذي نحن بصدده ورد على خلاف ذلك .

٣ ـ القروض الداخليه

هذه تجربة جديده تمارس لاول مرة في تاريخ الأردن المالى ، وقد تنطوى في المواجهة على فرص تتأرجح بين احتمال التعثر والنجاح ، لاسيما وان مثل هذه التجربه تستمد قوتها من قوة الدوله المالي، وعلى هذا فلا يصح ان نعول عليها كمصدر اساسي مضمون النتائج من مصادر تغطية العجز .

وانني ازاء هذه الملاحظات ارى ان الحكومه قد اخطأت في تحميل الموازنه هذا المقدار الضخم من العجز، الامر الذى قد يؤدى الى اضعاف قدرة الدوله الماليه وارهاقها . وهنا تكمن الخطورة التي يخشى من مغبة نتائجها ، ومن مغبة اللجوء الى استعمال غطاء العمله وكان اجدر بالحكومه ان تذهب تدارك الى بعض هذا العجز في ضغط النفقات المتكـــرره وتجنب احداث هذا الخرق مواسع في الموازنه خاصة وان الاقتصاد الاردني كما ذهبت الى وصفه اللجنه المالية (يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفـــه وبين ايراداته ونفقاته) .

عطوفة الرئيس

اذا كان هناك نقطة تقدم بما يتعلق بالملاحظات حول مخالفتي لقرار اللجنة المالية تقتضي بان ابدي مصارختي او ان اوضح معارضتي فانا قد وضحتها ، ولكنني اود بهذا العدد ان اتعرض الى المجال التطبيقي للموازنة . فكلما قلت ان الموازنة تمثل العمود الفقري للدولة وترتكز عليها سياسة الدولة فاذا تتـــاح لي الفرصة ان استكمل البحث في مناقشـــة او في بحث المجالات التطبيقية فى الماوزنة فسأواصل والا فسوف اطلب دوري في هذا المجال .

السيد وزير المالية :

الآن الملاحظات على قرار اللجنة المالية فقط . فأما المناقشة فتاتي عند المناقشة العامة للموازنة .

السيد البطاينة نائب اربد :

اذن اطلب احتفاظي بحقي في تسجيل اسمـــي للكلام .

السيد الرئيس :

نعم : والآن تفضل يا سليمان بك ؟

ـ ٢ ـ

السيد القضاه نائب عجلون :

عطوفة الرئيس

يلاحظ المجلس الكريم انه ورد بالبند الثاني من قرار اللجنة المالية ما يلي :ـ

« ٢ ـ لاحظت اللجنـــة العجز الكبير في الميزانية والبالغ (١٤/٠٠٠/٠٠٠) دينار والمتوقع تغطيته من الورادات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية ـ ترى اللجنة انه يتوجب على الحكومة عدم المساس في الاحتياطي العام الا في الحالات الاستثنائية خاصة وان الاقتصاد الاردني يعاني حالـــة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين ايراداته ونفقاته » .

هنا اخذت اللجنة على الموازنة اولا : العجز الكبير ثانياً، ان هذا العجز يمكن تغطيته من الاحتياطي انا برأيي ان العجز في اية موازنة في بلد ما حتى في بلد نام وسيتعرض لمرحلة خطيرة او يمر بمرحلة خطيرة ليست عيبا في الموازنة ، اذا كانت مبررات العجز صحيحة ، واذا كان العجز من غايـــات التنمية الأقتصادية في البلد ، واذا كان العجز من اجـــل الدفاع عن البلد، واذا كان العجز من مشاريع اجـــل انمائية . . هذا العجز لا يعيب الموازنة اطلاقاً .

وعلى هذا فاني اختلف مع اللجنة الكريمة بان الاحتياطي ليس شيئاً مقدساً لا يجوز ان يداس حرمة الأحتياطي ان هو الا وفر ، نحن في بلد لا نريد ان ندخر المال، نريد ان نوظف اموالنا ، هذا الاحتياطي يجب ان نوظفه بمشاريع مثمره .

لذلك اخالف اللجنة المالية الكريمة بتعليلها عدم المساس بالاحتياطي عندما قالت . . لا يجوز ان نمس الأحتياطي خاصة وان الأقتصاد الاردني يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن . .

انا اقول لحفظ التوازن ولتخفيف الحده منه عدم التوازن يجب ان يستعمل الأحتياطي .

هذا هو رأيي فيما يتعلق بشأن هذه الفقرة ولهذا اقترح ان يكون نص التوصية مايلي :

ان اللجنـــة ترى . . او المجلس انه اذا رأت الحكومة استخدام الأحتياطي فانهـــا توصي بان تستخدمه في المشـــاريع الأنمائية المثمره ذلك لأن استعمال هـــذا الأحتياطي يزيد من قوة التوازن او يخفف من حـــدة الهوه بين . . من حدة التوازن او الاخلال بالتـــوازن بين الايرادات وبين النفقات

وعلى هذا فانا برأيي ان موضوع العجز ليس عيبـــا في الموازنة لانه في بلد نام لا يمكن ان يوجد موازنة متوازنة والسلام عليكم .

السيد الداقموني نائب اربد :

عطوفة الرئيس

نقطة نظام اظن ان عطوفة الأخ سهى عن باله انه ورد في قرار اللجنة استثناء في حالات استثنائية .

ـ ٣ ـ

السيد الرئيس :

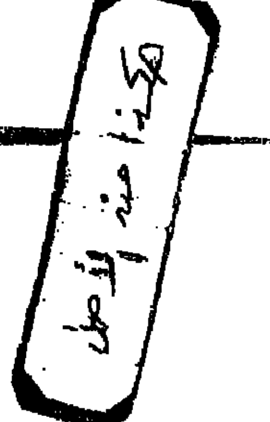
ليفضل معالي وزير المالية .

السيد وزير المالية

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

قد كنت اوثر ان أوجـــل كلامي الى نهايـــة المناقشة التي ستدور حول قرار اللجنة المالية من قبل الاعضـــاء الكرام . ولكني آثرت ان ابـــين بعض الملاحظات على بعض النقاط التي وردت في تقرير اللجنة الماليـــة ليتمكن حضرات الاعضاء الكرام من خلال هذه الملاحظـــات دراسة تقرير اللجنة المالية والملاحظات في آن واحد .



فملاحظاتي تبدأ على البند الرابع . البند الرابع يتعلق بان واردات الاذاعة والتلفزيون ، وارداتها التي قدرت في الميزانية وما حصل منها ، فبهذه المناسبة وتعليقاً على هــذه المادة أقول بأن الحكومة اولت تحصيل واردات الاذاعــة والتلفزيون اهتماماً خاصاً خلال السنة المالية الماضية ، فقد باشرت وزارة الثقافة والاعلام بدفع جميع واردات الاذاعة والتلفزيون الى الخزينة وتم حتى الآن دفع مبلغ (٢٢ الف دينار) خلال شهر شباط الحالي بموجب تحويلين وقد وعد معالي وزير الاعــلام ان يستمر بدفع كل ما يتوفر لدى تلك الوزارة من واردات ، اما بالنسبة للبند الخامس فهذا البند يتضمن تخصيص مبلغ اربعة آلاف دينار للشؤون الاجتماعية كمساهمات استناداً للاتفاقية المعقودة مع هيئــة اليونسكو المتفرعة عن الامم المتحــدة — للأطفال . وذلك للعناية الطبيــة وتقديم الغذاء لخمسين الف طفل وامرأة سنوياً ، وتساهم الحكومة بمبلغ اربعة آلاف دينار تصرف مناصفة على الوحدات الطبية المتنقلة ، والاتفاقيــة مستمرة وستستمر الهيئة بتقديم الخدمات عند عودة الضفة الغربية ، علماً بأنه لم يصرف في السنتين الماضيتين أي شيء من هذا المبلغ ، ولكنه سيتعلق باتفاقية فالغــاء هذا يبرر لتلك الهيئة تقول طالما انتم لا تدفعوا نحن سوف لا ندفع ، في العام الماضي لم يدفع فلساً واحــداً والسنة هذه اذا لم يتيسر دفع اي شيء للاطفال في الضفة الغربية فسوف لا يدفع منه شيئاً .

نأتي الى مبلغ (١٨٠٠ دينــار) تحت الفصل (٤٣) المساهمات / وزارة الشؤون الاجتماعية . في الواقع خصص هذا المبلغ لعقد مؤتمر يعقد في مدينة عمان وقد كان هــذا مقرراً ولكنه لم ينعقــد ونأمل في ان ينعقد في هذه السنة فـ (١٨٠٠ دينار) تخصص لغاية عقد مؤتمر للدول العربية اظن ان هذا المبلغ لسنا بحاجة لأن نقول ألغوه .

نأتي الى توصية اللجنة بنقل مبلــغ (١٢٠٠ دينار) من أجل زيادة راتب رئيسي محكمة التميز ، الواقع ان الحكومــة اتفقت على ان تعالج هــذا الموضوع بغير طريق الميزانية ، في الواقع الذي احب أن اوضحه تماماً ان هذه التوصية يجب ان تنحصر في نقل هذا المبلغ من بدل التمثيل الذي هو (٦٥ ديناراً) وليس من العلاوات القضائية الأخرى والحكومة لم تهتم فقط بالرئيسين وانمــا اهتمت بالسلك القضائي بالقضاة جميعاً ، وعلى هــذا الاساس فقد اتفقت الحكومة على مضاعفة العــلاوات الاخرى ، يعني العلاوات التي لا تندمج في بدل التمثيل . ولذلك نحن نوضح هنا بأنه يجب ان يقال من ال (٦٥ ديناراً) التي هي بدل التمثيل وليس من العــلاوات القضائية الاخرى على أن يقتصر فقط على هذه وان لا يتناول الرؤساء الزيادات الاخرى التي تقــرر ان يأخذها القضاة الآخرون .

نأتي الى جدول النفقات الأنمائيــة ، موضوع مديرية الأمن العام والمخابرات العامــة . الواقع ان الزيادة التي حصل عليها الأمن العام لم تكن من اجل مسائل انمائية او مشاريع انمائية ، صار عنده تطوراً في الكتائب ، زاد من عدده ، لذلك اضطر لطلب زيــادة في المخصصات فالزيــادة التي وضعت هي للامور المتكررة وليست للأنمائيــة ، حتى يقال ان الأنمائية هذه اشطبوها وخليهم يدفعوا من الزيادة التي اعطيناها لهم ، الزيادة هذه ليست للانمائيــة بل من اجل عمل كتيبة او كتيبتين شيء ضروري جداً .

نأتي الى ، . . . تنص الاتفاقيــة على اجراء المرحلة الثانية من الدراسات لتطوير ساحل ميناء العقبة ،

هذا الموضوع جاء هنا على اساس الغاء ، الواقع أن هذا المبلغ لتطوير العقبة وفيه التزامات ولا نستطيع ان نستغني عنها ، فالاتفاقية الموجــودة بالنسبة للعقبة تنص على اجراء المرحلة الثانية من الدراسات لتطوير ساحل العقبة على اعداد المخططات والمواصفات الفنية للساحل ومنها الاستراحات والمطاعم والشوارع وقد خصص مبلغ (٥٥ الف دينار) ستصرف على دفعتين الاولى في آذار والثانية في أيلــول ، الــزام ، نحن ملتزمين بها .

اما موضوع المعرض ، هــذا المعرض كانت شتركت به دول عربية بالاتفاق مع الجامعة العربية وبعض الدول لم يشترك وبعضهــا انسحب لكن لا يزال الاردن عضواً مع ثلاث او اربع دول عربية لاقامة هذا المعرض في اليابان ، ولكــن الحكومة لا تتمسك باقامة هــذا المعرض وستراعــي الظروف الحاضرة وما يتوجب على هذا من اشتراك او عدمه .

الملاحظة الاخــرى الى (١٤٦ الف دينار) لمشروع مطار القدس الواقع ان هذا قرضــاً اميركياً وما لم تعدل الاتفاقية — نحن وضعناها هكذا ، وليس معناه اننا سنصرفه — ما لم تعدل الاتفاقية مع الجانب الاميركي على أن هذا المبلغ بدل ان نصرفه هنا سنصرفه في طريق الشونة او الطريق الفلاني انما نحن لا نقدر أن نغير او نلزم الجانب الاميركي بشيء معين . لذلك نحن نضعه تحت هذا البند ثم يبحث الموضوع بين الحكومة ومجلس الاعمار والجهة الممولة على نقل هذا المبلغ الى اعمال في الضفة الشرقية .

خصص مبلغ (٣٥،٠٠٠ دينار) في موازنة مجلس الاعمار لفتح طريق القدس بيت لحم ، هذا في الواقع وافق الجانب الاميركي بعد المفاوضة معه على صــرف هذه المخصصــات على طريق دامية الشونة الشمالية ، الا انه لغايات تنفيذ شروط الاتفــاقية فقد تم تخصيص المبلغ تحت اسم طريق القــدس بيت لحم وتجيز احكام قانون المــوازنة نقل المبلــغ الى طريق دامية — الشونة الشمالية دونما حاجة — لتصحيح الاسم ، هذا شيء واضح .

قررت اللجنة التوصية بتنزيل ١٠٪ من مجموع مخصصات مؤسسه التلفزيون الأنمائية ، مع العــلم انه كان قد تم حجز مبلغ ٧٠،٠٠٠ دينار من المخصصات من قبل دائرة الموازنة العامة لتسديد السلفة الممنوحة لشراء مولدات كهربائية وهــذا يزيد عن المبلغ المقترح تنزيله .

يا اخــوان الــذي احب ان اعرضه لكم بكل اخلاص بان مسائل التلفــزيون وكما تعرفون دائرة جديدة فتحتاج الى مولدات والى دينامو واشياء فنية ميكانيكية انا لا اعرفها تفاجئنا بها بين حين وآخر ، ولذلك اعتقد جازما بان تنزيل ١٠٪ من مخصصات هذه الدائرة ، ستضر بدائرة التلفزيون ولذلك ارجو ان يؤخذ هذا بعين الاعتبــار وانا مخلص فيما اقوله.

نأتي الى توصية اللجنة الماليــة في البند السابع . — مراعاة الحذر والدقة قبل الأرتباط مع اية هيئة ، هي ملاحــظة قيمة وجــديرة جدا ولكن اقول بان الحكــومة تنبهت الى هذا الموضــوع واصدر دولة رئيس الوزراء بلاغا رسميــا على جميع الــوزارات والدوائر يطلب منها ان لا ترتبط مع اية هيئة كانت الا بعد الدراسة والموافقة على هـذا وهذا البــلاغ ان شئتم في نهاية المناقشات التي ستدور يمكن ان نطلعكم عليه فهو موجود وانما لا يجب ان نطيل .

شكلت عدة لجان لدراسة الاجهزة الادارية في بعض الوزارات والــدوائر والمؤسسات ومنها سلط



المصادر الطبيعية والمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده ووزارة النقل ووزارة المواصلات ، وسوف تدرس اجهزة الاذاعة خلال السنة الحالية للاستفادة من الفائض في جهازها من قبل الوزارات الاخرى وذلك استجابة لما جاء في البند العاشر من الصفحة الخامسة من تقرير اللجنة .

المادة الحادية عشرة ، تقوم حاليا وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الجهات المختصة بدراسة جهاز مركز التنمية الصناعية ودائرة التسويق الزراعي بمعالجة الموضوع في ضوء الاتفاقيات النائمة بما يكفل عدم الازدراجية في العمل وتخفيض التكاليف والاستفادة من فائض الموظفين من قبل الدوائر الاخرى ، وذلك جوابا على البند العاشر من الصفحة الخامسة من تقرير اللجنة .

اعتذر عن سوء الفهم الذي حصل بالنسبة لوزارة الاقتصاد الواقع بان ما قيل بان هذا غير مطلوب تنفيذه ـ البند الذي اشارت له اللجنة الواقع انه مطلوب وملتزم فيه وقد ابنت هنا في استعراضي للمواد هذا الموضوع .

بقيت ملاحظة واحدة بالنسبة للعجز الذي اشار اليه بعض النواب وانا لست في مجال المناقشة انما اريد ان اقول شيئا واحدا ، ذكر النائب الكريم انه لم يسبق ابدا ان جاء عجز في الموازنة بهذا الشكل، الذي احب ان اقوله للاخ الكريم انه في العام الماضي قدم لهذا المجلس الكريم موازنة بعجز (١٢ مليون) والملاحق حق التي الحقت بذلك العجز بلغت (٥ ملايين) اخرى فمعنى ذلك ان العجز كان في السنة الماضية (١٧ مليونا) وليس اربعة عشر .

- ٤ -

السيد المقرر

قبل المناقشة اود ان ادافع عن قرار اللجنة . واحب اوضح بعض النقاط التي اثارها معالي الوزير

السيد الرئيس

تفضل

السيد المقرر

عطوفة الرئس

اخواني الكرام .

بادىء ذي بدء باسم اللجنة اقدم الشكر لمعالي وزير المالية على الرأي الذي ابداه لمجلسكم الكريم وذلك تمهيدا للمناقشة كما انني اشعر بل من الواجب علي كمقرر لهذه اللجنة طبقا لاحكام النظام الداخلي ان اعرض لمجلسكم الكريم بان لجنتكم المالية عندما قامت بدراسة مشروع الموازنة حسب قراركم قامت اللجنة باجراء الدراسة التفصيلية مع كل مسؤول في كل وزارة ومؤسسة في اجهزة الدولة .

ابدا بالملاحظة الاولى بالنسبة لقرار اللجنة رقم ـ ٤ ـ الذي اشار اليه معالي وزير المالية، الواقع يذكر تماما معالي وزير المالية ومدير موازنته عندما ارادت اللجنة ان تستوضح بالنسبة لمبلغ ال ٣٠٠٠ دينار الذي وجد ووضع رقما في الميزانية كايراد لاعادة التقرير لواردات الاذاعة والتلفريون ووجدت مقابلة في سجل الموازنة بان الواردات المتوقعة مائة الف دينار فكان من حق اللجنة ان تسأل السؤال التالي ، اما ان هناك خطأ رقميا في مبلغ الثلاثة الاف دينار في اعادة

التقرير او ان مبلغ المائة الف هو مبلغ مبالغ فيه فكان الجواب من مدير الموازنة بحضور معالي وزير المالية اثناء اجتماع اللجنة عليه ان مبلغ المائة الف دينار ليس مبالغ فيه والتقدير في السنة الماضية عن الدخل الفعلي كواردات للتلفزيون والاذاعة هو مبلغ سبعة وتسعين الف دينار ، الا انه قالوا في نفس اليوم ، ورد في نفس اليوم مبلغ اثنين وعشرين الف دينار عن تصفية حساب عن السنة الماضية وواردات لهذه السنة بلغت اثنين وعشرين الف دينار ، لذلك اللجنة عندما وضعت هذه الفقرة في المادة الرابعة قالت انه لاحظت بان الثلاثة الاف دينار كانت اعادة تقدير واردات الاذاعة والتلفزيون ولدى الايضاح من وزير المالية لم تحدد وزير المالية . قلنا مسؤولين ، قالوا ان الواردات بلغت سبعة وتسعين الف دينار وانت وقالت لم يدفع للخزينة سوى اثنين وعشرين الف زائد ثلاثة الاف المجموع خمسة وعشرين الف وهذا جزء قليل بالنسبة للسبعة وتسعين الف دينار .

ثانيا ، فيما يتعلق بمبلغ الاربعة الاف دينار العائدة لوزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة بحثت هذا الموضوع مع وزير الشؤون الاجتماعية بحضور وكيل وزارته وناقشت هذا الرقم وقالوا لا مانع لدينا من تنزيله كما وافقت الوزارة المختصة على تنزيل الالف وثمانماية دينار فلذلك اللجنة عندما وضعت هذه التنزيلات كانت اثر مناقشة وموافقة من الوزارة المختصة .

ثالثاً : بما يتعلق بوزارة العدلية ، عندما قالت اللجنة بنقل مبلغ ١٢٠٠ دينار من (علاوة فنية وعلاوات اخرى) الواقع العلاوة الاخرى التي تفضل واشار اليها معالي وزير المالية حسب جدول الموازنة تأتي تحت المادة ـ ١٦ ـ ولذلك ما كان لنا مناص من الناحية المالية الا ان تضع هذا ونشكر معالي وزير المالية للايضاح الذي بينه حول هذه النقطة وموافقة الحكومة على مثل هذا الاجراء .

فيما يتعلق بوزارة الداخلية ، اللجنة وضعت هذه التوصية بعدما اجتمعت بوزير الداخلية ووكيل وزارة الداخلية وقال وزير الداخلية ان هذه المبالغ نحن لم نطلبها فلذلك ونحن ازاء هذه المبالغ وافق معنا على انها تابعة لاختصاص مديرية الامن العام ولذلك وضعت اللجنة هذه التوصية لمجلسكم الكريم على تنزيلها لانه في الواقع هذا من اختصاص مديرية الامن العام حسب ما بينه معالي وزير الداخلية ووكيل وزارته .

وزارة الاقتصاد الوطني ، مبلغ ٥٥٫٠٠٠ دينار الواقع هذا الموضوع نوقش مع معالي وزير المالية في السنة السابقة لانه كان مدفوعاً في سنة ١٩٦٧ فلفت نظر اللجنة المالية اعادة تخصيصه سنة ١٩٦٨ فسألت اللجنة وزير الاقتصاد فقال ان هذا المبلغ هو آخر مبلغ نحتاجه بموجب اتفاقية تطوير ساحل العقبة، كل منا لا ينكر اهمية ميناء العقبه وضرورة تطويره وتحسينه فلذلك وبناء عليه اللجنة اقرت في العام الماضي اعادة تخصيص ٥٥٫٠٠٠ دينار لاجل المرحلة النهائية لاعمال الدراسة والتطوير فعندما أتى اعادة تخصيص هذا المبلغ في هذه السنة اعادة اللجنة المالية النظر ودرست هذا الموضوع مع وزير الاقتصاد ووكيل وزارته فالواقع اجبنا بما يلي : انه في العام الماضي رصد ٥٥٫٠٠٠ دينار وانت الاتفاقية في الشهر السادس من سنة ١٩٦٨ بمبلغ مائة وعشرة آلاف دينار دفع منها من مخصصات العام الماضي علماً بأن الحكومة لايجوز ان تلتزم بمبالغ فائضه او زائدة عما هو مقرر في الموزنة فلظروف تقديرية ارتطبت بمبلغ مائة وعشرة آلاف دينار، فما دفع من ال ٥٥٫٠٠٠ دينار خلال العام الماضي هو ٢٧٫٠٠٠ دينار واذا كنت مخطئاً فليصححني معالي وزير المالية .

بالنسبة للبند السادس ، الغــاء اعادة تخصيص مبلغ ١٤٦٫٠٠٠ دينار لاغراض الفقرة — د — من المادة — ٣٢ — يا اخوان في العام الماضي وضع لهذه الغاية ، اي لاغراض مطار القدس ، وضع مبلــغ ١٤١٫٥٠٠ دينار فاستوضحنا على كيفية صرف هذا المبلغ في السنة الماضية ، قدم مجلس الاعمار كشوفات بصرف هذا المبلغ على دفعتــين وما تبقى صرف كتعويضات لاعمال ، او ثمن مواد وصلت للعقبه ولم يتح المجال بالنسبة لاوضاعنا بعد العدوان الاخير ان تستعمل في مطار القدس ووزعت هذه المــواد على الدوائر المختصة ، فوجدت اللجنة ان هذا المبلغ وهو (١٤٦٫٠٠٠ دينار) خــلال هذه السنة ان شاء الله تعود الضفة الغربيةوالقدس تعود عندها تخصص كل موازنة الدولة ، لاخواننا في الضفة الغربية وخاصة لمطار القدس ، لكن بما ان اوضاعنا الحالية وظروفنا الراهنة وجدت اللجنة ان الدولة بامكانها كل وقت عند عودة الضفه الغربيه ان تضع قوانين مؤقته لمعالجة هذه المواضيع فاوصت مجلسكم الكريم بالغاء هذا المبلغ تفادياً لاي شيء ممكن ان يستغل هذا المبلغ لاغراض أخرى .

تنزيل ١٠٪ اي ما يعــادل ٣٤٫٩٣ دينار من مخصصات كامل الفصل ٥٢ /هندسة التلفزيون، الواقع ان اللجنة درست هذا المرضوع مــع مدير مؤسسة التلفزيون فلم يكن مستعداً ، ايضاً اللجنة درست هذا الموضوع مع معالي وزير الأعلام وبعض المسؤولين في مؤسسة التلفزيون ايضاً لم تكن الارقام جاهزة عندهم حتى يقدموها للجنة ، الا انه اليــوم صباحاً تفضل معالي وزير الاعلام وبين لنا ما يتعلق بمبلغ ٧٠٫٠٠٠ دينار / موتورات ومولدات ، تبين انهم اخــذوا سلفــة في العــام المــاضي ٧٠٫٠٠٠ دينــار من المالية ولم يتم الا صرف مبلــغ ١٠٫٠٠٠ دينار مبدئيــاً وباقي المبلغ موضــوع لحساب المولدات والموتورات الكهربائية زائد الانشاءات التي لم تكن مبينة ولم يجب عليها وزير الاعلام والمدير وقتها ، فتبين أن هناك انشاءات تقدر بعشرين الف وكيبلات وصل ما بين محطــة الارسال ومحطة الاستقبــال ، هذه ايضاحات تعود لمجلسكم الكريم ،

هذه بعض الايضاحات حــول بعض الاشياء الرقية حول التنزيلات .

في البند السابع نحن نشكر الحكومة انها ترى ان ما ورد في البند السابع من مراعاة جانب الحذر والدقه قبل الارتباط مع اية هيئة عامه أو خاصة اتخاذ الاجراءات ، اي انهم وافقونا على هذه الفكرة بالنسبة لتوصية اللجنة المالية . بالنسبة للمؤسسة الاقليمية كذلك الحكومة توافق ايضاً على ملاحظات وزير المالية على ان هذه التوصية في مكانها حول اعادة النظر في جهاز المؤسسة الاقليميه .

بالنسبة لوزارة الاقتصاد الوطني . ايضاً الحكومه وافقت او تشاطر رأي اللجنة المالية بالنسبة لاعادة دراسة اجهزة في وزارة الاقتصاد .

هذه هي الامور الــتى احببت ان اوضحها لاخواني بالنسبة للنقاط التي اثارها وبينها وزير المالية.

— ٥ —

السيد الرئيس :

الكلمة الآن لمعالي الدكتور قاسم الريماوي .

الدكتور الريماوي نائب رام لله :

عطوفة الرئيس

السادة النواب

اني بدوري اوجه من على هذا المنبر التحية لرجالنا وابنائنا وبناتنا في الضفة الغربية وفي غزة وفي سيناء

وفي الجولان . وهم في كل يوم يسجلون آيات من البطولة الخالدة التي تثبت بان هذا الشعب لن يهون وان يذل وانهم وان كانوا عزل من السلاح يعتمدون على الله وعلى انفسهم سيبقوا مرفوعو الرأس موفوري الكرامة ثم اوجه التحية الى ابطالنــا الفدائيين الذين يضحون بارواحهم رخيصة في سبيل استعادة الكرامة المسلوبة والحق المضاع والوطن السايب ، واحيــي رجال جيشنا البواسل الرابطين على الحدود يدافعون عن الامــة العربية باسرها ويحافظون على حريتنــا واعراضنا وكرامتنا .

اني اخص هؤلاء لان الله سبحانه وتعالى فضل المجاهدين عن القاعدين درجات . نحن ايها السادة في هذا البلد وفي غيره كشعب كحكومة كمجلس نمتحن في عقيدتنا وفي ديننا وفي اصالتنا ، فالشرق الاوسط في هذا الوقت محط انظار العالم باسره فلقد حباه الله بموقع جغرافي ممتاز يربط الشرق بالغرب ووهبه من الخيرات الدفينة والثروات المعدنية وعلى رأسها البترول ما جعله مطمع للطامعين وللاقوياء كمــا انه فيه قوى عاملــة كبيرة لو سخرت تسخيرا علميا لانتجت العجائب ، حتى قيل ان الشرق الاسط العدو الاول له هو موقعه الجغرافي ، ولقد حبا الله فلسطين مكان الصدارة في هذا الموقع وتوجه بموقع المدينة المقدسة التي يهوي اليها افئدة الملايين من البشر ، لهذا كلــه اتجهت الصهيونية الى هذه البلاد بالذات وهي تعرف انها اذا استطاعت ان تحوز على هذه المكاسب فانهــا تستطيع ان تؤسس الدولة اليهودية الكبرى التي تطمع ان تحكم العالم باسره منها ، وقد وقف الصهاينة وقف الشعبان اليهودي والعربي الشعبان المتقاربان المتباعدان في هذه المنطقة من العالم انهما متقاربان لانهما من اصل سامي واحد ، ومتباعدان لان الواحد منهما يمثل ارادة الشر والطغيان والظلم ويجسد العنصرية المتعالية التي ليست النازية الا نبتة من نبتاتها ويمثل الشعب الاخر ارادة الخير والعزة والكرامة والدفاع عن حق الانسان في ان يعيش حرا كريما في بيته بلا تمييز لا للون ولا لدين ولا لطائفة . وسيجمل التاريخ لمن ستكون الغلبة وانني اوكد لكم ان حتمية التاريخ ستسجل النصر للأمة العربية لان هذه البلاد خلقت عربية وستبقــى عربية الى الابد ، وقد تلاحقت الغزوات على هذه البلاد من الغزوة الصهيونية والتتر وغيرهــا وذهب الغزاة وبقيت البلاد لاصحابها الاصليين ، ولكننــا يجب ان لا نذهب وراء هذه الاماني فان واقعنا يدل على غير ذلك ، هنالك الصهاينة الذين تمكنوا من ان يربطوا عقيدتهم الصهيونية بالدين اليهودي وان يسخروا قطاعات كبيرة من العالم للعودة الى مطالبهــم التي لا تستند على اساس حقيقي لا حتلال هذا الجزء مــن العالم وهم مخلصون لعقيدتهم التي وضعوها منذ اكثر من مائة سنة واعمالهم كلها سلسلة من حلقات يتمم كل واحد منها الاخر ولا يتناقض معها بل انهم اذا رجعوا قيد انملة عن الخطة فانما ليقفزوا في المستقبل خطوات ، يقابل ذلك الامة العربية التي فقدت عقيدتها الاصلية منذ مئات السنين وارادت ان تحيا من جديد وتعوض عن هذه العقيدة بعقائد مستعارة من هنــا وهناك فلا هي بلغت عقيدتها الاولى التي لم يبق منها الا المظهر ولا هي قادرة الا ان تكون مقلدة والمقلد عبد . اذن هذه هي الركيزة الاولى التي فقدناها وغابت في معركتنا الكبرى معركتنا التي هزمنا فيها في ٦/٥ وقبل ٦/٥ كذلك غاب عن المعركة الشعب ونحــن نؤمن بان الشعب هو صاحب المعركة الحقيقية وهــو الذي يجب ان يحمــل عبئها كاملة بعــد ان خسرنا معركتنا مع العدو عدنا الى انفسنا وفي رأيي ان معركة النفس هي اهم واكبر من معركتنا الخارجية مع العدو ومعركة النفس يجب ن تبدأ وسنبدا بانفسنا كل واحد

منا بنفسه ولنبدأ ببلدنا الاردن ، فالاردن وهنا لا بد لي من العودة الى الماضي للعظة خسر الضفة الغربية لانه كان يستند في دفاعه عن الضفـــة الغربية علي ثلاث ركائز ، الاولى سياستنا الخارجية مع من سميناهـــم الحلفاء والثانية الطيران العربي والثالثة الجيش لكن هذه الركائز الثلاث انهارت في لمح البصر ووجهنـــا امام واقع جديد ان هذا الواقع يفرض على الاردن اكثر من اي وقت مضى ان يكون منطلق التحرير وذلك راجع الى ثلاثة اسباب السبب الاول موقعه الجغرافي فالاردن هـــو الامتداد الطبيعي للتوسع الصهيـــوني والصهاينة يسمون نهر الاردن هو النهر الذي يفصل بين شرقي اسرائيل وغربي اسرائيل وهم كذلك يعتبرون الحدود الامنـــة حدود الصحراء وليس النهر فقط كذلك طبيعة تكوين سكان الاردن ان سكان الاردن بتكوينهم دم اصحاب القضية وكذلك رسالة الأردن لقد وجد الاردن تجسيدا للرسالة العربية ، لرسالـــة الثورة العربية التي ترتكز في آباهها الى ان فلسطين يجب ان تكون جزء من الوحدة العربية الشاملة وانه لامعنى لهذه الرسالة بـــلا فلسطين وقد ضحى قائـــد الثورة العربية الكبرى بحياته وعرشه من اجل اثبات هـــذه الفكرة . فنحن لا نستطيع ان نتخلى عن هذه الرسالة لهذه الاسباب مجتمعة فعلينا ان نواجه الواقـــع ، ان الواقع الجديد يفرض علينا الانتقال الى مرحلة جديدة وقد طالبنا اعداد البلد ووضعه في خط يتناسب مع هذه المرحلة وذلك باعادة النظر في جميع مرافق الحياة في بلدنا وفي فعالياتنا بكاملها ، طلبنا وضع خطة تضمن حشد جميع الكفاءات ، حشد قوى الشعب ووضع البلد في حالة حرب كاملة لكي يتمكن مـــن القيام بواجباته التي فرضت عليه فرضا ، وما كنا نطلب ولم نطلب تغيير حكومة بحكومة ان وجـــوه الوزراء ورؤوساء الوزراء ليس هو المطلوب ، المطلوب هو تغيير الخط الذي نسير عليه ورفعه الى المستوى الذي يجب ان نكون عليه هذه هي المهمة التي يجب ان نوليها عنايتنا الاولى وهي مسؤولية الحكومة والبرلمان مجتمين لاننا يجب ان ننتقل الى واقع جديد والواقع الجديد له طريقان اما طريق الفوضى والثورة التي تأكل الاخضر واليابس وتقلب المجتمع ولا تكون فيهـــا مصلحة الا لخصمنا والطريق التدرج الدستوري الذي يتم بالتعاون بين السلطات المختلفة ، فان عجزنا نكون قد قصرنا في حق انفسنا ومهدنا للفوضى لتحل في ربوعنا لكن هل قنـــا بهذا الجواب لا ، عندمـــا جاءت هـــذه الحكومة مـــع انه لم يكن هناك استجابة لتبـــديل الخـــط بكامله شعرنا معهم وقلنـــا انها جرأة مـــن اى وزير او اى رئيس ان يتحمـــل المسؤوليـــة في مثل هـــذا الظرف العصيب التي تجتازه الامة بكاملها ولن نتردد في منحهم الثقة وقلنا عسى ان نتوصل الى درء المفاسد ان لم يكن هناك جلب للمنافـــع ، ومن حقنا الان بعد مضي هـــذه الفترة ان نناقش الاعمال التي قامت بها الحكومة فالموازنة هي كما قال الاخوان هي البارومتر الذي يظهر صحة فعاليات الحكومة في اعمالها وهي ارقام تشير الى هذه الفعاليات ، فنحن ننفذ الى مناقشتها من ناحيتين ناحية الارقام وناحيـــة الاعمال التي قامت بها قلنا ان الحكومـــة جاءت في وقت كانت هنـــالك تساؤلات كثيرة وبلبلات اول هـــذه التساؤلات ماهي الطريقة التي ستعود الينا فيها الضفة الغربية ؟ ما هو خطنا خط حرب ام خط سلم ؟ وكان الكل يعتقد ويقول بعض السياسيون بان الضفة الغربية ستعود في ايام ثم قيل انها ستعود في اشهر في سنـــوات واننا سنعيدهـــا في الجرى وراء جونسون ونلسن ومن بعدهم نيكسون وما عرفوا اننا قد جرينا وراءهم منذ سنة ١٩١٤ فكانت النتيجة تفتيت وحدة الامة العربية ، ثم جرينا وراءهم سنة ١٩٤٨ فكان

خلق اسرائيل وحرماننا من حقنا حق تقرير المصير . وحقـــوق الانسان ثم ١٩٦٧ راينا التامر ورايناهـــم يصفقون لخصمنا عندما احتلوا البلاد المقدسة ورفعوا لاول مرة في التاريخ علم اسرائيـــل فوق المسجـــد الاقصى مستهينين بكل قيم دينية وبكل شعور عربي واسلامي ، ومسيحي . لم نكن نؤمن اطلاقا بان هذا الطريق يجدى ، ولم تكن لنا خطة نسير عليها ، حتى جاء مؤتمر الخرطوم وحدد بان لا صلح ولا مفاوضة ولا اعتراف ، والتزمنا بهـــذ الخط الا انـــه لما تلي خطـــاب العرش وجاء هـــذا المجلس يؤكد ضرورة الاستناد على هذه اللاءات الثلاث ظهرت الصحف ولم تشير الى هذه المبادى ، التي حرصنا عليها وحدثت بلبلة في المجلس واستفسر رسميا عن الموضوع فقيل ان الحكومة لاتعرف بالحذف وان مصادر عليا هي التي حذفت لقد خلق هذا بلبلة بين الصفوف وقد حمل المسؤولون حملوا معالم واتهموا باتهامات وشائعات حتى جاء جلالـــة الملك واوضح ذلك من التلفزيون ودولـــة الرئيس جاء الى هذا المجلس وقرر هـــذه المبادىء . الا انه كان لهذا التردد مجال للشائعات ومجال للتشكيك ، وبعد ذلك لم نعلن اننا الا التقينا بيارنغ وبحثنا معه ساعات والناس ينتظرون الم يان لنا نفهم بان هذه السياسة لن تجدى نفعا وان الصراخ لن ينقذ الغرقى لقد جاءت لجنه الشؤون الخارجية وبحثت هذا الموضوع وقالت بانها توصي المجلس بان يؤكد بان راى الشعب الاردني راى الامة العربية باسرها هو التمسك لتحرير فلسطين واعتبار الكيان الصهيوني كيانا غير شرعيا وطالبنا بتعميم هـــذا القرار على برلمانات الدول العالمية لاننا لم نذهب الى المؤتمر الذى كانت تبحث فيه هذه النقاط ، لم نذهب اليه مع انه من اهم المؤتمرات ومع انه كان سيبحث معاملة الرعايا في الضفة الغربية الا ان هذا القرار اوجل مع انه في راي انه لونشر لاعطى قوة الى الذين يفاوضون سياسيا مع الدول الكبرى ، ثم حالة الحرب قلت انه ليس لدينا لا خطة سلم حقيقية ولا خطة حرب حقيقية وانا لا ابالغ بهذا فالذي يزور عمان ويتجول في الشوارع والذي يزور بيوتنا جميعا لايشعر بان هذا الشعب نصفه محتل ولايشعر بان هذا الشعب في حالة حرب اطلاقا ان حالة الحرب التي يجب ان نؤمن بها والتي اهملناهـــا هي اعداد الشعب للمعركة اعدادا حقيقيا ليمكن كل فرد منه ان يدافع عن نفسه في بلده وفي بيته وفي مكتبه وفي كل ناحية من نواحي الحياة التي يعيشها لقد ناقشنا الموازنة بالعام الفائت وباسم اربع وعشرين نائب قدم التواصي الى الحكومة وهذه التواصي تطلب وضع البلد في حالة حرب وان يكون الانفاق كله لمصلحة الاعداد للحرب ولكن مع الاسف لم يكن هـــذا هو البرنامج الذى سارت عليه الحكومـــة ، قد تقول الحكومة بانها جاءت بقانون التجنيد الاجباري والحقيقه ان هـــذا القانون يجب ان يستند الى ثقـــة الشعب بان النيه متجهة الى خطة حرب حقيقية وعندئذ لانحتاج الى قوانين فالناس لا تنقصهم الشهامـــة ولا ينقصهم القيام بالواجب سيتدفقون عـــلى التجنيد وجاءت الحكومة لتعديله بقانون آخر ولو انها نفذت القانون الاول . في القانون الاول المطلوب سنة ٤٥و٤٦و٤٧و٤٨و٤٩و٥٠ اما الذي يرجع الى الاحصاءات يجد ان مواليد ٤٥و٤٦و٤٧ فقط من الضفة الشرقية لوحدها هو عددهم (٤٢) الف فلو ان هنالك نيه جديه في التجنيد لمـــا احتجنا الى مشاريع قوانين جديدة لم تكن هنالك جدية في تنفيذ القانون والقول بان يوجد سلاح من المطلوب كان يمكن تلافيه بالقانون الاول لو نفذ تنفيذا حقيقيا وانا اقول مع احترامي وتقديرى لما تقوم به الجيوش النظامية الا ان حرب حزيران اثبتت بان الجيوش

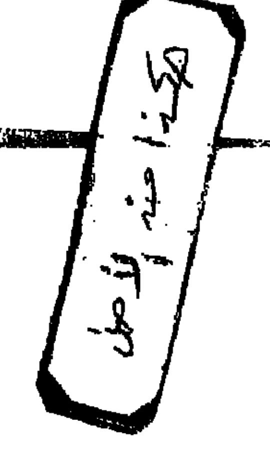


النظامية لوحدها لا يمكن ان تحمل المسؤولية يجب ان يكـــون ورائهـــا شعب مسلح مستعد نفسيا وعقائديا ومستعد حربيا لخوض المعركة اذا كانت هـــذه هي الحال فان النصر سيكون حليفنـــا ومثلنا موجود اسرائيل كل شخص فيهـــا المعلم في مدرسته والمزارع في مزرعته انهـــم لا يبطلون الانتاج ولكن كل واحد منهم جندي يمكن سوقـــه الى المعركة في الوقت المناسب ، هذا بخصوص السؤال الاول مـــا خطنا سلم ام حرب . اما الاخر فهو موقفنا من العمل الفدائي في الحقيقة انـــه لم تكن لنا سياسة صريحة في تعاملنا مع العمل الفدائي ولقد حدثت قبل معركـــة الكرامة حالات كاد يقع فيها اشتباك واتصلنا بدولة الرئيس وبنائب دولـــة الرئيس وبالوزراء وقلنا ان هذا ليس في مصلحة البلد وانـــه قد يجر الى حرب اهلية ان هذا في مصلحة اسرائيل اجابوا بانهـــم لا يعرفون شيء عن هذا الموضوع فقلنـــا لمعالي وزير الداخلية ان كنت تدري فهي مصيبـــة وان كنت لا تدري فالمصيبة اعظم ، على اى حال نحن نشهد بان هنالك عدة مؤسسات الجيش والمخـــابرات والقصر والحكومة وان كل واحدة منها تحاول ان تجتهد وتقوم بالواجبات كما ترى ولكننا لا نعترف بالمسؤولية الا على الحكومة ولاننا اقسمنا ان نطيع الدستور والدستور ينص صراحة بان الاوامر الخطية والشفهية للملك لا تعفي الوزير من الخطأ الحكومـــة هي التي تتحمل المسؤولية امام المجلس والرقابة الشعبية الوحيدة عليها هو مجلس النواب ، مجلس النواب هـــو الذي يمثل الشعب ليست هناك احزاب ولا غيرهـــا ، فمجلس النواب هو الذي يراقب وهو الذي يحاسب الحكومة حتى ادى الحال الى وقوع مجزرة في عمان لم تشهد لها مثيل كـــان من الممكن تلافيهـــا لأن هؤلاء الناس الموتورين والذين تعودوا على الفوضى وعلى الاجرام

يمكن حصرهم ويمكـــن معـــاقبتهم خـــاصة وان الناس جميعا والحكومة كانت تعرف عنهم وطالما ان العمل الفدائي يعلن انه لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلد وانه ليس طرفا في نصرة نظام على نظام اخر في البلاد العربية ولا يعترف بوصاية اي دولة عليه وان هدفه هو حمل السلاح والموت في سبيل تحرير البلاد فانا لا ارى اطلاقا لا ارى سببا لعدم التعاطف ولعدم التعاون التام وانه يسرني انه اتخذت خطوات في هذا المجال وانا لا انكر بأن هنـــالك بعض المسؤولين في الحكومة لهم نوايا خيرة ولكن النوايا ان لم يجسدهـــا عمل حقيقي فانها ستبقى ارادة خير لا اكثر ولا اقل . اما الشؤون الاخرى وهي العلاقـــة بالضفة الغربيـــة وغيرها فسأبحثها من خلال الموازنة ، الموازنة ايهـــا الاخوان في الواقع منتفخة انتفاخا لا يدل على الصحة بل يدل على المرض لقد كانت الموازنة قبل الحرب (٤٤) مليون فتضاعفت بعـــد الحرب الى (٨٩) مليون ان هذه الزيـــادة لم يسبق لها مثيل في تاريـــخ موازنات اي دولة في العالم قد يقال لم يواجـــه شعب مثلما واجهنا ، هذا حقيقي ، ولكن ما هو شأننا ان كانت وارداتنا على المبالغة في تقدير هذا تبلغ (٢٥) مليون وانفاقنا يبلغ ٨٩ مليون اي اننا ننتج ربع مـــا ننفق ان هـــذا وضع غير سليم اطلاقا وقد قـــالت الحكومة بررت هذا التوسع بحقائق الاولى ان الجيش تسليح الجيش قد فرض عليها هذا التوسع وانها زادت مخصصات الجيش الى ١٤٫٥٪ عما كانت عليـــه في السنة الماضية والحقيقة ان الذي يدرس موازنات من سنة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٦ يرى ان نسبة وهنا لا تهمنا الا نسبة موازنة الجيش بالنسبة الى موازنـــة الدولة ككل كانت تبلغ ٥٠٪ او اكثر ولكنها في هذه الموازنة تقل عن ٤٥٪ اي ان نسبة الانفاق ارتفعت في الكل لكونها في الجيش اقل مما هـــي في المواد الاخرى ، ونحن

طالبنا في السنة الماضيـــة ان ترصد معظم المخصصات الى الانفاق ولو كانت ثلاثة اربـــاع الموازنة للجيش لصفقنا ولكن نسبة ما خصص للجيش هو اقل مـــن ٤٥٪ ثانيا : شؤون الضفة الغربية عندما حدثت النكبة تقدمنا باقتراح ان هذه حالة فصلت جزءاً عزيزاً علينا فيجب ان نهتم في شؤون الضفة الغربية وان تؤسس لجنة من اهالي الضفة الغربيـــة الذين يثق فيهم الشعب وان يضاف اليها اناس من المتخصصين من الحكومة وان يكون فيها وزير او اكثر وان تكون مهمتهـــا الاتصال بالشعب والتوجيه بكل صغيرة وكبيرة واخذ معلومات دقيقة واقامة جسور من الاتصال مع الضفة الغربيـــة وان تكون لها موازنة تتناسب مـــع المسؤوليات التي تتحملها ، وحتى قد طلبت ان تكون هـــذه اللجنـــة متصلة مباشرة باللجنة الاستشارية عند تأسيسها ، لا لشيء بل لانني خبرت بأن اهواء الحكومات المتعاقبة قد تؤثر على المساعدات التي ترسل للضفة الغربيـــة لم يؤخذ بهذا الاقتراح وشكلت لجنة وزارية اللجنـــة ليس لوزراء متخصصين ولكن وزراء للواحد منهم اكثر من وزارة واحدة وهنا لا يكادوا يتفرغون لمهام وزاراتهم فكيف الاهتمام بشؤون الضفة الغربية ومقابلة القادمين والأستماع الى التقارير التي تصل . ثم ارسلت مساعدات وقد عقد هذا المجلس اجتماعا سريا وبحثت فيه هذه المساعدات وقلـــنا ان المساعدات التى ترسل تقل عن ٥٪ من المساعدات التي تصل وانـــه يجب زيادتها لتتناسب مع مسؤولياتنا تجاه الضفة الغربية وان هذه المساعدات ترسل الى افراد بل يجب ارسالها الى الى مؤسسات وجماعات وان الانفاق الذي اتبع بتسليم الى اشخاص ولم يسدد يجب اعتبـــاره سلفات عـــلى هؤلاء الاشخاص وتسديده بايصالات وشكلت لجنة من هذا المجلس ومن الحكومة للتأكد من تنفيذ هـــذه المقررات ولكن اللجنة وللاسف لم تقدم التقرير الى الان وبقيت السلفـــات لم تسدد وبقي الروتين سائر

على ما هو عليه . ان المساعدات هي موضع تذمر واني اؤكد لكم ان الوية كاملة مثل لواء رام الله وعـــدد سكان قراه ٨٠ قرية و١٢ بلديـــة لم يستلم سوى دفعة واحدة دفعت الى البين المرحوم عبد الله جوده وقد حرمت منها معظم القرى ولا نعرف كيف تم التوزيع مع أن الرجل امين وهو اهل للثقة وكذلك عدد كثير من القطاعات الاخرى اما العـــامل اذا لم يستلم اجرا يكفيه مؤونة يومه والبـــاب مفتوح فانه لا يستطيـــع الصمود . فلو طلبنا منه ان يصمد مجرد اداني عندما العدو يدفع له دينارين او ثلاثة في اليوم فانه سيترك ويذهب ليعمل مكـــان شخص اخر يعمل في القوى الصهيونية المعادية فكأننا عندما نحرم عنه المساعـــدة تشجع العمل مـــع الاخرين كذلك ٧٠٪ من سكان الضفة الغربيـــة هم مـــن المزارعين القـــرى لم تتسلم المساعدات تذكر ولا بد من ارسال هذه المساعدات لان القرى تعيش على موسم الزيتون والحبوب ولكن هذا الموسم جاء رديئـــا في السنة المـــاضية ولم تصل مساعدات لكي يعيشوا لا نريد ان يثروا بل يجب ان يصرف على نفسه ولكن لا بد من الاخذ بيدهم لكي يستطيعوا ان يثبتوا انا لا انكر بان الموظفين في حالات طيبة وتوصلهم مساعدات والحكومـــة مشكورة في استمرار ارســـال الرواتب اليهم كذلك مخصصات البلديات وغيرها فانها : لكن هذه فئات لا تزيد عن ٥٪ من السكان هنا بشأن الضفة الغربية اما المخصصت التي وضعت للسنة الفائتة وقدرها ٥ ملايين لم يصرف منها سوى مليون وربع في الضفة الغربية وهذا لايجوز لان مسؤولياتها تجاه الضفة الغربية مسؤوليـــات يجب ان تترجم بالارقـــام وتتحمل نتيجتهـــا في العمل في الضفة الغربية وانى يسؤني ان اقول ان ما يجري في الضفة الغربية لا يجري بتوجيه منـــا وليس لنا فيه يد انه من شعور ذاتي من اهالي الضفة يقومون به لانهم لا يطيقون هذا الحكم وهم متمسكون بعروبتهم فمن



الواجب ان تكون كل حركة وسكنة في الضفة الغربية تحت اشرافنا لان هذا البلد بلدنا وهذه جزء منا ولا يمكن ان نسمح بان تكون غير ذلك . الحقيقة الثالثة التي قالت الحكومة . . . تتعلق بالشؤون الادارية والاعمال وبرامج التنمية والانفاق بالفعل في الواقع ان هذا الانفاق يدل على بذخ مترف وقد طلبنا في الماضي بان نتبع سياسة التقشف ما هي فائدة الملايين التي نجمدها في الابنية ان الانفاق هو انفاق سلم وليس انفاق حرب . لقد طالبنا مراراً بانصاف الموظفين وجاء عدد من الخبراء وقالوا يجب ان ينصف الموظفين ومن هذا المجلس صدر قرار بوجوب انصاف الموظفين لكن الى جانب ذلك عدنا وقلنا ان كبار الموظفين والوزراء يجب ان يسن قانون من اين لك هذا لمحاسبتهم على ما كسبوه من اموال كانت النتيجة ان الزيادات كانت في رواتب الوزراء بتخصيص (٥٠ دينار) من العلاوات واضافتها الى الراتب الاساسي لكي تزيد التقاعد ونحن نشكو من هذا التقاعد وهنا لا بد لي من الاعتراض على ما قررته اللجنة فلقد شكت من التقاعد وقالت يجب ان لا نحمل الخزينة ولكننا كمجلس يجب ان ننسجم مع انفسنا فلقد اصدر هذا المجلس قرارا قبل فترة وجيزة يطالب فيه باعطاء تقاعد للنواب الشيء الذي لم يصدر عن اي مجلس آخر في الدنيا فكأنما نحن نطالب بشيء لنا ونريد ان نحرم غيرنا منه على الاقل من وجهة الانسجام مع بعضنا لم اكن اود ان ارى مثل هذا النظام ولكن اللجنة لها الحق ان توصي والمجلس له الحق في ان يناقش ، اما العجز ، العجز ١٤ مليون ففي الواقع هو كثير والقول باننا سنأخذه من الاحتياطي لقد كان لهذا المجلس عدة مواقف في مناقشة مختلف الموازنات وكان دائما يحذر من اللجوء الى الصرف من الاحتياطي ثم جاءت بدعة السندات والدين واذا اضفنا اليها بان هذا البلد خسر (٧ملايين دينار) نتيجة تغيير العملة او تخفيض الاسترليني ووجهت اسئلة من هذا المجلس لمعرفة السبب لان العراق مثلا ولبنان حالا البنك المركزي دون هذا التخفيض لان وظيفة البنك المركزي هي الاتصال في البورصة العالمية ويجب ان تكون فيه لجنتان لجنة من المختصين في الشؤون الاقتصادية ولجنة من ارباب العمل لتقدم لهم النصح وبذلك يتجنب البلد هزات مثل هذه الهزات لم يرد الجواب . ان هذه الشؤون مع العجز في الميزان التجاري ، العجز الكبير الذي يدل على اننا نندق في الاستيراد كلها تعرض غطاء النقد الى هزات ستكون نتائجها وخيمة على هذا البلد ، ان من واجبنا جميعا ان نتعاون للحيلولة دون النتائج التي تترتب على مثل هذه الاعمال وعلى مثل هذه الموازنة . وانني اؤكد لكم بانني عندما اقول هذا اقوله بصراحة وبصدق والصدق قد يكون مرا في بدايته ولكنه حلوا في نهايته وليس قصدي ان استبدل حكومة بحكومة او اطمع في مركز وزاري ، فهذا ليس من هدفي ولا يقل حبي للرؤوساء لشخص عن آخر او وزير عن آخر .

واشكركم والسلام عليكم

السيد وزير المالية :

عطوفة الرئيس

لي ملاحظة واحده اريد ان ابديها وهي ان معالي الأخ الكريم تعرض الى موضوع مساعدات الضفة الغربية ، كما تعلمون ان هذا الموضوع لا يجوز نشره ولا يجوز التحدث فيه خارج هذه القاعة ، لأن اسرائيل تمنع اي فلس ياتي من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية وعندنا اقضية كامله لم تأخذ شيئاً بسبب عدم استطاعة اي منهم ان يتقدموا لأخذ هذه المساعدات وتوزيعها ، لا بخلا من الحكومه ولكن خشية الاضرار بهم ، لم يتقدم منهم احد ليقول اعطونا شيء . . لذلك ارجو ان يشطب هذا من المحضر .

السيد الرئيس :

ارجو من رجال الصحافة عدم نشر اي شيء من هذا القبيل .

والآن ارجو من اخواني الأختصار في كلماتهم .

وليتفضل الأخ الشيخ محمد المنور الحديد لألقاء كلمته :

- ٦ -

السيد الحديد نائب عمان :

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب

كل مسؤول بالحكومة يقول ان المتطلبات هو شد الاحزمة من حرب حزيران للآن ونحن حرب مع اسرائيل وجيشنا واقف للعدو بالمرصاد ليل ونهار وبالاستحكامات يدافع عن هذا البلد وعن البلاد العربية وانني اطلب ان يكون شد الاحزمة وضع جميع الامكانيات والتخفيض من كماليات الموازنة ووضعها للجيش والامن العام وغض النظر عن جميع المشاريع وزيادة الرواتب وبالاخص والضفة الغربية مع العدو حتى يأتي اليوم لاسترجاعها واطلب زيادة رواتب المكلفين والتعويض للذين يستشهدون منهم واطلب شراء الاسلحة وبالاخص المدافع المقاومة للطائرات لحماية المدن الاردنية وانني لا اريد ان اطول الكلام لان اللجنة المالية دققت الموازنة وها هي بين ايديكم ، السلام عليكم .

- ٧ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة السيد اميل الغوري فليتفضل

السيد الغوري نائب القدس :-

عطوفة الرئيس : حضرات النواب المحترمين

نجتمع اليوم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ ، الامر الذي يتيح لنا فرصة مؤاتية لبحث شؤون البلاد وامورها العامة ، فنصارح الشعب والمسؤولين بالحقائق ونكاشفهم بالواقع وندلي بارائنا بكل حرية واطمئنان وهذا لعمرى نعمة من نعم نظام الحكم النيابي الدستوري الذي تتمتع به المملكة الاردنية الهاشمية ، هذا النظام الافضل للحكم الذي يحتم علينا خير البلاد وصالح العباد ، صيانته ، والحفاظ عليه .

اما الموازنة العامة فاننا نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة الموقرة في سبيل اعدادها ونعي الظروف العصيبة التي جابهتها والصعوبات والعقبات التي واجهتها في القيام بمهمتها الشاقة . واننا نعتقد ان التقرير الذي وضعته اللجنة المالية عنها ، تقرير موفق الى مدى بعيد ، يجدر بمجلسكم الكريم اعتماده وبالحكومة الموقرة تبني ما يشتمل عليه من توصيات وما تضمنه من مقترحات .

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ،

ان حالة الحرب لاتزال قائمة بالفصل في بلادنا ولهذا فانه كان من المفروض ان تكون موازنة الدولة موازنة حرب ، ولكنها جاءت بوجه عام ، اقرب الى موازنة عادية ، سياسية وادارية ، منها الى ميزانية حرب . ففي الحين الذي يعاني الوطن حالة حرب قاسية وتتهدده الاخطار من كل جانب ، فانه ليس هناك

هكذا في الأصل

ما يدل على ان الدولة والمواطنين موضوعون في حالة حرب او انهم يعيشونها ولعل العكس هو الصحيح ان من ينظر الى اوضـــاع البلاد العامة ويتمعن في الاحوال التي تسودها والحياة التي تعيشها ، لايرى غير مظاهر البحبوحـــة والترف والثقة والاطمئنان ويخال له ان العرب هم الذين انتصروا في الحـــرب وان الهزيمة فيها نزلت بالأعداء .

لقد رجونا الحكومة الموقرة في عدة مناسبات اتخاذ مايقتضي اتخاذه من تدابير واجراءات لوضع البلاد سواء على مستواها الرسمي او الشعبي في حالة حرب حقيقية لحمتها التقشف وشد الاحزمـــه على البطون ، والاستغناء عن الكماليات وسداها تركيز الجهود والاعمال وتخصيص معظم النفقات للمجهود الحربي ، ويؤسفنا ان نسجل ان التدابير والاجراءات التي لجأت اليها السلطات لم تؤدى الى بلوغ هذا الهدف المنشود ، ولئن كنا نشعر بان السطـــات المسؤوله تتحمل قطا من مسؤولية التقصير في الاطلاع بهـــذا الواجب ، فاننا لا نسطيع اطلاقـــا تبرئة الشعب على جميع مستوياته ومختلف فئاته وطبقاته من مسؤولية تقصير اعظم في هذا المضمار .

اننا لا نزال بعيدين حتى عن الشعور والادراك باننا في حالة حرب ، فمحيطنـــا الرسمي والشعبي على السواء، يرفل في ثياب حياة السلم والرفاهية وهومتخم بالحفلات والمادب ونداوات التكريم والترفية ومصاب بمرض الانفاق السفيه على الكماليات فيما يعم التنعم واللهـــو والعبث فئات عديـــدة من المواطنين ، ان الكثيرين منهم يتنافسون على الكسب ويتهالكون على الربح ويتسابقون في حلبة الاتجار واكتناز المال والبناء والتعمير ورفع اجور المنازل بشكـــل مثير ، ويبتز بعضهم بعضاً في التخلي عن الواجب الوطني ومحاولة التملص من دفع الضرائب المشروعة للدولة اما شبابنا فالكثيرون منهم لا يكترثون بالاخطار المحدقة بهذا الوطن ولا يبالون بما يرسم ضـــده من مؤامرات ، ينغمسون في كيل الاتهامـــات وتوجيه الانتقادات ويؤثرون الجمود والتلكؤ على النشاط والحركة واذا ما تحرك بعضهم فلغرض التخلص من تحمل المسؤوليه ولقصـــد الافلات من الجنديه ومن المحزن ان نرى اجهزة الاعلام من اذاعة وتلفزيون وغيرهما تتخصص في نشر مظاهر المرح واللهو التي تسود البلاد ، وفي اذاعة الاحاديث والبيانات والتعليقات والتصريحات البعيدة كل البعد عن حالة الحرب والترويج للدعايات المختلفة وهي ان تنعكس بصورة مؤلمـــة على جمهور الشعب وخاصة على اخواننا في الارض الطيبة المحتلة الذين يحرمون من ابسط متطلبات الحياة ومقتضياتها.

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الجبهة الداخلية يجب ان تكون قوية منيعة وان تكون على مستوى حالة الحرب ان دولة رئيس الوزراء الذي يقدراهمية الجبهة الداخلية وخطورتها، تحدث عنها امام مجلسكم الموقر ، في الجلسة الماضية ، وقال انه لا يجوز ان نقف موقف المتفرج المشاهد من خط الدفاع الاول ، هذا الخط الذي يخوض فيـــه جيشنا الصامد الباسل ، وابناؤنا من المجاهدين الصيد معارك الشرف والعزه ، والبذل والعطاء ذودا عن الوطن المقدس ودفاعا عن الشعب وكيانه ومصالحه ، ان هذا الشعور الذي ابداه دولة رئيس الوزراء يحفزنا الى الامل بان يبـــادر المسؤولون الى تقوية الجبهـــة الداخلية وتعزيزها وتطهيرهـــا من موقف المتفرج المشاهد الذى تقفة وادخالها في صميم المعركة .

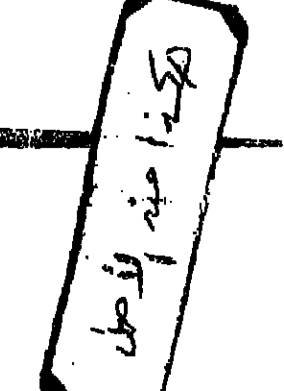
اننا نقابل باعتزاز وسرور الخطوة المباركة التي اقدمت عليها الحكومة بتخصيص اموال المساعـــدات التي تقدمها الدول العربية الشقيقة الى هذا البلـــد الى الجيش حامي حمى الوطن والذائد عن حياضة والواقع ان اعظم الجهود والمساعي والنفقات يجب ان تصرف في سبيل المجهود الحربي ودعم الجيش وتزويده بكل ما يحتاج اليه من المال والسلاح وسائر وسائل الكفاح اننا نفاخر بجيش البلاد وتتجه قلوبنا اليه اليوم بالتحيه والتقدير ونرجو له النصر المؤزر بقيادة جندي الوطن الاول جلالة الحسين بن طلال كذلك نحيي القوات العربية الشقيقة المرابطة في اردننـــا العزيز وابناءنـــا المجاهدين الذين بيضوا وجه العرب ورفعوا رؤوسهم عاليا بكفاحهم العظيم في سبيل العروبة وفلسطين ،

عطوفة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تواجه البلاد مواضيع ووسائل خارجية تمس قضيتنا ومصير بلادنا وكياننا بالصميم من مثل السياسة العربية والدولية المتبعة لحل ما درج على تسميته بازمة الشرق الاوسط والمشاورات التي تجري بين الدول الكبرى ومهمة السفير غونار يارنغ التي اضحت شبيهة بقصة ابريق الزيت لا اول لها ولا اخر ولكننا نؤثر عدم التحدث عن هذه القضايا في هذا المجال، راجين من الحكومة الموقرة ان تتفضل باتاحة الفرصة لمجلسكم لبحث هذه القضايا ومناقشتها في جلسة خاصة عـــلى ضوء بيان مفصل صريح تتفضل به الحكومة بهـــذا الشأن .

لكن هناك قضية خارجية جديدة ، لا يجوز السكوت عنها او تغافلها وهي قضية تزويد بريطانيا لسلطـــات الاحتلال اليهودي بكمية مـــن الدبابات اولاسلحة والمعدات الحربية اننا نعتقد جازمين عـــلى ضوء تاريخ السياسة البريطانية وادوارها المعروفة في تهويد فلسطين ان بريطانيا عازمة على اتخاذ هذه الخطوة التي تنطوي على اكبر اساءة للعرب وتنزل اكبر اذى وافدح ضرر بهم وان التصريحات المتباينة والبيانات المتناقضة التي تصدر عن بريطانيا ، لا تستطيع مخادعة العرب وتضليلهم واخفاء الحقيقة وفي الحين الذي نعلن استنكارنا لهذه الخطوة البريطانية المعادية للعرب فاننا على ثقة بان الحكومة الموقرة ستقوم بواجبها في محاولة اقنـــاع بريطانيا على العدول عن عزمها وفي الاتصال بالـــدول العربية الشقيقة لاتخاذ الاهبـــة والاستعداد لمقابلة العمل البريطاني في حالة تنفيـــذه بالمثل . . . وفي الاشارة ما يغني عن التفصيل .



عطوفة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ان المقاومة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشتد يومـــا بعد يوم وقد بلغت في الاونـــة الاخيرة مستوى ثورة شعبية يوقد جذوتها حرص اخواننا على صيانـــة عروبة الاراضي المقدسة ، ويشعل لهيبهـــا تصميمهم على تطهيرها من الاحتلال اليهودي ونحن الذين نعرف الجبلة التي جبل فيها قومنا . نؤكد لهم ان مقاومتهم الضاربة سيستمر نورها ساطعا مهما تعاظمت التضحيات وتضاخمت الصعوبات حتى تبلغ اهدافها ولن يثني شعبنا الصامد المكافح عن عزمه وتصميمه ما يتعرض له مـــن البطش والعدوان والجبروت والطغيان والفظائع الوحشية والمذابح الهمجية وما يمزق قلوب ابنائه من مظاهر عدم مبالاة المجموعة العربية بمصيرهم وقلة اكتراثها بمستقبلهم .

اننا نعترف بكل شكر بان الحكومة الموقرة ما زالت تضطلع بواجب مساندة المقاومة العربية وتتحمل مسؤولية دعم الصمود في الضفة الغربية ولكن استشراء

خطر اليهود واستفحال شرورهم وتفاقم اجرامهم ضد اخوانا من ناحية ومن ناحية ثانية اشتداد المقاومة العربية تستدعي مضاعفة الجهود الرسمية والشعبية في دعم المقاومـــة وتزويدها بجميع الاسباب والوسائل المطلوبة لمساندتها ، على اننا نلح على الحكومة الموقرة بوجوب اعادة النظر في الوسائل والاساليب المتبعة في ارسال المساعدات وضمان وصولها الى الشعب الثائر بطرق سلمية صحيحة وفي منأى عن الاعتبارات التي ما زالت قائمة ندعو الى هذا على ضوء المصلحة العامة وعلى ضوء ما وقع في الماضي من اخطار وما تبين من ان بعض الذين وقع عليهم الاعتماد لتسلم المساعدات استغلوها لمصالح خاصة ومحلية ثم خرجوا على الحكومة نفسها التي اعتمدتهم وطعنوها من الخلف كما خرجوا على مطالب الشعب واهدافه في الابقاء عـــلى وحدة الضفتين وصيانة الكيان الاردني وما حديث التفريط والمروق بمحاولة تنفيذ الخطة اليهودية الخبيثة المرسومة لانشاء دولة فلسطينية هزيلة صورية . . ببعيـــد عن الاذهان .

كذلك نطالب الحكومة الموقرة بضرورة اشراك النواب وهم ممثلوا الشعب الحقيقيون في موضوع دعم المقاومة العربية ومساعدتها فلا يجوز ان يكون نواب الشعب بعيدين عن المشاركة والمساهمة في هذا العمل الا على حساب سلامته ونتائجه .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب

ارجو ان لا اكون قد اطلت عليكم الحديث ولكنني لا استطيع انهاءه دون التعرض لاخطر قضية تواجهنا وهي قضية القدس ، هذه المدينة المقدسة الصامـــدة المجاهدة التي يتكالب اليهود على ازالة طابعها العربي ويتهالكون على تهويدها. لقد اختار اهل القدس، ونعم الاختيار ، السبيل الامثل للدفاع عن عروبتهـــا وهو سبيل الجهاد والكفاح الذي طبقت ذكره الافاق وموقف القدس الباسل البطولي يحتم على الاردن حكومة وشعبا المبادرة الى مضاعفة الاعمـــال الجدية والجهود الفعالة لدعمه بشكل سليم وبصورة صحيحة تؤمن المصلحة المشودة وتقضي على سبيل الشكاوي الذي لا ينقطع. ومع يقيننا بان الجهـــاد الصحيح هو الطريق القويم لصيانة عروبة القدس وانه لا يمكن انقاذها بالدعايات الفارغة والتشدقات الهزيلة والمساعي التي لا تستند الى الدين والايمان فاننا نعتقد ايضا ان من الخير لقضية القدس اثارتها بشكل واسع فعال في العالمين العربي والاسلامى وفي المحيط الدولي . ولقد قابلنا بالشكر والتقدير مبـــادرة الحكومة الموقرة الى تقديم شكوى الى مجلس الامـــن والمطالبة بعقد جلسة استثنائية له للنظر فيها وقد اثار هذه الشكوى تصميم اليهود على تنفيذ ما يسمى (قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة ١٩٦٨) في اليوم المحدد له وهو ٢٢ شباط الحالي ولكن اليهود لم يلبثوا ان اعلنو تأجيل تنفيذ هذا القانون الى موعد اخر نهايته ٢٢ ايار ١٩٦٩ وكان الغرض من هذا الاعلان مخادعة اهل القدس وتضليل الرأي العام والحيلولة دون نظر مجلس الامن في شكوي الحكومة الاردنية وقد نجحت هذه الخديعة اليهودية وما قام من ظروف واعتبارات في عدم عقد جلسة لمجلس الامن . ان اليهود يعلنون غير ما يبطنون ويقولون غير ما يضمرون وانهم متمسكون بخطتهم الاساسية الرامية الى تهويد القدس وازالة طابعها العربي والاستيلاء على مقدساتها واعادة انشاء هيكلهم على المكان الذي يقوم عليه المسجد الاقصى المبـــارك ومسجد الصخره المشرفة. وقد اعلن حاخاموهم واقطابهم انهم انتهو من وضع الرسوم والمخططات لاعادة بناء هيكلهم على انقاض مقدساتنا العظيمة الخالدة ، وانهم في سبيلهم الان الى جباية (٢٠٠) مليون دولار تمكنهم من مباشره العمل .

ان كل ناحية من نواحي قضية القدس العديدة وكل خطوة اتخذها اليهود او يتخذونها وليس قانون التنظيمات القانونية والادارية الانف ذكره فحسب كل خطوة تحتم على الحكومة الاردنية الموقرة تقديم شكوى مستعجلة الى مجلس الامن ضد مخططات اليهود واعمالهم والاصرار على عقد جلسة طارئـــة له للنظر في هذه الشكوى. وهذا ما نرجو ان تقوم به الحكومة الموقرة:

والله يحفظكم جميعا والسلام عليكم

— ٨ —

السيد الرئيس :

الكلمة الان للاستاذ يوسف العظم فليتفضل :

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ليس غريبا ولا مستهجنا ان يثني زميل على زملائه او ان يذكر اخ اخوانه بخير ولذا استهل كلمتي بالشكر لأخواني اعضاء اللجنة المـــالية الذين درسوا الموازنة دراسة رائعة ودققوا فيها هـــذا التدقيق الذي نراه بين ايدينا اليوم وهو ان دل على شيء فأنمـــا يدل على تحملهم المسؤولية وعلى فهم عميق للتبعه ولذلك لقد وفر الأخوة الكرام اعضاء اللجنة المالية علينا او على الأخوة الذين سيتكلمون الكثير فانا اقر انلم اقل جميع فعظم ما جاء في ملاحظات اللجنة الماليه حول المبالغ التي انزلت او حول ضم المبالغ من فصل الى فصل او حذفها بصورة كلية كما لابد ان ابين بان المطلع على الموازنة لا بد ان يلمس الروح البنـــاءه التي حاولت مختلف الوزارات والدوائر ان تضع موازنتها في ظلها الجميع يشعرون بمـــأساة هذا البلد ومعظمهم وضع اصفاراً بدل الارقام وترك في الاعمدة فراغاً بدل ان يضع مبالغ طائله لابد من شكر الدول العربية الشقيقة التي تسهم في دعم هذا البلد والتي تقف بجانبنا في هذا الموقف الذي نقفه وبجانب هذا الشكر لا بد من التذكير بان ابناء هذا البلد جيشا صامداً ثابتاً او فدائيين ابراراً ابطالا انما يقدمون مقابل الدينار حفنات من القلوب وقطرات من الدماء تروي ارض هذا الوطن (والجود بالنفس اقصى غاية الجود) لقد كان رائعاً ان نرى في الموازنة مبلغاً كبيراً خصص للجيش ولكنني لا بد ان اقف هنا فأقول لو جعلت موازنة هـــذا البلد جميعه للجيش لما اعترض أحد فتستحيل ارضنا وسمائنا الى لهب وليستعد ابناؤنا جميعا لمعركة فاصلة طويلة المدى غير اننـــا مع اقرارنـــا ان تكون الموازنة الكبرى او ان يكون الجزء الاكبر للجيش من الموازنه لا بد ان نسأل سؤالا هاماً حول السلاح الذي يستورد للجيش نحن لا نبحث في أمر سري فسرية اسلحة الجيش خرافة من الخرافات لان الدكان الذي يورد لنا هو عين الدكان الذي يورد لأسرائيل ، عندما يأتينا سلاح من امريكا او يأتينا سلاح من بريطانيا ليس هناك أمر سري يبقى على اسرائيل انمـــا السر في الجيش النيـــه في الضربة وتوقيت الضربة والتحركات العسكرية ، وهذا ما لا نطالب بـــه في هـــذا المجلس فليبقى ســـراً في ذهن من يريـــدون الضربـــة او يسيرون في تلك التحركات لكننا نسأل على الحكومـــة ان تكـــون صريحة واضحة جريئة وقـــد عهدنا الجراءة في دولة الرئيس بالا يكون شراء الاسلحة وقفاً على فرد او على شخص بعينه وانما لابد من تشكيل لجنة موثوقة مختصة الثقة والتخصص شيء اساسي في نجاح كل عمل لكي تشرف تلك اللجنة على شراء اسلحـــة الجيش حتى نعرف اين تنفق الاربعين مليون جنيه التي خصصت في الموازنة للجيش . هذه نقطة اساسية ويحاول افراد في هذا البلد ان يلجأوا لأسلوب الضبع فيضبع هذا



ويضبع ذاك بكلمات . وبهمسات لاتقربــوا الجيش لاتدنوا من الجيش ، الجيش أسرار سلاحه سر ، لقد انهتك الحجاب وبان ان نوعية السلاح لم تعد سراً في هذا البلد انما السر هــو تحركات الجيش ، كما قلت المصدر الذي يزودنا يزود عــدونا ، فلنناقش الذين يشترون السلاح من هي او من هم او لتحدد الحكومة والجيش جزء من الحكومــة ورئاسة الاركان تابعة لوزير الدفاع في كل بقاع العالم رئيس الاركان يتبع وزير الدفاع وليس العكس ، عندئذ من حق الحكومة ان تحدد لجنة واعيــة مختصة موثوقة فتشتري السلاح وتحدد الثمن حتى تطمئن القلوب وحتى يطمئن دافع المعونة وحتى يطمئن دافع الضريبة الى ان هذا القرش سوف يستحيل موتاً لعدونا وحياة لأمتنا . النقطة الثانية لقد لاحظنا بان الــوزارات قد كتبت او وضعت الارقام في صورة اجبرت او اجبرها الواقع على ان تخفض ارقامها او ان تخفض المبالغ التي كانت مقررة لها لكن ذلك لايخلــو من هنات ، هذه الهنات وهذه الملاحظات اجملها في نقاط مع تأييدي كما قلت كما ورد في قرار اللجنة المالية المدروس بعناية ودقة رغم ماتم من مناقشته في هذه الجلسة ، لقد خصص للصمود كما قال معالي وزير المالية وهذا امر بيننا هنا والجلسه ليست سرية ولكنه ليس للنشر كما قلنا وكما انه ليس لعدونا ، لكننا نريد ان نرجو الحكومة وان نضعها امام واقع مر بغض النظر عما حدث او عن النوايا التي وقعت في العام الماضي لقد احــدث ايصال المبالغ للضفة الغربية ضجة واستياء في الاوساط هنالك ربما كان سببه الطريقة التي اعطيت بها المبالغ كما اشار الى ذلك بعض اخــوني وزملائي ، فلا بد من التحري والتدقيق في طريقة ايصال هــذه المبالغ عن طريق النقابات ، عن طريق الجمعيات الخيرية ، عن طريق الجمعيات التعاونية عن طريق انشاء جمعيات لتحسين المدن حتى ينال العامــل شيء من ذلك ، فالنقابات يتبعها معلمون يتقاضون مرتبــات واطباء يتقاضون مرتبات ومهندسون كذلك ، ايضاً الى جانب دعمهم لابد من دراسة تقوم بها لجنة مختصة تعرف اين ينفق القرش حتى نتحاشى ما قد حدث من حديث او من كلام ربما كان له صحة او كانت الاغراض الشخصية في بعض الاحيان هي سبب اثارته فعلينا اذن ان نتحرى الموقف وان ندرسه حتى تصل اموال الصمود للصمود لا ان تصل اموال الصمود لتفسيخ الجبهة الداخلية في الضفة الغربية ، لاحظت بانــه صرف مبالــغ من مخصصات مشاريع مياه الشرب مثلا ، وعند الدراسة قد نرى بان الحكومة او بأن سلطة المصادر الطبيعية طلبت تخصيص هــذه المبالــغ والظروف الحاضرة اجبرت او اضطرت المسؤولين ان يحذفوا مبالغ خصصت لمياه الشرب ولكنني لا اقتنع لان المبلغ الذي حذف وضع ليصنع ديكور في قاعة القادمين في مطار عمان ، خمسة عشر الف جنــيه خمسة عشر الف خصصت للديكور ، لست مختصا في ذلك ولست مهندسا ولكنني سالت ومررت ببعض المحال التجارية فرايت بان ثمن المقعد الكرسي الفخم الكنباية عشرة دنانير فاذا جئنا بمائة كرسي فخم في هذا المطار او في تلك القاعة الف دينار ، الف دينار سجاد ، الف دينار رسوم ، ثلاثة الاف ، ليس هذا ثمن البناء كما يتبادر للذهن بناء قاعة انما رسوم وديكور للقاعــة واثاث مائــة كنباية خمسة عشر الف جنيه هذه مفارقة اذا قارناها بحذف ما قد خصص لمياه الشرب في محافظة اربد او في بعض المناطق الاخرى ، نلاحظ كذلك بان الواردات التي كانت وكما اشار اخي معالي السيد خالد الحاج حسن مقرر اللجنة المــالية التي وردت للاذاعة ٩٧ وصل ثلاثة الاف فقط و (٢٢) الحقت اخيرا ثم اطلعت في رئاسة الوزراء على كتب متتاليه والحكومة مشكورة

على ذلك لانها كانت تتابع هذه القضية وتهتم بها حتى تلزم وزير الثقافة والاعــلام بغض النظر عن الاسماء والاشخاص وكل وزير ان يورد او ان يوصل المبالغ وواردات وزارته الى الموازنة او الى الخزانة غير اننا نتساءل اذا وقع وزير في مثل هــذا فما هو موقــف الحكومة منه ، وما هو مصيره وزير قد يصر بالامس ويصر غيره غــدا وقد يصر وزير ثالث بعد غد بانه لن اورد هذه المبــالغ الى الخزانة فما موقف الحكومة من مثل هذا الوزير الذي يتمرد عليها ويابى ان يوصل حق الشعب الى موازنة الحكومة والشعب والى خزانة الأمة ، لا شك بان الحكومة في مثل هذا المــوقف ايضا تلام لانها لم تقم باجراء تاديبي لمثل هذا الوزير بغض النظر عن الاشخاص ، نلاحظ بان اشــتراك الاردن في المعرض الياباني واليابان هنا تذكرني بشيء بان الحكومة قد تنوي ليس لنا في اليــابان سفير وقد تنوي الحكومة ان تلحق اليابان بجزيرة فرموزا وقد تحاول الحكومة التوفير وهي تضغط هذه المخصصات فتلحق اندونيسيا ايضا واليابان بجزيرة فرموزا ، اعتقد ان هذا ماخذ كبير على الحكومات المتعاقبة في الاردن لا على حكومة واحدة عندما افتتحت اندونيسيا التي تمثل ما يقرب من مائة مليون مسلم افتتحت سفارة في عمان وابقت السفارة ثلاث سنوات وهي ترجو شعب المليون ونصف ان يعترف بشعب المليون فما اعترفنا بها ودفنت اندونيسيا سفيرها في القدس حيث مات رحمه الله ثم اغلقت السفارة فلم نفتتح سفارة في اندونيسي ولس لنا سفارة في اليابــان ولنا والحمدلله الذي لا يحمد على مكروه سواه سفارة فرموزا !!! (مجس البحث العلمي) لاحظت بان مبلغ ٧٥٠٠ دينا قد خصصت لهذا المجلس اقتراح متواضع ان يلغي هذا المجلس او ان تزاد مخصصاته لان العالم عندما يطلع على ان الاردن يخصص لمجلس بحث علمي ومعركتنا جزء كبير منها في التوكنلوجي اعتقد تخصيص مبلغ (٧) الف شيء هزيل لايجوز فاما ان يلغي المجلس واما ان تزاد المخصصات ان كان هذا المجلس مستمراً ، تبين بعد مراجعة المسؤولين في مجلس الاعمار وفي وزارة المواصلات بان ليس هناك مشروع يسمي مشروع (الميكرويف) والذي قد مر ذكره كثيراً في الموازنة ، فارجو عند وضع الموازنة ان تسمي الاشياء باسمائها او ان تسمي المسمياة باسمائها لقد اكــد المسؤولين ليس هناك شيء اسمه ميكرويف الا بيننا وبين بيروت واما (٧٠٠) الف والموجودة في مخصصات مجلس الاعمار فهي خصصت لاصلاح وتحسينات المواصلات السلكية واللاسلكية في الاردن وليست بهذا الاسم الذي استغرب المختصون في مجلس الاعمار وفي المواصلات ان يسمي المبلغ باسم هذه التسمية . لاحظت بان هناك سياسة جديدة تتبعها الحكومــة او يتبعها بعض الوزراء فردياً وهي نقل الوزراة من مكان الى مكان اخر الرجــاء ان يفكر المسؤولون قبل نقل الوزارة الى مكان اخر وان يكفوا عن سياسة استئجار الفيلات لكي تكون وزارات يعيش فيها اخواننا الوزراء او ينتقلون وقد يؤدى ذلك الى تعطيل ومصلحه الوزارة بتجزئة اجهزتها المختلفة فان وتجمع الوزارة في جهاز واحد يجعل الوزير كمسؤول وكأب لاخوان صغار الموظفين يشرف عليهم كوزير ويعطف عليهم كأب وكأخ ويعاملهم كصديق قربه منهم افضل بكثير من ان تتوزع الوزارة في عدة بنايات وفي عدة عمارات والموضوع ادهى وامــر اذا كان في عدة جبال ، لاحظت الضالة في الاعانة المقدمة لكلية الشريعة وهي كلية ناشئة ، (كلية الشريعة) التي يجب ان نداعمها لانها تخرج شباباً على الاقل يخلصوننا من كثير من الخرافات التي نسمعها احياناً في المساجد على السنة

بعض الجهله الذين لم ينالوا من العلم قسطا كبيراً فلابد من دعم كلية الشريعة دعماً كلياً اكبر واكثر من المبلـغ المخصص لديكور قاعة القادمين في المطار (٢٠،٠٠٠) الف دينار الكلية الشريعة وخمسة عشرة الف للديكور في تلك القاعة ! !. هناك التخفيض الذي وقع في موازنة التلفزيون ، لقد جاء هذا التخفيض على لسان اللجنة المالية وهي مشكورة وانـــا أصر عليه اذ ان بهذا التخفيض لن ينال التلفزيون عجز وان ينال التلفزيون اى خلل فني او علمى او اعلامي فنحن في هذا الظرف بحاجة الى تخصيص ماهو اكبر وخاصة باننا نلمس ولا اريـــد ان اتجنى نلمس في التلفزيون غثاً وسميناً خيراً وشراً ونرجو ان يطغى جانب الخير عـــلى جانب الشر وجانب السمين على جانب الغث كذلك في مثل هذا الموقف وقد اطلعت على ما يسمى العجز او المطالبـــه بالأخذ من الاحتياطي ، اللجنة المالية لم تقل لا يجوز ولم تمنع الحكومة من الاقتراب من الاحتيطاطي وانما قالت الافضل والخير والاولى ان لا تدلوا الحكومـــة من الاحتياطي الا اذا كانت مقطرة الى ذلك وبصورة استثنائية ، اكتفي بهـــذا القدر واعـــود فأشكر اخواني اعضاء اللجنة المالية الذين كفونا مؤولـــة البحث والتدقيق أكثر من ذلك وقدموا لنا دراسة وافية مشكورين والسلام عليكم .

- ٩ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن للنائب السيد عبد السلام العورى فليتفضل .

السيد العورى نائب رام الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس ، اخواني الافاضل .

نحن نقدر الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الحاضرة ، وتقديرنا هو تحية مخلصة من مجلسنـــا الى دولة الرئيس بهجت التلهوني ، ولكن ليسمح لي دولة الرئيس بان انقل له ولحكومته العتيـــدة الصورة التي ينظر بها الشعب الى الحكومة واعمالها.

نحن كما تعلمون نعيش في حالـــة حرب متوترة مع العدو ، والظروف التي تعاني منهـــا جماهير شعبنا وخاصة اخواننا الصامدين في القدس ورام الله ونابلس وطولكرم وكل شبر من ارضنا المحتلة تتطلب عملا اكثر حسماً في السعـــي لا ستكمال العدة بغية الجولة المقبلة وازالة آثـــار العدوان .

عطوفة الرئيس ، زملائي المحترمين .

لقد كنا جميعا مع تخصيص مبلغ اربعين مليون دينار ونيف لموازنة جيشنا الباسل ولكـــن استكمال الاستعدادات اللازمة للجولة المقبلـــة تتطلب اكثر من تخصيص الموازنات وتوفـــير الاموال اللازمة في بنودها .

ان الاستعدادات يا دولة الرئيس تتطلب المزيـــد من السلاح واستكمال الاستعدادات يتطلب المزيد من التدريب والكثير من الخطط الحديثة المتطورة . ان شرط الحصول على المزيد من السلاح يتطلب التوجه الى كل مصدر يمكن ان يوفر لنا حاجتنا القصوى لما يمكننا الدفاع عن ارضنا وعن اطفالنا دون قيد او شرط .

ان الاكتفاء بمصادر معينة للحصول عـــلى السلاح يعني وضع كرامتنا وشرف وطننا بـــين أيدي اصحـــاب هـــذا المصدر يناورون على ضروراتنا ويضغطون على حريتنا لتنفيذ مآربهم وغاياتهم ، وهنا لا بد من الاشارة الى صفقـــة الاسلحة المشبوهة التي ستزود بريطانيا بموجبها دولة العدوان بكميات ضخمة من السلاح ففي الوقت الذي تعلن فيه لندن عن تزويدنا بعـــشر

دبابات ، تكون الدوائر الانجليزية المارقة تعد العدة لتزويد لقيطتها اسرائيل باكثر من ٢٥٠ دبابة من نـــوع (شيفتاين) من احدث انواع الاسلحة البرية وانا هنا أسأل ماذا كان وسيكون موقف حكومتنا من هذه الصفقة المشبوهة ؟

عطوفة الرئيس ، اخواني المحترمين .

اعود الى حالة الحرب الصعبة التي تعيشها البلاد في هذه الفترة العصيبة ان ميزانية الحرب ايها السادة تعني بالأضافة الى حالة التقشف في كافة النفقات غير الضرورية والمصاريف الكمالية الاخرى هي قبل كل شيء حرص على تحصيل كل فلس يستحق للدولة . وينفع تحقيق أهداف ميزانية الحرب وتامين مواردها . وهنا لابد لي من ان اسال الحكومة عن الاجراءات التي اتخذتها لتحويل واردات الاذاعة والتلفزيون المحصلـــة في العام المنصرم الى خزينة الدولة ؟ فقد علمنـــا انه تحصل مبلغ (٩٧) ألف دينار لم يدفع منـــه للخزينة سوى مبلغ ثلاثة الآف دينـــار . لهذا فانني اطالب الحكومة اتخاذ اجراءات فوريـــة وحاسمة لتوريد بقية المبلغ للخزينة اذ انه لا يجوز وضع موظف اختلس بضع دنانير في السجـــن وشخص او اشخاص يمتنعون عن توريد مبلـــغ كبير كهذا ويتركون طلقاء .

عطوفة الرئيس ، زملائي الكرام .

لم تقم الحكومة بواجبها تجاه دعم صمود الضفة الغربية ، كما انها لم تنصف بعض المحافظات والالوية والأقضية ، إذ لم يوزع ولم يصرف الا دفعة واحدة على سبيل المثال للواء رام الله بينما مناطق صرف لها اكثر من عشر مرات وانـــي اسأل الله ان يلهم هذه الحكومة بان تعيد النظر في عملية دعم صمود الضفة الغربية مراعية عدد السكان وحاجات كل محافظة وقضاء لا سيـــما وان الثورة عمت جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة الباسل هذا ولا بد من الأشارة هنا الى اموال المودعين لدى فروع البنوك في الضفة الغربيـــة حيث لم تقم الحكومة بالايعاز للبنوك بالأفراج عن قسم من الارصدة . لا سيما وان البنك طالمـــا لم يفلس فهو مسؤول عن جميع الودائع الموجودة لدى فروعه ، كما ان هنالك قرارات سابقة من المحاكم الأردنية تلزم بها البنوك بدفع جميـــع الارصدة الموجودة لدى البنوك في المنطقة المحتلة بعد سنة ١٩٤٨ . لهذا فانني اناشد الحكومـــة ان تتخذ قراراً بهذا الموضوع الهام .

كلمة اخيرة اقولها حول تجاهل الأذاعـــة والتلفزيون للاخبار والبلاغات العسكرية الصادرة عن المنظمات الفدائية جملة وتفصيلا مع العلم بان جميع الاذاعات العربية تذيع جميع البلاغـــات والأخبار فأرجو ان تولي حكومتنا الموقرة هذه الناحية.

وختاماً اوافق على مشروع قانون الموازنـــة لهذا العام شريطة تنفيذ ما جاء بقرار اللجنة المالية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٠ -

السيد الرئيس :—

ليتفضل الحاج عاطي ابو العز لألقاء كلمته

السيد ابو العز نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا الامين

عطوفة الرئيس ، اخواني النواب الكرام

اقدمها تحية اجلال واحترام الى جلالـــة الملك المعظم الحسين البطل أيده الله .

واقدمها تحيـــة احترام الى اخواننا ملوك ورؤساء الدول العربية الذين يقدموا العون المادي والمعنوي الى هذا البلد الصابر المرابط على خط النار الأول .

واقدم تحية اجلال الى اخواننا في الضفـــة الغربية وغزة لصمودهم تحت حكم عدو غادر لئيم وتقديمهم الشهيد تلو الشهيد يومياً .

عطوفة الرئيس

اخواني النواب

كل ما اريد قولــه في الموازنة فتكلمه اخواني النواب وانني احتجبت عن الكلام خوفاً ما يفسره البعض لشيْ في نفس يعقوب واترك ما في نفسي لله سبحانه وتعالى ونترفع عـــن الخلافات الشخصية كما اتركها لدولة الرئيس السيد دولة رئيس الوزراء . .

لا تكلم بصراحة

السيد ابو العز نائب معان :

كما اناشد مجلسكم الكريم عدم تعرضه الى موازنـــة الجيش والامن العـــام الذي هـــو درع هذه الامة وتصديه كل يوم اعتداء صهيوني غادر لئيم وتقديم الشهيد تلو الشهيد التي تروي شجرة الحرية .

كما اكرر طلبي الاول من الحكومـــة بتخصيص علاوة ميدان للجيش الباسل وتقديم الهدايا الى اسر الشهداء الابرار .

اخواني النواب .... ان العدو الصهيوني له مخطط من الوف السنين وحذرنا العزيز الكريم في كتابه الكريم الذي انزل على قلب حبيبه محمد عليه افضل الصلاة والسلام .

ان العدو الغاشـــم لا يؤمن الا بلغة القوة والقوة وحدها هي التي ترد ارضنا وكرامتنافقط وكل مسؤول يفهم هذا الشيْ ويتحمل المسؤولية ويتحمل هذه الامانة نتركه وشأنه يسجل له وعليه ، ان العدو لا يفهم الا لغة القوة والقوة وحدها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(تصفيق)

-١١-

السيد الرئيس :

الآن الكلمة للسيد محمود الروسان

السيد الروسان نائب اربد

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس . اخواني النواب المحترمين ،

مع تأييدي المطلق لكل ما عبر عنه معـــالي الأخ النائب السيد قاسم الريماوي باسلوب مشرق الصدق من والاخلاص لهذا البلد وكذلك لاخـــي النائب السيد يوسف العظم .

ارى انه لمن دواعي الاسى والألم ومـــا اقساها على الانسان العربي هذه الايام ان نجتمع وللمرة الثانية خلال عامين حزينين لمناقشـــــة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩. بينما يقاسي اخواننا المواطنون في ضفتنا الجريح ما يقاسون ، من الغاصب الدخيل ومن قـــوى الأحتلال المجرمة الحاقدة . ويتعرض ابناء شعبنا الصامدون لكل انـــواع الضغط والارهاب ، وما زادهم ذلك الا ثباتـــاً وايماناً والأستعداد للمقاومة حتى التحرير . ولقد كان لذلك العدوان الاستعماري الصهيوني الغادر فاجعة بالغة التأثير

على الاقتصاد الاردني عدا عن كونه يحمل بين ثناياه خطورات دولية بعيدة المدى . وكلنا يعلم ان اقتصادنا كان يجتاز مرحلة نمو وتطور سريعين قبيل الخامس من حزيران . فجاءت الهزيمة ضربة عنيفة هزت اركان الانتاج القومي واثرت تأثيراً ملحوظاً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في بلدنا .

وأنه لمما يؤلمنا كذلك ان لا يكون بيننا اليوم للمشاركة في هذا النقاش البناء الهادف اخوان لنا من السادة النواب الذي حرمهم الاحتلال البغيض من التمتع بالحرية في وطنهم فحرمنا نحن مـــن الاستماع لاراءهم ووجهات نظرهم .

ولا بد لي ان اؤكد هنا ان القاعدة الـــتي ننطلق منها في دراستنا ومناقشتنا لمشروع الموازنة العامة هي الالتزام بالروح التعاونية البناءة التي تفرضها هذه المرحلة الخطيرة في تاريخ امتنـــا العربية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والـــتي تتطلبها الأمانة التي نحملها في هذا الظرف الدقيق والتي وضعهـــا المواطنون في اعناقنـــا ليسمع المسؤولون اصواتهم من خلال هذه الندوة البرلمانية وعن طريق ممثليهم لتظل الاسرة العربية الاردنية قوية متماسكة محافظة على كبرياء عاملة لاسترداد كرامتها ، مضحية لا ستعادة مقدساتها ، مطمئنة الى ان مسيرتها لا تسلك الا طريق المجد والكرامة والعزة والمنعة والبناء والاعمار واول دعائـــم هذه الركائز هو الثقة المتبادلة والتعاون الهادف والإيمان بالوطن وبالمواطن . وما الموازنة في اية دولة الا المرآة التي تعكس مدى تقدير واحترام حكومة تلك الدولة لهذه الركائز الأساسية في بناء مجتمعها .

عطوفة الرئيس . حضرات النواب المحترمين .

لا يسعني بعد ان دققت ارقام الموازنة وكل ما يتعلق بها . وبعد دراستي لتقرير اللجنة المالية الا ان اقدم الشكر الى اخواني رئيس واعضاء اللجنة عـــلى الاسلوب الذي اتبعوه في وضع قرارهم رقـــم (٤) الذي يدل دلالة واضحة وبعد استيضاحاتهم من اصحاب المعالي السادة الوزراء المختصين على انهم بذلوا جهوداً كبيرة للتوصـــل لنتائج ذلك القرار يتضمن مجموعة من التعديلات الضرورية بلباقة التعبير وحسن التقدير . ولهذا فانني اشاركهم الرأي واضيف صوتي الى صوتهم بالموافقة عـــلى القرار المذكور ليتعدل مشروع القانون بموجبـــه مع الملاحظات التي ذكرها الاخوة النواب ومعالي وزير الماليـــة وما اروع ان يجيْ القرار متوجاً بتوجيه الشكر الى الدول العربية الشقيقة التي قامت وتقوم بتقديم العون ومديد المساعدة الى اردننا الصامد لدعم قدراته العسكرية واعادة بناءهـــا لتؤدي دورها قوية منيعة في الذود عن حياض الوطن واسترداد كل جزء عربي محتل واستعادة الأوطان والمقدسات في معركة المصير التي لا بد وان يشترك فيها جيشنا العربي الباسل ، والجيش العربي العراقي المرابط معنا على خط النار والفداء في الاردن واخواننا في القوات السعودية وها نحـــن نراهم اليوم جميعاً ينظرون الى المستقبل نظرة الامل والثقة بالنصر وقـــد استطاع المقاتلـــون المجاهدون من المقاومين العـــرب الفلسطينيين والفدائيين الاحرار الذين يفرض الواجب عـــلى الحكومة تقديم كل عون ممكن لهم ودعمهم دعماً كاملا لانهم وهم على حق يؤمنون وتؤمن الشعوب العربية معهم ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للنصر وان اي حل سلمي لا يحمل في حقيقتـــه الا تعميق الجراح في كرامتنا ومضاعفة الاهانة



لا متنا التي لا يجوز ان تهزم او تنكسر اولئك المقاومون المقاتلون الفدائيون الذين استطاعوا ان يثبتوا للعالم ان العربي قد استيقظ ليعيد حقه وان ارادة الشعوب لا تقهر وان الشعب الذي صمت عشرين عاماً وقف اليوم عملاقاً جباراً يسطر البطولات ويحقق المعجزات وسينتصر بأذن الله بينما هناك على طول القناة يربض جيش الجمهورية العربية المتحدة مع كل الجيوش العربية الشقيقة ليكتبوا وهم من امة واحدة صفحة جديدة في سجل المجد والخلود .

وما هو مستغرب في موازنة هذا العام ياسادة ان يكون العجز ٠٠٠ر٠٠٠ر١٤ مليوناً من الدنانير وبعد ان انقضت المرحلة الصعبة التي اهتز فيها الاقتصاد الاردني وهي العام الاول بعد النكبة وبرغم ما تلقاه الأردن من مساعدات مالية وعينية ضخمة عام ٩٦٧ ولكن مع الاسف كان تأثيرها عكسياً ، بينما كان العجز في عام النكبة والهزيمة. ٣٥٠ر٧٠٣ر١١ دينار وقد لوحظ ان سبب زيادة هذا العجز هو ما ورد في النفقات الطارئة ومقداره خمسة ملايين من الدنانير هذا بالأضافة الى زيادة مقبولة وضرورية في مخصصات وزارة الدفاع قاربت الخمسة ملايين كذلك.وحوالي مليونين من الدنانير فيمخصصات مجلس الاعمار وزيادات اخرى في مخصصات بعض الوزارات.ولو كانت هذه الموازنة بالفعل موازنة تقشف لما ارتفع رقم العجز بهذه الصورة في حين ان التقشف يجب ان يكون اساساً لكل موازنة مادام نصف وطننا او يزيد تحت الاحتلال . وفي وقت لا يخصص فيه لمشاريع الضفة الغربية الا الجزء اليسير جداً دون ان يكون هنالك مخطط مدروس لهذه الضفة من وطننا ، وهنا نحن نرى عدونا وقد دمج بعض الاجزاء العربية الاردنية في ادارته المحلية واعتبر تلك الاجزاء ومنها مركز اشعاعنا الروحي القدس الخالدة العربية جزءاً مما اسماه دولة اسرائيل ، وكم كان رائعاً لو بقيت الموازنة كما كانت موازنة العام المنصرم موازنة اعتدال وانعاش ، واعمار واوفت الحكومة بالتزاماتها السابقة لزيادة الواردات المحلية وتقليص النفقات كما وعدت آنذاك واتباع سياسة المزيد من التقشف وشد الأحزمة ووعدت في العام المنصرم باعادة النظر في اوجه الانفاق وتاجيل بعض المشاريع الأنمائية التي تحتمل التأجيل ، ولكن نرى ان العكس هو الذي تشمله الموازنة الجديدة ، ولا زلنا نخوض المعركة ونستعد لا سترداد ضفتنا واوطاننا فبدل ان نرى العجز وقد نقص نراه في الموازنة الجديدة وقد زاد بمقدار ثلاثة ملايين من الدنانير بالاضافة لعجز السنة المنصرمة لابد اذن من وجود اسباب حالت دون تغطية العجز الكبير وهنا يمكن القول ان التقرير السنوي لديوان المحاسبة لعام ٩٦٨ وهو التقرير السابع عشر عن اعمال الديوان من ٩٦٨/١/١ الى ٩٦٨/١٢/٣١ يعطي صورة غير مشرقة لما يجري في عدد من الوزارات من امور تتطلب الكثير من الدراسة والاهتمام لمالها من تاثير على موازنة الدولة ويكفي ان يلخصه دولة رئيس الوزراء ان يلخص تقرير ديوان المحاسبة ــ بقوله ــ ووقفت على ما انطوى عليه من مناصرة للحق ونقد للباطل وهذا تأييد مطلق لكل ما ورد بالتقرير من مخالفات وأعتقد ان هذه المؤسسة الرسمية والمشرفين عليها يستحقون الشكر على الجهود المبذولة في التدقيق والتحقيق والتوصية بضرورة مراعاة الانظمة والقوانين المالية هذا بالاضافة الى ان بعض ارقام

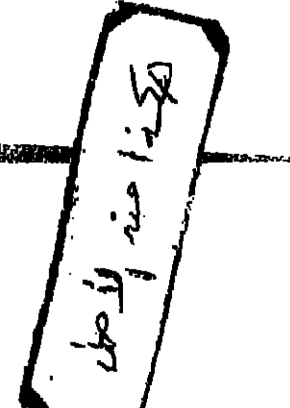
الموازنة وضعت وكأنما نحن في حالةأسلم لا في حالة حرب وكان اجدر وأنفع ونحن نتعرض في كل يوم لاحتمال عدوان جديد ان يكون شعارنا ــكل شيء من اجل المعركة ــ فلا يجرفنا على الشكل الذي نراه في عاصمتنا مثلا ،وقد رصفت فيها الملايين من الدنانير من دخلنا القومي ومن المساعدات التي تردنا لتكون حجارة على صورة مشاريع وتوسيع في تلك المشاريع دولة لها موازنة مستقرة خالية من العجز وتعتمد بشكل لاتقدر عليه على نفس لا على مساعدات خارجية وهذا لا يعني توقيف البناء والاعمار ولكن يجب ان يطغي الاستعداد العسكري والشعبي لمجابهة العدو على اي شيء اخر . . وليس ما يمنع من ان نحمل السلاح بيد والمعول باليد الاخرى .

ايها السادة ،

اننا ونحن نقدر ما بذلته الحكومة من جهد في تنظيم هذه الموازنة والتي لا بد لنا هنا من الاشارة الى ما ورد في المادة (٣٢) البرنامج /أــ الفصل ٣/٣٠ مجلس الاعمار تحت عنوان ــ فتح طريق القدس ــ بيت لحم ، وما ورد في الفقرة (د) من المادة (٣٢) برنامج /أ الفصل ٣/٣٠ مطار القدس وقد ذكرها في تقرير اللجنة المالية فهل يدل ذلك على غير وجود بعض الارتجال في موازنة من المفروض ان تكون مدروسة بشكل لا يحتمل الخطأ لا في الرقم ولا في الموضوع حتى ولو كانت هنالك اتفاقات سابقة يمكن معالجتها بغير هذه الطريقة .

ومع تقديري العميق لقرار اللجنة المالية بالطلب من الحكومة بالالتزام في عدم احالة الموظفين من عسكريين ومدنين على التقاعد الا اذا ثبت انه لم يعد يستفاد منه واود ان اضيف هنا الى ان هذه المرحلة تتطلب التوسع بالاستفادة من عدد كبير من المواطنين المتقاعدين واخص بالذكر منهم العسكريين بعد ان لا حظنا ان الثقة بما كانوا موضع شك بالا مس بدأت تعود وهذه بادرة موفقة لو اتسع نطاقها ووضع العسكري المناسب في المكان المناسب أي في ميدان اختصاصه لا في ميدان آخر .

لقد اسعدنا ان يأتي خطاب الموازنة ليؤكد اهمية القضايا المصيرية التي خلفها يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ ومعها الاوضاع الجديدة التي فرضت التحرك بسرعة لعمل تعديلات جديدة في السياسة والمخططات الاقتصادية والمالية ولقد اثلج صدورنا ان تعطى المرتبة الرئيسية من الاولوية لدرع الأمة المتين جيشنا العربي البطل ولزيادة استعداده دفاعاً عن الاردن وعن القضية المقدسة العادلة وحسب توجيهات جلالة الملك المعظم . وانها لبادرة رائعة وموفقة ان يخصص كامل الدعم المادي الذي نتلقاه من الاشقاء العرب للقوات المسلحة واغراض بناءها وزيادة استعدادها والجبهة العسكرية تتطلب بطبيعة الحال توفير المقومات السياسية والاقتصادية والمالية والأجتماعية في الجبهة الداخلية لدعم الجبهة العسكرية ، ولهذا فنحن بحاجة الى مزيد من هذه المقومات لا زالة الميوعة التي نراها احياناً في بعض المواقف والتي لا يزيلها الا بناء عامل الثقة ما بين الحكومة والمواطنين واتباع سياسة المصارحة والوضوح في كل ما يجري وكل ما يدور ، ولا شك ان اخواننا النازحين يشكلون جناحاً في مجتمعنا وعلينا ان نشعرهم بقيمتهم وعلى الحكومة ان توليهم عناية اكبر وان تزيل من اذهانهم صور الاستجداء بأن توفر لهم كل سبل العيش الكريم ــ وما اصبرهم على الشدائد الى ان تتحرر الارض التي اخرجوا



منها وان تعود فلسطين كاملة عربية كما كانت وكما يجب ان تكون . لأن نطلب بأزالة آثـار العدوان .

وما دام جيشنا هو موضع حديثنا فلنعلنها امام الله والتاريخ ان هذا الجيش وكل ضابـط وضابط صف وجندي فيه هو موضع اعتزازنا وموضع اعجاب العرب في كل اقطارهم بقدر ما هو امل امتنا ورجاؤها في معركة المستقبـل ونحن نود ان نراه وقد اصبح قوة لا تعادله قوة وان اسلحته تفوق اسلحة عدوه نوعية وكميـة ولكننا ونحن نعتمد في تسليحه على بلدين غربيين مستعمرين متآمرين على عروبتنا وعلى اسلامنا ، وهكذا قدرت لنا الظروف السياسية عبر السنين وليس ادل من هذا التآمر مؤخراً على صفقـتي طائرات الفانتوم الامريكية وصفقة الدبابـات البريطانية ، ولا يمر يوم الا والتآمر يتضاعف ويستمر وهاتان الدولتان الغادرتان هما اللتـان خلقتا اسرائيل الصهيونية لتكون خنجراً في قلب وطننا العربي الكبير . . هل نستطيع مع هذا الاعتماد على هاتين الدولتين ان نعتبر تسلحنا سراً ومصدره يكشف لاسرائيل كل سر . . وقد آن للحكومة امام كل هذا ان تعيد النظر بعلاقاتها مع هاتـين الدولتين المتآمرتين .

ان ما تقدمه بريطانيا صاحبة وعد بلفور وامريكا جونسون لا يمكن ان يكون خافياً على دولة الصهاينة بعد ان نقوم نحن بشرائه بأموالنا العربية ، وهناك عدد ليس بالقليل مـن الدول العميلة للصهيونية العالمية والتي تتطوع لتقدم لها كل الأسرار العربية .

وموازنة جيشنا واضحة ومعلنة ولكن الامر غير الواضح (هو كيف تصرف هذه الموازنة)

ولقد جرت العادة والى ان عرب الجيش وذهب الطاغية الى غير رجعة (كلوب) ان لا يعرف مجلس النواب حتى ولا الحكومة غير رقم يذكر في الموازنة وان لا تعرف الحكومة اكثر من ذلك وسارت الامور بقوة الاستمرارية على هذا المنوال ويمكن اعتبار ذلك طبيعياً الى ان جاءت نكسـة حزيران التي تفرض ان يعاد النظر بالامور بما يتناسب والأوضاع الجديدة .

انني اعتقد ايها السادة ان من حق مجلس النواب ان يتساءل وان يطلب من معالي وزيـر الدفاع ان يوضح ولو بخطوط عريضة وفي جلسة سرية طبيعة هذه الموازنة هذا اذا كان لمعاليـه اطلاع عليها او بعض ارقامها او على الاقل ان يكون في هذا المجلس لجنة للشؤون العسكريـة تكون الصلة ما بين الجيش وهذا المجلس الكريم ونحن نتساءل كذلك ونوجه السؤال الى معالي وزير المالية فيما اذا كانت وزارة الدفاع تزوده بنسخ مـن المناقصات او المشتريات العسكرية للصفقات التي تعتمد مـع تلك الدول . وهل يطبق النظام المالي تطبيقاً صحيحاً وقانونياً بحيث لا تتم تلك الصفقات والمشتريات الا بموجب لجان رسمية لا يقل عدد اعضاء كل لجنة عن ثلاثـة اشخاص وهل تطلع الحكومة على تلك الموازنة ولو لمجرد العلم ام لا تطلع ، ام ان وزارة الدفاع وزارة مغلقة لا يطبق فيها الا الرأي الواحـد والقرار الواحد واللجان المشكلة من عضو واحد ان اطلاعنا على سلم الرواتب مثلا والعلاوات والمصاريف الادارية العامة وعلى المشتريات ذات الطابع الغير حربي على الاقل لا يعتبر مطلباً صعباً ومطلباً وغير منطقي .

انها حقيقة لا غموض فيها ايها السادة وهي ان السر العسكري في اي جيش أصبح اليوم في كيفية تحركاته وفي تبيان خططه الحربية ومواقعه، وفي تركيز اسلحتـه ومقدارها ونـوعيتها في المراكز الحربـية وفي ساعات التحركات وفي خطط النار وفي المناورات ، لا في عدد الاسلحة وانواعها خاصة اذا كان مصدرها الاساسي غير موثوق .

وحتى لو كان سراً على الاعداء فيجب ان لا تكون الخطوط العريضة للموازنة سراً عـلى الحكومـة او عـلى مجلس النواب الذي اولاه الشعب ثقته ؛ يجب ان لا تكون المشتريات سراً على وازارة المالية على الاقل مع مراعاة النظـام المالي في الشراء ونحن على ثقة تامة انه اذا مـا اخذت هذه النقطة بعين الاعتبار فاننا سنركز كل جهودنا للمزيد من الدعم لقواتنا المسلحـة ورفع مستوى الجندي الذي تتجه اليه انظارنـا وقلوبنا والمشاركة في ايجاد الوسائل الكفيلـة لجعل مخصصات وزارة الدفـاع بازدياد مستمر ومضاعفة قواتنا المسلحة عدداً وعـده والى ان استمع الى اصحاب المعالي الوزراء المختصـين اجوبتهم على هذه النقاط وخاصة بمـا يتعلق ، بالجيش وبشكل واضح وصريح احتفظ بحقي في الموافقة على الموازنة او عدم الموافقة .

– ١٢ –

السيد الرئيس :

الكلمة الآن للنائب السيد جلال مرزوق فليتفضل.

السيد مرزوق نائب جرش :

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين.

اكتفي بحديث زملائي النواب بمناقشـة مشروع الموازنة .

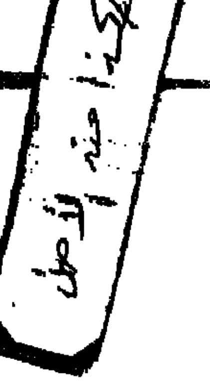
واتقدم في بدء كلمتي هذه بأسمى وباسم من امثل برفـع ايـات الولاء والاخلاص الى حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم كما أحيي سمو ولي عهده المحبوب الامير حسـن المعظم . مبتهلا الى الله الـعلي القدير ان يمد في عمر جلالة الملك ويحفظه لنا ذخراً وسنداً .

ان المواقف المشرفة التي وقفها جلالـة الملك المعظم من العدوان الغادر على امتنا العربية وارضنا الطاهرة وجهوده المشكورة في وحـدة الصف العربي قد لفت انظار الرأي العام العالمي الى طريق الحق والصواب والى عدالة قضيتنـا ومكن صمود شعبنا تجـاه عدونا الغادر وعزز موقف بلادنا تجاه قضيتنا العادلة في ازالـة آثار العدوان عن بلادنا واعادة حقنا المغتصب راجياً المولى جل وعلا ان يسدد خطاه ويمنحه العـون للسير قدماً في رفع شأن بلدنـا وتوطيد امنه واستقراره ويؤيده بالنصر المؤزر .

وانني اشكر الدول العربية التي مدت يد العون والمساعدة لنا مما ضاعف من صمودنـا ومرابطتنا . كما انني اتقدم بالشكر والتقديـر لحكومتنا الرشيدة على مواقفها ازاء قضيتنـا العادلة وتوحيد الصف العربي وحثها عـلى متابعة هذه السياسة الحكيمة التي تستمدها مـن توجيهات وارشادات جلالة مليكنا المفدى. كما احيي قواتنا المسلحة وافراد جيشنا البواسل لمرابطتهم وصمودهم بوجه الاعداء وكفاحهم وتضحياتهم في الذود عن حياض الوطن ومقدساته .

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

بما ان هذه الجلسة قد خصصت لمناقشـة واقرار الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٦٩ فلا بد



لي من ابداء بعض الملاحظات عليها . لقد جاءت الموازنة هذه السنة خلواً من وضع اية مبالغ لازمة لتنفيذ بعض المشاريـع والمطالب للواء جرش وعشائر بني حسن الذي اتشرف بتمثيلهم .فمنذ عدة سنين ونحن نطالب الحكومة بتنفيذ بعض المشاريع لعشائر بني حسن واللواء ، ولم ننل الا الوعود ولقد تقدمت في دورة المجلس في السنة السابقة ودورة المجلس للسنة الحالية بعـــدة اقتراحات تتعلق بفتح وتعبيد بعض الطرق القروية وبناء بعض المدارس والعيادات الصحية والشعب البريدية الا انني لم اجد في هذه الموازنة ذكر لها .

لهذا اعود وارجو ان الفت نظر الحكومة الى هذه المطالب التي سأبينها راجياً ان تأخذهـا الحكومة بعين الاعتبار وان تضع لها المخصصات اللازمة في اقرب ملحق للموازنة وهذه المطالب هي :—

١ — رفع قضاء المفرق والبادية الشمالية لمتصرفية لتكاثف عدد سكانها واتساع مساحـة القضاء .

٢ — فتح وتعبيد الطرق التالية :

أ — تعبيد طريق حمامة العليمات التي لا تزيد عن كيلو و نصف عن الطريق الرئيسي المؤدي من المفرق لجرش .

ب — تعبيد طريق المدور — السحري— خطلا حتى تلتقي بالطريق الرئيسي وتعبيـد طريق الرقة التي لا تزيد عن ثلاث ارباع الكيلو .

ج — طريق السحرى — دحل—الكوم

د — طريق البويضة—الدجنية ودير ورق.

هـ — طريق المنشية ام اللولو .

و — طريق عبين والمعمرية — واكمال طريق رحاب المعمرية — بلعما الزنية ومـن ارحاب الى اخنزير — احميد .

ز — تعبيد طريـق السخنة — عدوان القنية—وتعبيد طريق مثلث السخنة — الرحيـل صروت العالوك تابع لواء الزرقاء وتعبيد طريق الهاشمية الشرقية وهي تقارب كيلو متر واحـد وتابعة الى لواء الزرقاء .

ح — تعبيد باقي الطريق الواقعة بين العالوك وجبة التي لا تزيد عن اثنين كيلو متر واصبحت معطلة بين جرش والزرقاء . وتعبيد طريـق بيرين — ام رمانة علماً بأن اتصالات طرق هذه القرى بالمدن يشكل مشقة وصعوبة وهذه الطرق هي بمثابة الشريان للجسم .

٣ — المدارس .

أ — لم يحدث عندنا اي مدرسة نموذجية ولا يزال اغلب المدارس بنـاء قديم فالرجاء ايجاد مدرسة نموذجية مع العلم باننا قمنا بالمساهمة بتسجيل قطع اراضي تتألف القليل منها بعشرة دونمات .

ب — بناء مدرسة نموذجية (بالمـدور) حيث سجل لها باسم لجنة ضريبة المعارف قطعة ارض تبلغ مساحتها اربعون دونماً .

ج — بناء مدارس في قرى بني حسـن ولواء جرش حسب تخطيط مدير التربية والتعليم للواء راجياً التوصية به لرفع مستوى هذا اللواء ثقافياً وفكرياً .

الايعاز لمـن يلزم بزيادة رواتب الأئمـة ونقص رواتبهم سبب هجر المساجد .

٤ — العيادات الصحية

فتح عيادات بالقرى التالية حيث هـي من الضروريات للحياة ومحاربة الامراض وهي. حمامة — ام النعام — دوقرة — ام رمانة الحلايلة الهاشمية الغربية .

٥ — الشعب البريدية .

انني طالبت بها في العام الماضي ولسـوء الحظ لم تفتح في هذه القرى وقد فتح في غيرها وهي ما زالت تنتظر والقرى هي — حمامـة الهاشمية الشرقية — دحل — مدق الريق— الكرم محيرثـة — هويشان — القنيـة المعمرية وحيان المشرف — ام رمانة الحلايلة — الدقة — حمنانـة غريسة حيث اداة الاتصال التلفوني في ظرفنـا الحاضر من الضروريات .

٦ — المياه .

بما ان توفير المياه من اهم الاشياء الـتي ترتكز عليها حياة الانسان وحيث لا يوجد اباراً ارتوازية في منطقة بني حسن ارجو تزويد قرى بني حسن التالية — بالمياه من المفرق وايصالهـا من الضليل والازرق وهذه القرى هي حيـان المشرف وحيان الروبيبض وعين مدق الريـق. ومن مشروع السخنة الدقمة — نادرة—غريسـة حمنانة — الحصب — الزنيبة بلعمـا — الخربة السمراء .

وبعد ارجو من الحكومة الجليلة ان تعير هذه المطالب اهتمامها والعمل على تنفيذها راجياً لها التوفيق والنجاح في خدمة شعبنا الصابر ووطناً الغالي تحت ظل مولانا الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

-١٣-

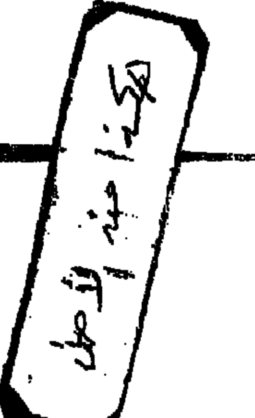
السيد الرئيس :

الشيخ جمو نائب عمان

الكلمة لسماحة الشيخ الاستاذ عبد الباقي جمو فليتفضل

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفـة الرئيس ، حضـرات الزملاء المحترمين ان ما يسرنا ان تكون هذه الموازنـة او تكاد تكون خالية من المعونات الاجنبية التي كانت تفرض علينا سياسة معينة نضطر ان نسير في طريقها وجوها وحسب ارادتها ، وانني اشكر الدول العربية التي اخذت على عاتقها تقديـم هذه المساعدات للأردن الصابر المرابط راجياً ان تزيد من هـذه المعونات وان تستمر حتى تتمكن هذه المملكة من الصمود واداء رسالتها ، وانني احيي الصامدين والمجاهدين الذين يضحون بارواحهم في سبيل قضية عادلة تآمرت عليهـا دول الاستعمار وتمكنت من إقامة دولة في قلب وطننا الأسلامي الكبير ، واختصاراً للوقت اريد ان انتقل الى بعض النقاط الواردة في الموازنة لهذا العام . ترد كلمة (شد الاحزمة) على لسـان كثيرين مـن مسؤولين ونـواب وشعب ، ويعتقدون ان شد الاحزمة ينحصر في الاختصار من الوظائف ، والحقيقة ليس شد الاحزمة في حرمان مواطن من وظيفة وراتـب انما هناك امور يجب ان تراعـى اذا اردنا فعلا ان نعيش المحنة وان نقدر الاوضاع والظروف التي تحياها هذه الامه . ترد ارقام كبيرة في موازنة كـل



عام ، هذه الارقام كثيراً ما تنحصر في الطرق والأبنية اي في النفقات الأنمائية ، وحسب اعتقادي ان ورارة الاشغال في الدرجة الأولى تنقصها اما كفاءات واما الامانة ، لأنه ليس هناك طريق في المملكة صالح للسير عندما تنزل اول نقطة من السماء هذه النقطة من الماء تستطيع ان تعطل السير وان تلحق الخراب الكبير بهذه الطرق ، ولن تجد طريقاً في المملكة بأسرها الا في جبل عمان طريقاً صالحاً للسير ، وحتى العاصمة نفسها مهملة تماماً من حيث تعبيد الشوارع والطرق في احياءها ومعظم شوارعها كما قلت با ستثناء هذا الشارع الذي يمر فيه بعض المواطنين ، واستغرب جداً لماذا هذا الخراب السريع قبل ان تنتقل الورشة يبدأ الخراب بينما نرى ان الطرق التي عبدت ايام الاستعمار مع الأسف كان العامل لا يستطيع ان يحفر اكثر من متر مربع في اليوم عندما اردنا ان نزيل اثار الاستعمار ووصلنا في ازالته الى الطرق اما طرقنا اليوم ، اليوم يزفت وغداً يلحق بها الخراب لا شك ان في الامر غشاً وتلاعباً لأن اسلوب أحالة هذه الطرق الى المتعهدين اسلوب خاطئ جداً ؛ انا اعرف حتى في عمان هناك متعهد التزم طريقاً ثم اعطى هذا التعهد لمتعهد آخر واخذ الفرق والارباح لنفسه لا شك ان المتعهد الاخر ربح من هذه العملية ولكن مع الاسف لا نجد طريقاً صالحاً في المملكة كلها .. ثم الأبنية الابنية المخصصات هائلة جداً يكاد ان يصل ما انفق على البنك المركزي مليون دينار حسب ما سمعت ولكن مع الأسف (يدلف) سلفاً هذه البناء الذي قامت الضجة حوله من هدم وترميم وبناء وتعهدات واخر الأمر أعطي الصورة التي كان يتمناها بعض الناس ولكن مع الاسف تبين ان الغش كان الاصل في البناء وكذلك بناء وزارة الاقتصاد ، المتعهد لما يسلم البناء للحكومة ولكن الدلف في كل مكتب كأنه (خربوش نور) وهذا شئ ان دل على شئ فأنها يدل على اننا نعيش أزمة اخلاق ، انا اعتقد جازماً ان المبالغ التي تخصص للأبنية لا تنفق فيها بدليل ان الارقام التي وردت في الموازنة مثلا (٢٥) الف دينار لا كمال بناء دار الحكومة بالسلط وهذا هو الرقم الثالث للسنة الثالثة الذي يرصد . لأكمال هذا البناء ولما يتم اهو (قصر يلدز) ام ماذا واكبر دليل على ان في الأمر سرقة وغش في العمل اقيم بناء بلدية الزرقاء من ثلاثة طوابق ، طابقين فوق سطح الارض وطابق تحت الارض وكلف هذا البناء (١٦) الف دينار . تولت سلطة المصادر الطبيعية ببناء مبنى للمياه فحسب في الطرف الشمالي من مدينة الزرقاء هذا الجزء من البناء كلف اربعين الف دينار ولكن الرصيف نزل مثل ما قال الاخ وكذلك البناء تصدع والمتعهد لما يسلم اليه لان المتعهد اخذ التعهد عن طريق التلزيم وليس عن طريق مناقصة / تلزيم وفي التلزيم ما فيه ، ولا يجوز قطعاً لا شراء ارض ولا تلزيم تعهد الا عن طريق المناقصة على الأطلاق ولكننا نرى ان هذه القاعدة مغفلة تماماً عند احالة هذه المشاريع على المتعهدين ، نأتي الى وزارة المواصلات ، البرق والبريد والهاتف الافضل الغاء هذه الوزارة لانها في الحقيقة لا تؤدي أي خدمة للمواطنين على الاطلاق لن تجد هاتفاً صالحاً ولن تجد خطاً صالحاً ولن تجد خدمة تؤدى للمواطنين وحتى البريد ليصلنا



البريد من اوروبا وامريكا بثلاثة ايام خلال الثلاثة ايام الى عمان ومن عمان الى الرصيفة او الزرقاء في سبعة ايام وهذا يدل على نشاط وزارة المواصلات ، هو الراقع الواحد من الزرقاء الى ماركا ليصل مع وعورة الطريق بعشرة دقائق مثل الذي يسوق مثلي اما من هناك الى جبل عمان بده ساعة الا ثلث ليه ؟ حفريات وراء حفريات نعطي صورة شارع المحطة وانا انقل الصورة التي يعيشها كل المواطنين ، مثلا قبل عشرة سنوات حفروا الرصيف ليضيقوه من هنا نصف متر ومن هنا نصف متر فخلعوا الاشجار وضيقوا الارصفة بينما الطريقة الصحيحة تعريض الارصفة حتى لا يسير الجمهور في الشارع العام فضيقنا الارصفة وخلعنا الاشجار ثم زرعنا اشجار مرة اخرى ثم وسعت الارصفة وخلعت الاشجار لتزرع مرة ثالثة ، واذكر خلال سبعة شهور حفروا الكوابل الكهرباء ثلاث مرات في خط واحد! لا شك ان هذه الاموال التي تصرف في شوارع العاصمة بغير انتاج لو وجهت الى تحسين القرى والخدمات الاجتماعية لكان اجدى وأنفع للمواطنين ، نحن نضطر عندما نقف هنا ان نشكر الدول العربية اذ تمدنا بالمعونات ولكننا مع الاسف لا نقدر اننا نمد يدنا لنأخذ من غيرنا ولا نضع هذه الاموال حيث يجب ان توضع . الاموال التي تنفق على المعارض والأجتماعات الدولية للسياحة وحسب اعتقادي يجب على الحكومة ان تقدم بعض الدوائر للفحص الطبي لانها مصابة بأسهال الوفود في عندها اسهال من كثرة الوفود وفود بعد وفود عندي قطعة من جريدة قصصت منها اليوم فيها خبر مضحك مبكى هذا الخبر وفد من وكيل وزارة البلديات، بلديه الأخ ابو حسين والمساعد الفني على ما اذكر لمعالي أمين العاصمة ومن سلطة المصادر الطبيعية وفد الى اين ؟ الى روما لماذا ؟ ليحضر مؤتمر لسبعة أيام هذا المؤتمر تلقى فيه محاضرات من خبراء من امريكا ومن بريطانيا اصدقائنا !! هذه المحاضرات حول (تحلية المياه (لماذا هذا الوفد؟ هل عندنا نية لتحلية المياه ؟! ولكن فيها نفقات على كل حال انا اعتقد لا يجوز لنا ان نتقبل صدقة اية دولة بحجة انها صدقة وبحجة انها تبرع لعمل لا جدوى تحته . مثل هذا المبلغ المخصص لمطار القدس معالي وزير المالية قال هذا اتفاقية بيننا وبين امريكا والله لن نفر ولن نتحرك ولن نصل الى حق ما دامت لنا علاقة ضبط مع امريكا وبريطانيا تلك الدول التي خلقت اسرائيل وتتحدانا تتحدى مائة وخمسة ملايين وتتحدى سبعماية مليون مسلم وتؤيد اسرائيل الصهيونية على حقنا ، ثم بعد هذا من المؤسف رايت في ليالي متعاقبة في التلفزيون كل ليلة جو نسون ليلة ثانية سيكون ماذا نريد منهما وهما الد اعدائنا لماذا وآخر الامر ولسون ذهب الى المانيا الى برن ليتآمر على ديغول لانه حكى كلمة حق التلفزيون عرضوه ربع ساعة ليه ؟ هو صديق؟ لا والله ، الرسول يقول عليه الصلاة والسلام « لا يلدغ المؤمن من حجر واحد مرتين » تحدثنا عن البترول وتوفقت الحكومة وطالب المجلس ان لا تنحصر اتفاقاتنا مع الدول الغربية التي اوجدت اسرائيل قالوا كثير ممتاز عقدت اتفاقية مع شركة يوغوسلافية ، الامر الغريب ان الشواش الذين يشرفون على الحفريات في

الازرق امريكان يعجز اليوغوسلافي ان يفهم الاميركاني لا هذا يفهم انكليزي ولا ذاك يفهم اليوغوسلافي لماذا ؟ اهم لهـــم وصاية علينا الى الابد ؟؟ يجب ان لا تكون لهم يد ولا كلمة في شؤوننا على الاطلاق يكفي انهم أذلونا ، يكفي انهم كتبوا علينا الهزيمة ، يكفي انهم لا يزالون يناصرون اليهود علانية وبكل تحدي . اليهود يتعدون فيطبطب جونسون وبعده نيكسون على ظهر موشي دايان ليه لانه ربيبه واقيطه واليوم تطلاعنا الاخبار ان بريطانيـــا كذلك تريد ان تسلح اليهود وهنا نواب استغربوا ليه يستغربوا يعني واحد يهمل بنتـــه بريطانيـــا والله مهما تظاهرت لنا بأنها صديقة وانها مؤيدة هي في الحقيقة ليست صديقة وليست مؤيدة اذا وقع الخلاف بيننا وبين اعدائنـــا ؛ الله تعالى يقول (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه (الا في الاردن للرجل عشرة قلوب وهذا ما هو واضح انا اعتقد ان الوزير يكفي اذا استطاع ان يقوم بوظيفته اما ان يكون وزيراً ويكون مديراً ويكون مشيراً ويكون عضواً ويكون رئيس وفد ، او وفود طائرة واجتماعات لهيئات مختلفة ثـــــم أعمال مهملة هناك مواطنون لسنا مصابين بقحط في الرجـــال ولا بقحط في الكفاءات الحمد لله عندنا ثلاثين الف متقاعد ؛ ثلاثين الف متقاعد وستة ملايين .تقاعد لا يجوز على الاطلاق وفي مثل هذه الظروف بالذات ان يكون واحد في مجموعه واحد بدل البلد كله كل واحد ليقوم بحصته بواجبه في اداء ما يترتب على هذا الشعب من .تكاليف كثيرون من الموظفين في عـــــدة هيئات ادارية لشركات ، لا شك اذا لم يحضروا جلسات هذه الشركات في اوقات الدوام لا يمكن ان يتمكنوا من حضور جلسات هذه اللجان ثم تعطى لهم اكراميات ان كان وزيراً او كان موظفاً فأرى ان هناك شيء باسم عضوية لجان مسؤوليات متعددة فقط لتضخيم الراتب وتحقيق الاكراميات وهذا لا يجوز حسب اعتقادي . ارض الدولة اراضي الدولة مـــع الاسف محمد يرث ومحمد لا يرث هنـــاك اشخاص يمتلكون الواحد منهـــم يمتلك اكثر من خمسين الف دونم بينما المواطن صاحب الحـــق محروم من مباشرة حقه ، في عطل الزرقاء والرصيفة هناك اناس احيوا ارض منذ ثلاثين عاماً من ابناء البلد وتقدموا بعدة عرائض واسترحامات على ان يعطوا حقوقهم ، الا ان الحكومـــات المتتالية لم تستجب لهم فوجئت قبل ايام ان رجلا يحمل جنسية بريطانية ولا يحمل اي جنسية عربية يحمـــل جنسية بريطانية سجل باسمه مائتان وخمسة وثمانون دونماً من اراضي الرصيفة قدروا الدونم بمائة فلس ودفع مائة فلس (عشرة قروش) ودفع بدل مثـــل قرش بينما اهل البلاد يطالبوا احدهم بالدونم ٢٥٠ــ٣٠٠ دينار والاغرب من هذا ان هذه الارض عليهـــا مسجـــد ومساكن لخمسة آلاف مواطن فوضت الارض باسمه بناء على كشف قام به موظف أخذ نصيبه وقطع نصيب المستحقين ، ولامانع عندي ان اذكر هذا الشخص بالاسم » أميل نجيب القبيسي طوبوا لـــه من اراضي الرصيفة مائتـــان وخمسة وثمانون دونمـــاً وثلاثمايـــة وستة وسبعون متر عليها بيوت وعليها مسجد قبل ان تطوب الارض بأسمه بسبع سنوات هـــم بنوا في سنة ١٩٥٠ . والارض طوبت بأسمه سنة ١٩٥٧ وهي ارض لا تصلح للزراعة وهـــذا حسب اعتقادي لا يجوز ، هناك اراضي لهـــا اصحاب بالتصرف ، الطـــرق القرويـــة كطرق وزارة الاشغال ثلاث جهـــات مسؤولة عن ثـــلاث جهات ، وزارة البلديات ،

المحافظة ، الادارة ، وثلاثة مـــن المهندسين هم الذين يشرفون على تعبيدها ولكن مع الاسف هذه الطرق سيارات المتعهـــد بتخريبهـــا قبل ما يسلمها للمسؤولين وليست هناك طريق واحدة صالحة للسير وهذه في غالبيتها تحال على المتعهدين عـــن طريق التلزيم لا عن طريق المناقصة وفي التلزيم كما قلناما فيـــه .

وزارة الخارجية اكفاني من معظم ما كنت ان أقول الاستاذ يوسف العظـــم بقت ملاحـــظة صغيرة الغيت سفارتنـــا في نيجيريا البلد المسلـــم واستبدلت بالدنمارك البلد الصناعي العظيم لا ادري ما هي الفائدة التي نتوخاها بهذه العملية علماً مـــع احترامي لوزير الخارجية ابي عمر بأن سفاراتنا مع الاسف في الخارج لا تعمل لا للاردن ولا للقضية الفلسطينية عشر معشار ما يقدمه طلابنا في الخارج أما بالنسبة للائمة فلا اطالب بزيادة رواتبهم انمـــا اطالب بتغيير الائمة ، الائمة مع الاسف وهذه حرب ولو لم تكن مقصودة ضد الدين ولكـــن بأسلوب مسالم عندما يتصدر من يدعي العلم للخطابة وللوعظ ويدخل في الدين ما ليس منه مقابـــل دينارين او خمسة دنانير والسكوت على هـــذا العمل طعن في الدين وسماحة الشيخ عبدالله غوشة مطالب بأدخال اصلاح الى المساجد لاننا نواجه عدواً لم يهزمنا لقلة عددنا وعدتنا انما هزمنا لعدم وجود عقيدة واخلاق فينا ونحن احوج ما نكون الى العقيـــدة والاخلاق مثل حاجاتنا الى الاعداد والسلاح . عملية لم تسمعوا مائتا الف هوية وستة آلاف تقرر اتلافها في وزارة الداخلية فاذا بالصور ، صور الفتيات والسيدات الموجودة على هذه الهويات تظهر بالسوق وهي تباع على ايدي صبية بيعت المعاملات لتاجر مستغل من قـــبل الموظفين فتولى هـــو بيع صور بنات الناس وزوجاتهم هذه عملية بلغت مـــن الخسة والدناءة درجة تساوي الخيانة والعمالة مع العدو . ولذلك الحكومة مطالبة بالتحقيق في هذه العملية والضرب على ايـــدي هؤلاء الذين رضوا لأنفسهم هـــذا المكسب الحرام .

هناك بعد شكري للجنة المالية على جهودها ونشاطها وتأييدي لمعظم ما ورد في قرارها لانـــه قرار صادر عن دراسة وعن وعي وتفهم الا انني أبدي ملاحظة على بعض الامور التي وردت في هذا القرار . منهـــا شطب بعض مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمـــل ، وزارة الشؤون الاجتماعـــية والعمل واجباتهـــا اكثر بكثير من امكانياتها وبخاصة في هذه الظروف العصيبة الحرجة التي لا يطلـــع عليها كل النواب ولا كل المواطنين وحتى كل المسؤولين . ودور وزارة التربية والتعليم عنوان وزارة التربية والتعليم يكفي هذا العنوان لان نفهم من خلاله رسالة وزارة التربية والتعليم لو كان التعليم وحده كافياً لكان عنوانه وزارة المعارف او وزارة التعليم ، ولكن من رسالة هـــذه الوزارة كذلك التربية ويؤسفني ان أقول ان التربية الدينية بشكل خاص غير متوفرة في مدارس التربية والتعليم تستطيع ان تدخل أي مدرسة وتطالب اي طالب في التوجيهي او الاعدادي او الابتدائي ان يقرا سورة قصيرة من القرآن لا يستطيع ان يقرأها بالصورة الصحيحة ! . وأرجـــو ان يكـــون معالي وزير الداخلية / محافظ العاصمة سابقاً حاضراً لانه احد الذين حضروا هذا الاختبار ، نحن بحاجة الى تربية شبابنا تربية دينية وروحية جنباً الى جنب مع التدريب العسكري الذي اطالب به ان يكـــون في المدارس حتى يكون شاملا مع استمـــرار التعليم في هـــذه



المدارس . كما انه فرق عظيم بين مربيه وبين ممثلة الفرق كبير هذه مربيـــة وتلك ممثلة مـــع فارق في الرأي مع الاسف المربيـــة راتبهـــا (١٨) ديناراً والممثلة ٤٠٠–٥٠٠ دينار على حفلة واحدة مع هذا الفارق الا اننا نريد المعلمة المربية ان تكون قدو حسنة لطالباتها ، المعلمات في مدارس وزارة التربية والتعليم تؤنب الفتاة التي تضع حتى الاشارب على رأسها مع الاسف وتسمى أمام زميلاتها بالرجعية لأنها تضع الاشارب على رأسهـــا اما الميني جوب فالمعلمة قدوة للطالبات فيه ، طبعاً هذه عملية سهلة جداً ، وأرجو من الحكومة . . . هذه المرة مرت بسلام . . وأنا متأكد ان المخصصات الموجودة في الموازنة لـــو صرفت بأمانـــة واخلاص بأمكـــان الحكومـــة ان ترضي الجميع وان تتم المشاريع التي اغفلت والالوية والمحافظـــات التي أغفلت تماماً وكأنها ليست في جغرافية المملكة . والسلام عليكم

–١٤–

السيد الرئيس :

الكلمة الاخيرة للسيد رزق البطاينة فليتفضل .

عطوفة الرئيس ، اخواني النواب

كنت في مستهل هذه الجلسة قد اوضحت مخالفتي لقرار اللجنة المالية بما يتعلق بضخامة العجز الذي ورد في الموازنة ، وناقشت مرتكزات تغطيته الثلاثه وشرحت باسلوب مجرد ان هذه المرتكزات لا تصلح اساساً لتغطية هذا العجز ، وذكرت بالتالي من مغبة اللجوء الى استعمال غطاء العملة لتغطية هذا العجز .

هذا في مجالات الموازنة الرقمية واما في مجالاتها التطبيقية فانني سوف اكتفي من حيث التفصيل بما اورده النواب حول التسيب في بعض الوزارات وسوء التصرف وهدر ابواب الموازنات بدون طائل ، وسآتي على الخطوط العامة في مجالات التطبيق .

ان الموازنة هي بمثابـــة العمود الفقري للدولة ومرتكز سياستها ومصدرا اساسياً من مصادر تشريعها ولهذا اخذت بعض الدول الديمقراطيه في مبدأ الثقة بالحكومة على اساس الموازنه .

ولما كانت ارقام الموازنه تبرز بالضرورة سياسة الحكومة وتحدد منهاجها وتوضح خطـــة عملها ، فاننا نستخلص من واقع الأرقام ان سياسة الحكومة لعام ١٩٦٩ هي سياسة حرب بكل ما في هذه الكلمة من معنى بدليل ان ارقام موازنة القوات المسلحة اوشكت ان تصل في نسبتها الى مستوى نصف مجموع ارقام الموازنة العامة تقريبا .

وجدير بهذه السياسة في تجاوبها مع رغبة الشعب وامانيه ان تنال منا الشكر والتقدير .

غير ان هذه السياسة في ايجابيتها المشكورة تحتاج بالمقابل الى ان يأخذ الحكم في هـــذا البلد على عاتقه خلق ظروف عامه تتلاءم مع سياسة الحرب التي جسدتها ارقام الموازنه .

وان خلق مثل هذه الظروف المتلائمه لا يمكن ان تتم الا ضمن احـــداث سلســـة من الاجراءات والتغييرات الاساسية التي تقتضيها طبيعة المواجهة وبات في طليعتهـــا على سبيل المثـــال لا على سبيل الحصر الواجبات التالية : –

١) على السلطة الحاكمة ان تقوم في هذا البلد الى اعادة تقييم نفسها تقييما شاملا تعيد بموجبها النظر في كامل اجهزتها وفي اسلوب وخطة عملها وفي نهج حكمها ومضمونه .

٢) ان تحرص السلطة اولا وقبل كل شيء على خلق مناخ ملائم من الثقة تسود العلاقات المتبادلة بين الحكم والشعب .

٣) ان تعمد السلطة على تجديد المناخ العام بفتح نوافذ جديدة على الشعب لاكتشاف التغييرات التي حصلت في داخله ، واكتشاف المواقع الجديدة التي اخذها بعد الخامس الاسود من حزيران .

وحتى يتسنى للسلطة في هذا البلد ان تكون في مستوى هذه التطلعات وتتجاوب مع هذه الاماني والاهداف فلا بد لها من ان تأخذ بذاتها هي بنفسها مواقع جديدة في المسؤولية تمـــارسها في جو من الحرص الشديد على التفاعل مع الجبهة الداخلية والتلاحم معها ، ووضع كافة الامكانيات في خدمتها وتقويتها وتعزيزها .

وحتى يتسنى للسلطة من ان تكون في مستوى التحركات الكبيرة التي تدور من حولها وفي مستوى تعبئة الفراغ السياسي الذي احدثته كارثة حزيران ، فلا بد لها من ان تمعن النظر بالنتائج والآثار التي خلفها اليوم الاسود من حزيران لعام ١٩٦٧ وتعاود تقييمها للشعب انطلاقا من ايمانها بشخصيته الجديده التي ولدت يوم السادس من حزيران ، نخطيء جميعنا اذا كنا نعتقد ان مواطن اليوم الثالث والعشرون من شـــباط لعام ١٩٦٩ هو نفسه مواطن اليوم الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ، نخطيء جميعنا اذا كنا نعتقد بان هذا المواطن الجديد يقنع بما كان يقنع في الاساس .

واذا كان لليوم الخامس الاسود من حزيران من عبرة فان عبرته انه كشف القناع عن تراكم اخطاء الماضي وترسباتـــه ، وفتح النوافذ التي كانت مغلقة امـــام المواطنين على الحقيقة المـــرة ليبصروا طبيعة الاوضاع المترديـــة التي كانت تسود المنطقة العربية ويكتشفوا الواقع المـــؤلم بمـــايحتويه من تناقضـــات واكاذيب ومغالطات .

من حق المـــواطن اليوم الذي هزت كارثـــة حزيران كيانه وهدمت آماله واحلامه وافقدته ارضه ومقدساته والحقت به الخزى والعـــار من حق هذا المواطن ان يراجع الامور من حوله ويعيد النظر فيها وهو فاعل ، فمواطن اليوم يعيد النظر في كل شيء فيكم اعضاء السلطة التنفيذية ، فينـــا اعضاء السلطة التشريعية ، ومن حقه ان يفعل ذلك .

ان مواطن اليوم يرفض ان يظل عرضة للغزو والتحدي يحصده الموت والفناء بلا ثمن .

ان مواطن اليوم يرفض ان يعيش ليومه ويخاف من غده

ان مواطن اليـــوم يرفض ان يعيش في مجتمعه وهو اشبه بالمتسول ينتظر فتات الصدقات والاحسان

ان مواطن اليوم معني بوضع خطة عمل جديده ترد على تحديات العدو واعتداءاته المتكررة .

معني بوضع خطة عمل تحمي المواطنين وممتلكاتهم

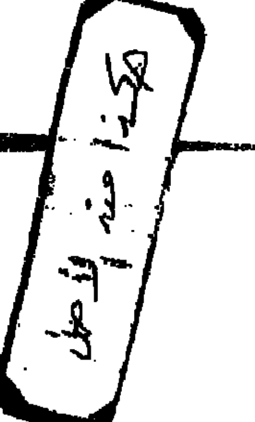
معني بخطة عمل تحرر له ارضه وترد له اعتباره

اذ ان مواطن اليوم يعلم الى حـــد اليقين بان جراحاته التي تنزف دما منذ عشرون عاما لا يداويها اليوم الدكتور يـــارنغ ، ولا توضع وصفة دوائها في اروقة هيئة الامم المتحدة ، ولا تكتبها الدول الكبرى ايا كانت هذه الدول .

ان مواطن اليوم الذي بات يدرك ان حاضره مهدد ومستقبله مظلم بات في نفس الوقت يؤمن بانه ليس له من مقومات له على ارضه غير تأكيد ارادته واعتماده على نفسه ، اذ بالارادة وحدها وبالعزم والفداء تتحرر الارض ويحقق النصر .

ان مواطن اليوم يرفض ان يظل بمعـــزل عن المشاركة بشؤون حياته وامور مستقبله

ان مواطن اليوم يرفض ان يدفع وحده الغرم بينما يأخذ غيره الغنم ، يهاجمه القلق والخوف في وقت يعيش غيره حياة ملؤها البذخ والترف واللا مبالاة .



يرفض مواطن اليــوم ان يظل اسير اساليب ومناهج بيروقراطية في الحكم تعمل على تجسيدبطولات والتغني بامجاد لا تغني ولا تسمن من جوع .

وطالما ونحن بصدد مناقشة الموازنةالعامةوسياسة الدوله وقدرتها على مواكبة التطورواثبات هذهالقدره في مواجهة التحدي على كل المستويــات العسكرية والسياسية والاقتصاديةليأخذهذاالوطن دورهالطليعيي الذي اوكله التاريخ اليه ليكون القلعــة الحصينه التي تدافع عن الوطن العربي .

وطالما وقد كتبالتاريخ على هذا البلد ان يكون كبش التضحية والفداء ، فلا بد من ان نشترك جميعاً في مسؤولية التضحية بكافة قطاعاتنا وفي كافة نواحي حياتنا .

ولهذا فلا يجوز ان يظل الاقتصاد الوطني بعيداً عن المشاركة في هذه المسؤولية كما ولا يجوز ان تترك الصناعات الاساسية والموارد الطبيعيةعرضة للاستعمال والاحتكار ونحن في اسوأ اوضاعنــا الاقتصاديــة والسياسية . فلا بد من اتخاذ خطوات ايجابية في وضع هذه الصناعات الاساسية وشركات الموارد الطبيعية في خدمــة الاقتصاد الوطني وتحت تصرفه في سبيل خدمة المجموع وخدمة مصلحة الوطن العليا .

والسلام عليكم

دولة رئيس الوزراء

اقترح رفع الجلسة للاستراحه لتتمكن الحكومة من الاجابه .

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة عاد المجلس بعدها للانعقاد)

– ١٥ –

السيد الرئيس

ليتفضل دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس

ايها الاخوة .

احييكم واتوجه بالشكر الى اللجنة المالية جميعها سواء من وافق على تقريرها ام من تحفظ . وقد قابلت بالتقدير والأهتمام جميع الملاحظــات القيمــة التي وردت في كلمات السادة النواب في معرض البحث في الموازنة وتقرير اللجنة المختصة .

انكم ايهــا الاخوة عــالمون باوضاعنا المــالية والسياسية ، وحديثكم عن الجانبين دليل على اهتمامكم بهذه الأوضاع وكيفية معالجتهــا وهو اهتمام جدير بمسؤولياتكم التي تتحملونها للدفاع عن مصالح الوطن وبمساهمتكم كسلطة تشريعية في القيــام بالواجبــات العامة للدولة .

اسمحوا لي ان اذكر قبل اي شيء ان الحكومة امام التزامات ونفقات ماليــة متكررة لا تستطيع ان تتنصل منها او تتخلف عن ادائها . ولا يتوقع احد ان تعتبر الموازنة — اية موازنة منفصلة او مستقلة عن اية موازنة سبقتها .

ان هناك حالة استثنائية فرضتها علينا الظروف يعرفها كل مواطن ويقدرها كل منا فقد رصدنا كافة المساعدات المالية العربية لقواتنا المسلحة ورصدنــا فوقها ما تبقى من مجموع المساعدات العربية الباقية من العام الماضي . وبهذه المناسبة اعود فاسجل شكر هذه

المملكة الباسلة لكل دولة عربية وكل قطر شقيق يمدنا بالمساعدة مالية وعسكرية . ويساهم معنــا في معركة مصيرنا المشترك .

ايها السادة . . لقد وضعنا في الموازنة الحالية — كما تلاحظون خمسة ملايين دينار تحت بند نفقــات طارئة ونازحين ، وهــذا البند لنواجه بــه اوضاع النازحين بعد معركة حزيران ١٩٦٧ ولندعم الصمود في الضفتين في مقابل ما رصد في العام الماضي وانفق منه اقل من مليوني دينار .

حضرات النواب المحترمين ،

كنت وجهت كتبا متعددة ابتداء من كتــابي بتــاريخ ١١/٤/١٩٦٨ وبرقم ٢١٠/١٠/٣٤١٢ وانتهاء بكتابي رقم ٢١٠/١/٦٢تاريخ١٥/١/١٩٦٩، وذلك من اجل العمل على تحويــل واردات حساب القسم التجاري للاذاعة الى واردات الحكومة . وجاءني جواب مرفق بتحويلين لخزينة الدولة بمقدار ٢٢ الف دينار .. وفي قسم التشريع الان نظــام خاص يضمن دفع هذه الوارداتالتجارية الى الخزينة مباشرةوسيكون النظام معمولا به باسرع ما يمكن ؛

حضرات النواب المحترمين .

لقد بين معالي وزيرالمالية الالتزامات والنفقات المرتبطة بها الحكومــة والمترتبة عليهــا . ولذلك فان الحذف او الالغاء الوارد فيبعض تواصي اللجنة المالية الموقرة انما يعرض الحكومة للاخلال بهذه الالتزامات او يجعل الجانب الممول المتعاقد مع الحكومة يسحبه قروضه . ولذلك ارجو ان يوافق مجلسكم الكريم على ابقاء الاربعة الاف دينــار من الفقرة (١) الواردة تحت جدول النفقات المتكررة ص (٣) من التقرير بسبب ارتباط ذلك باتفاقية مع اليونيسيف ؛ وكذلك ابقاء ال ١٨٠٠ دينــار الواردة في الفقرة (٢) لان مؤتمر الاتحاد التعاوني الافرو اسيوي سيعقد في عمان هذا العام .

كما ارجو ابقاء ٤١٠ر٣١ دنانير الواردة تحت جدول النفقات الانمائية تحت بند (أ) لان معــاملة الاستملاك قد تمت واصبح الالتزام واجبا ويجب ان يؤدى من هذا البند . وان ما يرد على هذا يرد كذلك على الفقرة (د ه) لوقوع الالتزام على المنشيء . اما الزيادة التي وضعت للامن العــام فهي تعود بسبب زيادة النفقات المتكررة .

اما ال (٥٥ الف دينار) فهي لتطوير ساحل العقبة ودفــع الالتزام سيكون في شهر اذار المقبــل وشهر ايلول من هذا العام ولذا ، فبقاؤها واجب .

واما ما ورد في الفقرة (٦) فالغــاؤها يعني سحب الممول لقرضه ويوجب على الحكومــة العمل على تعديل الاتفاقية قبل الالغاء ؛

واما ما ورد في كافــة الفقرات الاخرى من التقرير فان الحكومة تتبناه وتوافق عليه كما جــاء في التقرير ، ويسرني ان اقول ان الحكومة قد حققت خطوات ملموسة في مجاله .

عطوفة الرئيس

حضرات النواب

اما بالنسبة للحديث عن الاحتيــاطي العــام للدولــة ، فارجو ان يفرق اخواني النــواب بين احتياطي الخزينة او وفر الخزينة ، وبين احتيــاطي البلد بالعملات الاجنبية فكلاهما امر مختلف جدا ، فليس في اي بلد من بلدان العالم وفر للخزينة ، وانما تقترض الحكومات في مثل الظروف التي نحيــاها . ولذلك فستستعمل الحكومة اي وفر للخزينة في تغطية العجز .



اما احتياطي البلد من العملات الاجنبيــة فهو مرتفع جدا ، وقد زاد في العام الماضي بما قيمته (١٢) مليون دينار من الذهب والعملات الاجنبية . وتستطيع الحكومة ان تتعهد امام هذا المجلس الكريم بان ثبات الدينار الاردني في الداخل والخــارج وهو الثبــات المدعوم اصلا بهــذه العملات الاجنبية سيبقى حقيقة اساسية في بلدنا وركيزة قوية من ركــائز اقتصادنا الوطني .

حضرات النواب المحترمين .

عندما تحدث معالي النائب المحترم عن نسبة الزيادة في مخصصات القوات المسلحة الى مجموع الموازنة في سنة ١٩٦٧ اقتصر على النفقات المتكررة ، لذلك كانت هذه النسبة التي ذكرها عاليــة ولاتمثل الواقع لانه كان من الضروري ان يذكر تلك النسبة بالمقارنــة مع مجموع الموازنة كاملة ، وقــد يكون من المفيد ان اوضح هنا وفي معرض الحديث عن رصد المبالغ الكافية لقواتنا المسلحــة ، التي نشيد ببطولاتها وصمودها واستعدادها وتقدمها ونفخر ونعتز ، ان مخصصات القوات الاردنية العربية المسلحة كانت في السنوات الثلاث الاخيرة اذا ما اتبعت نفس الاسس التي ذكرها النائب المحترم كما يلي : —

سنــة	دينــار	مجموع النفقات المتكررة	النسبة المؤية
١٩٦٧	٢٤٫١٦٥٫٠٠٠	٤٤٫٦٠٠٫٠٠٠	٥٤٪
١٩٦٨	٣٥٫١٦٩٫٠٠٠	٥٦٫٠٠٠٫٠٠٠	٦٢ ½ ٪
١٩٦٩	٤٠٫٢٧١٫٠٠٠	٦٣٫٠١٨٫٠٠٠	٦٤٪

واني لعلى ثقة من انكم جميعا تقابلون معي هذا التصاعد بتوفير الامكانيات لجيشنا الباسل ليقف في مقدمة الجيوش العربية الباسلة ومعها على تراب المعركة الواحدة والوطن الواحد .

موضوع شراء الاسلحة .

حضرات النواب المحترمين لقــد تطرق بعض النواب المحترمين الى موضوع شراء السلاح والطريقة التي يشترى بها او يتم الشراء بها .

ان السلاح الذي يرد الى قواتنا المسلحة وتدفع اثمانه من المخصصات المرصودة في هذه الموازنة انما جرى التعاقد عليه وفق قرارات القيادة العربية الموحدة في الماضي او نتيجة مباشرة لما رأت القيادة العسكرية الاردنية انها بحاجة اليها بعد حزيران المشؤوم .

وينبغي ان يكون معلوما ان شراء الاسلحــة وخصوصا منها الثقيــل يخضع لدراسات ومفاضات شاقة طويلة المدى .

ولذلك فان الحكومة ستراعي ملاحظاتكم بعين الاعتبار فيما يتعلق بالارتباطات الجديدة والمقبلة .

حضرات النواب المحترمين .

لقــد تطرق بعض الاخــوان الكرام في كل كلماتهم في هذه الجلسة الى الناحية السياسية في معركتنا مع العدو ، واحب ان اؤكد في هذا الصدد اننا نستمد سياستنا من الارادة الوطنية لهذا الشعب الكريم ومن تعاوننا الوثيق واتجاهاتنا الموحــدة مع الدول العربية الشقيقــة وخصوصا تلك التي نقف معها مباشرة في مواجهة العدو ومن الواقع العربي الذي نعمل باستمرار وبكل جهد ممكن على تقويــة التنسيق فيه والتماسك والتنظيم وتسخير طاقاتــه للدفاع عن الحــق العربي وتحرير الارض العربية .

ولئن كنا نعاني جميعا — نحن واشقاؤنا — بعض الصعوبات في تحقيق النتائج فاننا سنظل معتمدين على صمودنا وتقوية استعداداتنا ومساعينا المتواصلة للتغلب على العدوان وتصفية اثار الاحتلال الاسرائيلي المنبوذ .

واستطيــع ان اقول ان جهودنــا في الداخل كجهودنا العربيــة المشتركة ماضية الى الامام ونحو التقدم ليست راكدة ولا متخاذلــة . كل ما نريده ونعمل على تثبيت دعائم واعلاء صروحه وحــدة وطنية مع جميــع القوى المناضلة والعاملة في وطننا العزيز وتعاون وثيق مع الاقطار العربية الشقيقــة في ركب عربي موحد .

والله تعالى يوفقنا جميعا لتحقيق امانينا في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وقيادته الباسلة . والسلام عليكم ورحمة الله .

« تصفيق »

٤ — التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ واقراره

السيد الرئيس :

المقرر

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس

اخواني الكرام

اذا سمحتم لي فاني باسم اخــواني أعضاء اللجنة المالية اتقدم بالشكر الجزيل على التقدير الذي لاقته اللجنة الماليــة سواء من مجلسكم الكريم او من اعضاء السلطة التنفيذية او رئيس الحكومة .

والآن انتقل الى قراءة فصول المــوازنة فصلا فصلا وذلك عملا باحكام الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من الدستور

الفصل رقم — ١ — الديوان الملكي الهاشمي ،

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر

الفصل — ٢ — مجلس الامه ،

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر

الفصل — ٣ — مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل — ٤ — وزارة الخارجية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الفصل ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

الفصل — ٥ — وزارة العدلية ، مع ملاحظة التعديل الذي وافق عليه دولة رئيس الوزراء والمتعلق براتب رئيس محكمة التميز .

السيد الرئيس .

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل — ٦ — الشرعية .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل — ٧ — ديوان المحاسبة

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل — ٨ — ديوان الموظفين

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

الفصل — ٩ — وزارة الداخليــة ، تقدمت اللجنة بتوصية لمجلسكم الكريم حول تنزيل مبلغ ٣٠٠٠ دينار من المادة — ٣١ — للفصل — ٢/٩ — وهذا لم تعترض الدولة عليه .

السيد رئيس الوزراء :

فيما يتعلق بالامن العام ؟

السيد المقرر :

تفضل دولة الرئيس ووافق على كل ما جاء بتنزيلات وزارة الداخلية باستثناء الفقرات — أ — — د — هـ وهـذه المبالغ تكـون ٤١٠ر١٠١ دينار للاغراض التالية : —

٣١٤١٠ استملاك اراضي الاصلاحية . هل يوافق المجلس على قرار اللجنة بتنزيل هذا المبلغ ؟

السيد رئيس الوزراء :

هذه الاراضي استملكت من اصحابها وهذا المبلغ مرصود من اجل دفع ثمن الاراضي لاصحابها

السيد الدلقموني نائب اربد :

اين ستبنى الاصلاحية ما دام ان كل الاراضي اخلدت لمخيم البقعة ؟

السيد رئيس الوزراء :

هذه غيرها .

السيد المقرر :

علقت اللجنة على هذه التنزيلات وقالت هذا من اختصـاص مديرية الامن العـام وقد بحثنا هذا الموضوع مع وزير الداخلية شخصياً ووافق على ذلك ثم أتى دولة الرئيس وبـين وجهة نظره حول هذا التنزيل ، الآن هل يوافق مجلسكم الكريم بالنسبة لمبلغ ١٠١٤١٠ الموزعة هكذا :

٣١٤١٠ استملاك اراضي للاصلاحيـة و ٤٠٠٠٠ اكمال بناء مديرية الدفاع المدني و ٣٠٠٠٠

السيد عودة الله نائب اربد :

هناك اناس بحاجة لأكل خبز . . .

السيد الرئيس :

يا مفلح بك ، اذا امرتم كل واحد يود الكلام ارجو ان يطلب ذلك اولا .

السيد المفلح نائب عمان :

اذا سمحتم

السيد الرئيس :

تفضل .

السيد المفلح نائب عمان :

القضية اصبحت واضحة ، هذه المخصصات لدفع اثمان اراضي استملكت ، ما ذنب اصحابها .

السيد عودة الله نائب مادبا :

اي نعم ما ذنب هؤلاء ؟

السيد الرئيس :

ارجوكم دعوه يكمل .

السيد المفلح نائب عمان

اشخاص استملكت اراضيهم فاذالم تدفع اثمانها فان اصحابها سيقيموا دعوى

السيد المقرر :

الايضاح كان واضحاً سواء من اللجنة او من الحكومة الان الموضـوع اشبع بحثاً ،

امامكم قرار اللجنـة الذي يوصي بالتنزيل وامامكم طلب الحكومة بابقاء هذه المبالغ فما هو موقف المجلس الكريم

الدكتور الريماوي نائب رام الله

الواقع الاختلاف ليس على دفـع الحقوق لاصحابها ، الاختـلاف هل هذا يبقى في موازنة الحكومة أم ينقل الى موازنة الامن العام ؟

السيد العوران نائب الطفيلة :

نرجو من المجلس الكريم الموافقـة على ابقاء المبالغ طالما وان الحكومة ملزمه به لاشخاص آخرين.

السيد الرئيس .

هل يوافق المجلس . . .

السيد البطاينه نائب اربد :

على ماذا ؟

السيد المقرر :

على ابقاءها .

السيد الخشمان نائب السلط :

انا اقول ان الحكـومة وان استملكت هذه الاراضي فانها لم تضع اليد عليها بل هناك موضوع حيازة فورية ، ممكن تأجيل الاستملاك .

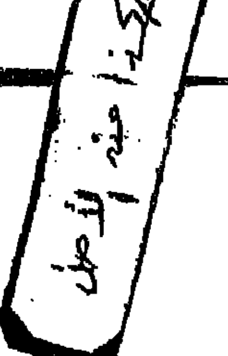
السيد الرئيس :

انتهى يا خالد بك ، ووفق على ذلك .

السيد وزير الداخلية :

بناء على رغبة ملكية سامية كانت الحكومة قبل حوالي سنتين ارادت انتطور السجون فوضعت يدها عن طريق الحيازة الفورية على حوالي ١٦٠٠ دونماً من اراضي البقعـة لتبني عليهـا اصلاحية نموذجية كأحدث اصلاحية في العالم وكانت قد دفعت مبالغ ولكن تبقى من هذه المبالغ ٣١٠٠٠ دينـار مستحقه لاصحاب الاراضي . فوضعت هذه المخصصات في وزارة الداخلية ، ولكن اللجنة حينما ناقشتني في المرة السابقة كنت اظن بان المقصود نقل المبلغ هذا بذاته اذا ارادت الى مخصصات الامن العام ولكن الاخوان ادركوا انها ستدفع من مخصصات الامن والتي لم يدرج فيها هذا المبلغ وهي اموال مستحقه والحيازة الفورية صدرت قبل سنتين وصرف على المشروع حتى الان حوالي مائة الف دينار .





السيد الروسان نائب اربد :

ما دام دولة رئيس الوزراء قد وافق على كافة بنود قرار اللجنة المالية واستثنى عدداً من البنود فاعتقد ان النقاش في هذه المواضيـع لا ضرورة له ، دولة الرئيس وافق وطلب ابقاء . . .

السيد المقرر :

كنت اود ان اتلو فصلا فصلا انمـا لي تعليق على كلام معالي ضيف الله الحمود ، كانت المناقشة واضحة ولما سؤلت يـا ضيف الله بك قلت هـذه معنديش خبرها وانـا اؤيدكم يجب ان لا تكون في الداخلية .

نحن لم ننزل قرشاً واحداً الا بعد الاتفـاق مع كل وزير ، ليس تأبط شراً .

السيد رئيس الوزراء :

الشيء الذي استندتم اليه في بعض الاوقـات ولكن في الحقيقة بعد المناقشة مـع دائرة الموازنـة شخصياً الحقيقـة اطلعتم وبعض اصحاب المعـالي الوزراء عندما ناقشتموهم لم يكن لديهم بعض المعلومات يعني اليوم توفرت عندي هذه المعلومات ، صاحب ارض استملكت ارضه واقيم عليها قسم مـن المخيم الموجود في البقعة ، لو ذهب وراجـع محكمة مـاذا ستقول ؟ رصدناها ولذلك الحكومة ملزمة بالدفع .

اما يا معالي خالد بك ، الأمور الجديدة مثل انشاء مكاتب لشرطة عجلون ١٠٫٠٠٠ دينار قلنـا احذفوها ، الانشاء الجديد لا مانع اما البنود الثلاثة‍ـ آ ـ د ـ هـ ـ باعتبارنا ملزمون بها تبقى .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على بقاءها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقـرر :

البنود ـ ب ـ ج ـ هل يوافق المجلس عـلى تنزيلها ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

معالي المقرر ارجو ان تتلو الآن فقط النصوص التي جرى عليها التعديل .

السيد المقرر :

الفصول التي جرى عليها تعديل

وزارة المالية ، اوصت اللجنة بتنزيل مبلـغ ٤٣٫٧٠٠ دينار (دائرة الموازنة) ،

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التنزيل ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

وزارة الاقتصاد الوطني ، وافقت الحكومـة على تنزيل مبلغ ٣٥٫٠٠٠ دينـار الخـاص بمعرض (اوساكا) ولم توافق عـلى توصية اللجنـة بتنزيل ٥٥٫٠٠٠ دينار تطوير ساحل العقبة .

السيد رئيس الوزراء :

بالنسبة لمعرض اوساكـا ، نحن مـع الدول العربية ، اتفقت الدول العربية جميعها على ان تقيم

معرض دولي في اوساكا سنة ١٩٧١ ، الآن الكويت ارادت ان تقيم جناحاً منفرداً والسعودية ايضاً الآن اذا رأيتم بعدم الاشتراك به لا مانع اشطبوها .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تنزيل هذا المبلغ ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

بالنسبة لمبلغ ٥٥٫٠٠٠ دينـار أنا اوضحت للاخوان انه لم يصرف من المبلغ في العـام المـاضي سوى ٢٧٫٠٠٠ بقي مخصصات لهـذا الموضـوع ٢٨٫٠٠٠ دينار فلا ادري . . .

السيد الرئيس :

ماذا يقول المجلس ؟

السيد رئيس الوزراء :

هذه سيدفع منها . . .

السيد المقرر :

سنتين !

السيد رئيس الوزراء :

عندما نضع المخصصات لا يعني هذا انها ستنفقها.

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاء هذا المبلغ .

الجميع : موافقون

السيد المقرر :

مجلس الاعمار ، موضوع توصية اللجنـة فيما يتعلق بالغاء اعادة تخصيص مبلغ ١٤٦٫٠٠٠ دينار ، هل يوافق المجلس على الغاء هذا التخصيص ، هـذه خاصة بمطـار القدس ، في السنة الماضية خصصوا ١٤١٫٥٠٠ دينار ، صرف منهـا تعويضات للجماعة الذى خسروا هناك بحدود ٩٠٫٠٠٠ دينار وصرف ثمن مواد ٤٢٫٠٠٠ دينار وكسور ، وكما قلنـا اذا رجع مطار القدس فكل مخصصات الموازنة له .

السيد رئيس الوزراء :

هـذه الامور في الحقيقـة مموله من قروض اجنبية ومن قروضنا فاذا الغيناها فأن المال سيسحب رأساً وسيسحب العقد ولذلك ونحن في طريق تعدل الاتفاقية يمكن بعد تعديلها . . .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاءها .

السيد المقرر :

اذن تصبح بالشكل التالي (اعادة النظر) على حسب كلام دولة الرئيس .

السيد رئيس الوزراء :

انا اعتقد بقاءها من ناحية سياسية افضل ايضاً .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاءها ؟

الجميع : موافقـون .

السيد المقرر :

وزارة الشؤون الاجتماعية ، اوصت اللجنـة بتنزيل مبلغ ٥٨٠٠ دينار كمساهمات بموافقة الوزارة المختصة والآن دولة الرئيس باسم الحكومة لم يوافق على تنزيل هـذا المبلغ ، هل توافقوا على تنزيلها او ابقائهـا ؟

(اصوات : بقاءها)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاءها ؟

الجميع : موافقـــون .

السيد المقرر:

وزارة الثقافة والأعلام ، وافقت الحكومة على تنزيل ٣٤٠٩٣ دينار بلسان رئيسها اعني التلفزيون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تنزيل هذا المبلغ ؟

الجميع : موافقـــون .

السيد وزير الثقافة والاعلام :

عطوفة الرئيس ،

السيد الرئيس :

انتهت يا معالي الوزير .

السيد وزير الثقافة والاعلام:

دولة الرئيس سهى عن باله . . . .

السيد الرئيس :

انتهى ، اذا سمحت .

السيد الرئيس .

والآن فاني اعتبر بان مجلسكم الكريم قــد وافق بالأجماع على جميع ما ورد بقرار اللجنة المالية رقم (٤) ما عدا :

١) رفض المجلس البند (١) و (٢) مـــن الفقرة (أ) من الصفحة ٣ من قرار اللجنة .

٢) رفض المجلس الفقرات أ / د / ﻫ من البند (٢) فقرة (ب) من الصفحة (٣) من قرار اللجنة .

٣) رفض المجلس البند (٤) من الصفحة (٤) من قرار اللجنة .

٤) رفض المجلس البند (٦) من الصفحة (٤) من قرار اللجنة .

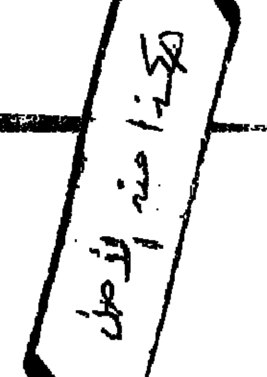
الجميع : موافقـــون .

السيد الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس الكريم على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة الماليـــة ١٩٦٩ مادة مادة وبمجموعه وعـــلى فصول الموازنـــة فصلا فصـــلا وبمجموعها ؟

الجميع : موافقـــون .

(ووافق المجلس بالأجماع على مشروع القانون مادة مادة وعليه بمجموعه ، وعلى فصول الموازنـــة فصلا فصلا وعليها بمجموعها، وهذا هو نص مشروع القانون والجدول رقم (١) اجمال النفقات والجدول رقم (٢) اجمال الواردات بالشكل الـــذي ارسل فيه لمجلس الأعيان الموقر) .



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٩/١/١ .

المادة ٢ — يخصص لنفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١ مبلغ (٨٩١٦٢٨٧٧) دينارا وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون .

المادة ٣ — تقدر الواردات للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١ بمبلغ (٧٥٢٩١١٧٠) ديناراً وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ — يغطى العجز البالغ (١٣٨٧١٧٠٧) دينارا من التحسن المتوقع في الواردات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية .

المادة ٥ — أ — لا يجوز الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموجب اوامر مالية عامـــة او خاصة معززة بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامـــة ، كما لا يجوز تجـــاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

ب — لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها .

ج — لا يجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على المخصصات الانمائية الواردة في الاوامر المالية الخاصة الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٦ — لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٧ — أ — يجري انفاق المخصصات المرصودة في الفصل (٩١) بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

ب — يجوز نقل المخصصات من اية مادة من المواد النفقات المتكررة فيما عدا مواد «الرواتب والاجور والعلاوات» في المجموعة (١٠) الى النفقات الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

جـ – لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد « الرواتب والاجــور والعلاوات » في المجموعة (١٠) من النفقات المتكررة الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى ، كما لا يجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) – اجور العمال – من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات المتكررة لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د – مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

هـ – يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ – مجلس الامة .

المادة ٨ – بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخر يجرى تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكوميــة المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات المتكررة المرصودة في هذا القانون بنظام يعين فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفــة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتهــا او رواتبها ويستثنى مــن ذلك الوظائف الفنية بمؤسسة التلفزيون والوظائف المحلية في السفــارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ٩ – رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

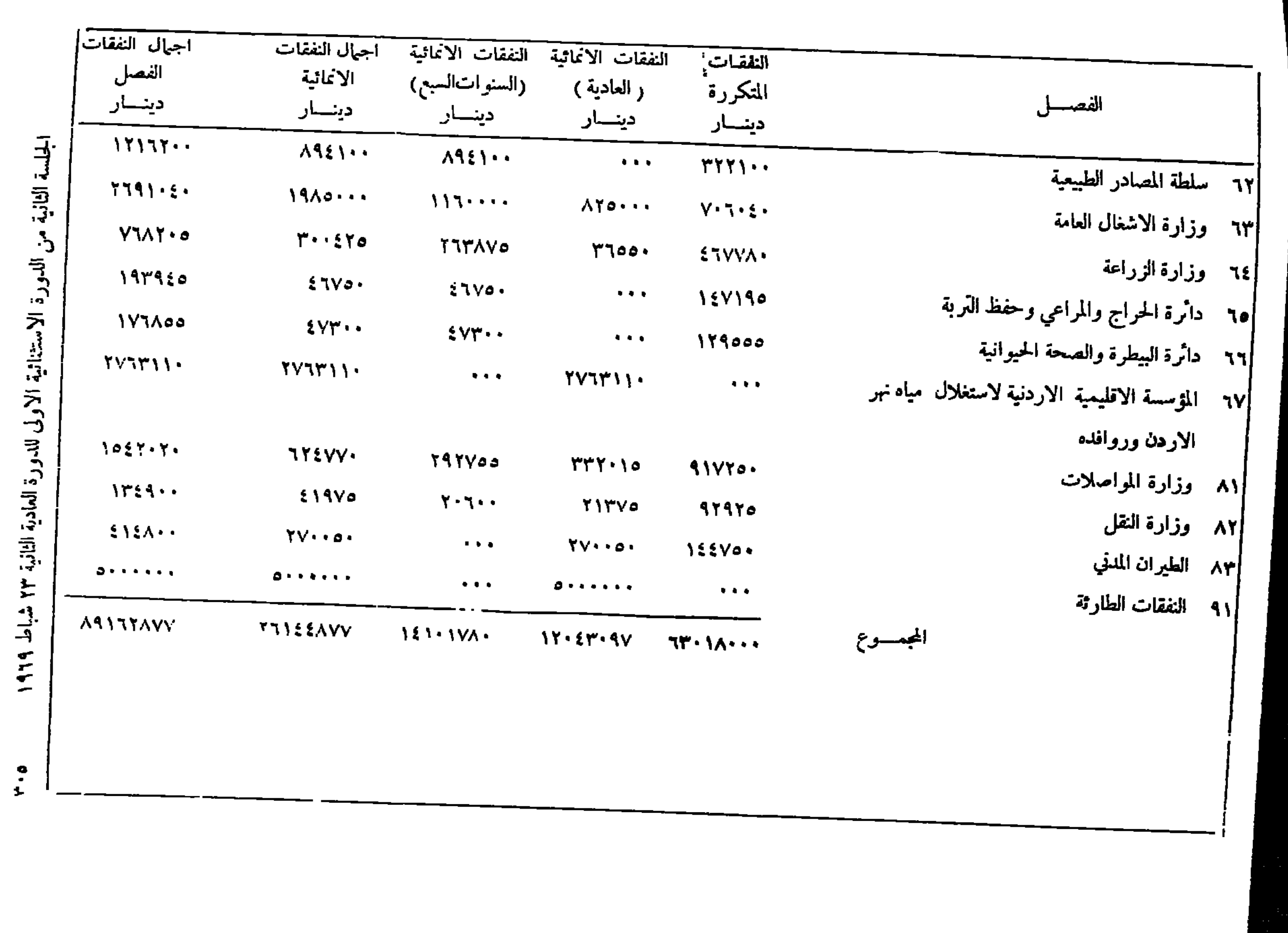
اجمال النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٩

الفصل – رقمه – عنوانه	النفقات المتكررة دينار	النفقات الانمائية (العادية) دينار	النفقات الانمائية (السنوات السبع) دينار	اجمال النفقات الانمائية دينار	اجمال نفقات الفصل دينار
١ – الديوان الملكي الهاشمي	٢٥٩٨٣٠	...	...	...	٢٥٩٨٣٠
٢ – مجلس الامة	١٥٢٠٠٠	...	...	...	١٥٢٠٠٠
٣ – مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٠٢١٣٠	...	...	...	١٠٢١٣٠
٤ – وزارة الخارجية	٨٥٥٠٠٠	٢٥٠٠	...	٢٥٠٠	٨٥٧٥٠٠
٥ – وزارة العدلية	٣٠٤٤٠٠	...	...	...	٣٠٤٤٠٠
٦ – الشرعية	١٠٦٧٥٠	...	...	...	١٠٦٧٥٠
٧ – ديوان المحاسبة	٩١٩٥٠	...	...	...	٩١٩٥٠
٨ – ديوان الموظفين	٢٩٢١٠	...	...	...	٢٩٢١٠
٩ – وزارة الداخلية	١٧١٧٣٥	١٣١٤١٠	...	١٣١٤١٠	٣٠٣١٤٥
١٠ – دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	١٣٥٤٥٠	٢٥٠٠٠	...	٢٥٠٠٠	١٦٠٤٥٠
١١ – مكتب الارتباط الخارجي	٤٥٦٥	...	...	...	٤٥٦٥
١٢ – وزارة الدفاع / القوات المسلحة	٤٠٢٧١٠٠٠	...	...	...	٤٠٢٧١٠٠٠
١٣ – الامن العام	٣٧٤٧٠٠٠	...	...	...	٣٧٤٧٠٠٠
٢١ – وزارة المالية	٤١١٤٩٣٥	١٥٦٥٣٠٥	...	١٥٦٥٣٠٥	٥٦٨٠٢٤٠
٢٢ – دائرة الموازنة العامة	٢٠٠٠٠	٧٠٠٠	...	٧٠٠٠	٢٧٠٠٠

هكذا من الأصل



رقمه	الفصل عنوانه	النفقات المتكررة دينار	النفقات الانمائية (العادية) دينار	النفقات الانمائية (السنوات السبع) دينار	اجمال النفقات الانمائية دينار	اجمال النفقات الفصل دينار
٢٣	الجمارك	٢٨٨٥٥٠	٩٨٧٠٠	...	٩٨٧٠٠	٣٨٧٢٥٠
٢٤	دائرة ضريبة الدخل	١٢٠٢٥٠	...	...	...	١٢٠٢٥٠
٢٥	دائرة الاراضي والمساحة	٢٢١٥٦٠	١٧٠٠٠	...	١٧٠٠٠	٢٣٨٥٦٠
٢٦	وزارة الاقتصاد الوطني	٨٢٢١٥	٧٥٠٠٠	...	٧٥٠٠٠	١٥٧٢١٥
٢٧	دائرة الاحصاءات العامة	٣٩٨٨٥	١٥٠٠	١٤٩١٠	١٦٤١٠	٥٦٢٩٥
٢٨	دائرة التموين والاستيراد والتصدير	١٨٢٨٢٠	...	...	...	١٨٢٨٢٠
٢٩	دائرة التسويق الزراعي	٢٢٦٧٠	...	...	...	٢٢٦٧٠
٣٠	مجلس الاعمار	٨٠٠٠٠	...	١٠٢٠١٠٠٠	١٠٢٠١٠٠٠	١٠٢٨١٠٠٠
٤١	وزارة التربية والتعليم	٥١٦٦٨٦٠	٨٥١٠٠	٢٨٤١٢٠	٣٦٩٢٢٠	٥٥٣٦٠٨٠
٤٢	وزارة الصحة	١٩٨٨٥٩٠	٢٤٩٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٥٠٩٠٠٠	٢٤٩٧٥٩٠
٤٣	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٥٤١٢٠	٢٢٧٣٠	٤٤٣٧٠	٦٧١٠٠	٣٢١٢٢٠
٤٤	وزارة الانشاء والتعمير	٦٨٤٣٥	٢٥٠٠	...	٢٥٠٠	٧٠٩٣٥
٤٥	مجلس البحث العلمي	٧٥٠٠	...	...	...	٧٥٠٠
٥١	وزارة الثقافة والاعلام	٥٦٩٩٠٠	١٦٢٥٠٠	...	١٦٢٥٠٠	٧٣٢٤٠٠
٥٢	التلفزيون	٣٥٠٠٠٠	٣٠٦٨٣٧	...	٣٠٦٨٣٧	٦٥٦٨٣٧
٥٣	وزارة السياحة والآثار / السياحة	١٢٢٧٨٥	٤٢٩١٥	٧٤٠٠٠	١١٦٩١٥	٢٣٩٧٠٠
٥٤	دائرة الآثار	٧٢١٣٥	...	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	١١٥١٣٥
٦١	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	٨٦١٧٥	...	٤٥٥٠٠٠	٤٥٥٠٠٠	٥٤١١٧٥



	الفصل	النفقات المتكررة دينار	النفقات الانمائية (العادية) دينار	النفقات الانمائية (السنوات السبع) دينار	اجمال النفقات الانمائية دينار	اجمال النفقات الفصل دينار
٦٢	سلطة المصادر الطبيعية	٣٢٢١٠٠	...	٨٩٤١٠٠	٨٩٤١٠٠	١٢١٦٢٠٠
٦٣	وزارة الاشغال العامة	٧٠٦٠٤٠	٨٢٥٠٠٠	١١٦٠٠٠٠	١٩٨٥٠٠٠	٢٦٩١٠٤٠
٦٤	وزارة الزراعة	٤٦٧٧٨٠	٣٦٥٥٠	٢٦٣٨٧٥	٣٠٠٤٢٥	٧٦٨٢٠٥
٦٥	دائرة الحراج والمراعي وحفظ التربة	١٤٧١٩٥	...	٤٦٧٥٠	٤٦٧٥٠	١٩٣٩٤٥
٦٦	دائرة البيطرة والصحة الحيوانية	١٢٩٥٥٥	...	٤٧٣٠٠	٤٧٣٠٠	١٧٦٨٥٥
٦٧	المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده	...	٢٧٦٣١١٠	...	٢٧٦٣١١٠	٢٧٦٣١١٠
٨١	وزارة المواصلات	٩١٧٢٥٠	٣٣٢٠١٥	٢٩٢٧٥٥	٦٢٤٧٧٠	١٥٤٢٠٢٠
٨٢	وزارة النقل	٩٢٩٢٥	٢١٣٧٥	٢٠٦٠٠	٤١٩٧٥	١٣٤٩٠٠
٨٣	الطيران المدني	١٤٤٧٥٠	٢٧٠٠٥٠	...	٢٧٠٠٥٠	٤١٤٨٠٠
٩١	النفقات الطارئة	...	٥٠٠٠٠٠٠	...	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٦٣٠١٨٠٠٠	١٢٠٤٣٠٩٧	١٤١٠١٧٨٠	٢٦١٤٤٨٧٧	٨٩١٦٢٨٧٧

جدول رقم (٢)

اجمال الواردات المقدرة للسنة الماليــة ١٩٦٩

رقمه	الفصــل عنوانــه	دينـــار
١ –	الجمارك والمكوس	١٣٠٧٥٠٠٠
٢ –	الضرائب	٢٦٢٠٠٠٠
٣ –	الرخص	١٠٠٠٠٠٠
٤ –	الرسوم	١٨٥٩٧٠٠
٥ –	البرق والبريد والهاتف	١٣٩٥٥٠٠
٦ –	واردات املاك الدولة	٤٣٥٠٠
٧ –	الفوائد والارباح	١٤٢٦٠٠٠
٨ –	الواردات المختلفة	٣٨٨٠٣٠٠
	المجموع	٢٥٣٠٠٠٠٠
٩ –	المساعدات والقروض	٤٩٩٩١١٧٠
	مجموع الواردات	٧٥٢٩١١٧٠
	العجــز	١٣٨٧١٧٠٧
	المجموع العام	٨٩١٦٢٨٧٧

٥ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت ابحاث جلسة اليوم ، وفيما بعد سأعين موعد وموضوع الجلسة القادمة :

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب	امين عام مجلس الامة
كامل عريقات	هاني خير

هكذا في الأصل

تعريف

١ – اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني خير

٢ – قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدنان بعيون وناظم مرزوق

٣ – قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المجلة : السيد وليد النجداوي

وقائع العدد

- ٥ -

١) الأرادة بفض الدورة .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقره (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت : —

نفض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة اعتباراً من يوم الأحد الواقع في ١٦/٣/١٩٦٩ .

١٩٦٩/٣/١٥ الحسين بن طلال

وزير الداخليـــة
ضيف الله الحمود

رئيس الـــوزراء
بهجت التلهوني